

أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ

شرفك

الحلقة الأولى

مُحَمَّدٌ صِدِّيقُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

شرف الفكر

الحلقة الأولى

مُحَمَّدٌ صَادِقُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ الْخَسَّانِ



الطبعة الأولى
جميع الحقوق محفوظة
١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا المصطفى محمد وآله الطاهرين.

قال تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(١).

وبعد..

فهذا (ثمر الفكر) في حلقاته الأولى، قد انتظم من مجموعة مقالات وبحوث فكرية متنوعة، عامة وتخصصية، كتبتها إجابةً لدعواتٍ عديدة في مختلف المناسبات ولمختلف المستويات، وقد اجتمعت لديّ فاقترح عديدٌ من الباحثين إعادة نشرها بعد أن تكرر نشر بعضها مستقلاً، فبوّبتها مقدّماً ما يتصل بالمعصومين عليه السلام، وثنيت بقضايا فكرية أخرى، ثم دراسات علمية تخصصية حول جهود علمائية، فها هي عشرةٌ كاملة، على أمل أن ييسر إخراج ما سواها في حلقة أخرى إن شاء الله تعالى.

ولما كان هذا الثمر الفكري من غرس النجف الأشرف، قد ارتوى من معين

(١) سورة الأنعام من الآية ٩٩.

أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ونما ضمن فضاءاته المتوهجة، وهو الذي أغنى الأمة بوافر علومه ومعارفه المستمدة من فيض نفسه وأخيه النبي الأعظم صلى الله عليه وآله، فأحسب رجحان عرضه وإجابة المقترح؛ كونه من وسائل الدلالة على ديمومة النبض، وتواصل الجهد، وتفاعل حملة العلم، في هذا البلد الأمين، والأمل وطيد في نيله القبول والإقبال، بعد أن خلصت النية له تعالى، وزكت بالمعونة على برٍّ إمامنا العظيم عليه السلام الذي يؤسفني أنه لم ينشر إلا قليل من مزاياه وعلومه ومعارفه، فلم يزل مظلوماً، وفق الله الجميع للمعونة على البر والتقوى إنه سميع مجيب.

النجف الأشرف

٢٦ شعبان ١٤٢٩هـ

محمد صادق

فے ظلال
وصفة الإمام علي (عليه السلام)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم إنني أفتتح المقال بحمدك وأعطره بالصلاة على سيد رسلك وآله الطاهرين.

وبعد.. فقليلة هي الأمم التي تمتلك طاقات بشرية مبدعة، والأقل منها هي التي تمنح غيرها من عطاء ما احتوت، وليس من الغلو أو المبالغة في شيء أن يقال إن أمة المسلمين قد تميزت بعطائها الثر للبشرية كافة؛ حيث نجد أن سيدهم ونبيهم الأعظم ﷺ قد منح الكثير وصفح عن الكثير، وهو في حالتيه يأبى إلا أن يكون القدوة الصالحة والأنموذج الأمثل، الذي سددته يد السماء؛ ليكون رحمة للعالمين، منطلقاً في آفاق رحبة؛ ليشمل الجميع بحنانه ولطفه.

وفي هذه الأجواء ومن خلال تلك العواطف، كانت تنساب نسماً المحبة لتحضن الوليد في الكعبة، كما كانت نفحات الإيمان تتردد في الأرجاء؛ لينشأ ويتربص، وينمو ويشتد وهو يحمل الإسلام حلاً ومشروعاً حياتياً، تتدفق من ثناياه أنشودة الأمل، حتى إذا ما كان يعالج آلام الأمة عاجلاً أشقاه، ليُرديه في محرابه شهيد عظمت ونضاله المرير المستمر، ومع هذا كله ما أنفك يصف العلاج، وذلك عندما نقرأ وصيته^(١) - التي مضى على إنشائها قرابة الأربعة عشر

(١) ظ/ نهج البلاغة ٣/ ٧٧، من وصية له (عليه السلام) للحسن والحسين (عليهما السلام) لما ضربه ابن

قرناً - لولديه الإمامين الحسنين (عليهما السلام) وهو عليه السلام يوصيهما بالتقوى من خلال عدم طلب الدنيا وعدم الأسف على فوتها، ومن خلال الصمود على خط الحق ومنازمة الباطل بمستوياتهما العديدة، كيما تخلص الأعمال لله تعالى فهو الأحق بالتوجه، والأولى بالإقبال عليه، إذ بيده المقادير والمقاليد فلا يجوز ظلم ظالم، وإنما يصدق الظالم على إدانته بنفسه، عندما تشهد عليه أعضاؤه وينتصف منه مظلومه.

ثم يستلفت انتباه سائر ولده ممن لم تلدهم الصديقة الزهراء (عليها السلام) كما يسترعي اهتمام بقية أهله وأسرتة، بل نجده يعطف بحنان الأبوة الصادقة على كل من تصله رسالته عبر أثير الزمن ومن خلال الصدور أو السطور ليحس بأن إمامه علياً مازال يرمقه ويلحظه، فكيف ينبغي أن يكون بمحضره ومشهده بكل ما للحضور والشهود من دلالات وإيماءات تعبيرية، أحسب أننا أحوج ما نكون إلى استحضارها في يومنا هذا وما بعده، بعد أن تساهلنا في حقها فيما قبله، ولنستمع إليه وهو يؤكد

أولاً: على ضرورة التدرع بتقوى الله لأنها الحصن.

وثانياً: على توحيد الكلمة وانتظام الأمر؛ ليتوافر الاستقرار فتعمر البلاد كما يهنا العباد، ولم يكتف بذلك حتى روى عن نفسه - بصريح آية المباهلة - أن (صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام) مشدداً بذلك على أهمية بذل الجهد في سبيل تحقيق هذا المطلب الأساس الذي تتضاءل أمامه درجات الأجر على أداء المستحبات.

وثالثاً: على رعاية الأيتام، إذ مادام في الإنسان نوازع الشر فالعدوان مستمر، فإذا ما حدث شيء فاللازم أن لا يضيع في خضم المشاحنات من لا ذنب لهم، لئلا تتضخم المشكلة من حيث تجاذب المشاعر والأحقاد لتغدو بعد ذلك عُقدة لا يمكن تجاوزها بعد أن تجذرت أو انتشرت، وللرعاية ألواناً أفضلها تأمين الغذاء الجسدي، والغذاء الروحي بالنصح والحنان، وتوفير فرص العيش الكريم،

وسائر سبل الحياة السعيدة.

ورابعاً: على تحسين العلاقة بالجوار لأنه ما لم يتم ذلك يتنكد العيش وتضيق فسحة الدار مهما اتسعت، فلا بد من المداراة وأداء الحق بتحمل الأذى لو صدر، والأفضل المبادرة إلى غلق منفذه قبل صدوره، وهذا ما يحدث أحياناً تواءماً روحياً وتجاوزاً نفسياً لتكون لحمة الجوار كلحمة الأهل.

وخامساً: على الاهتمام بالقرآن؛ لأنه الربيع الذي تأنس بأجوائه الروح، وهو العلاج لما استعصى من أدواء؛ لذا فلا يُحمد لأحد أن يتأخر عن حفظه، والاحتفاظ بأحكامه، كما التحفظ عليه من الضياع والإهمال؛ لأنه الثقل الأكبر الذي أوصانا نبينا الأعظم ﷺ به وبعترفته أهل بيته أن لا نضيعهما فيشهدا علينا يوم القيامة.

وسادساً: على المحافظة والالتزام القلبي والجسدي بالصلاة؛ كونها تنهى عن خطأ القول وخطأ الفعل وكفى بذلك أهمية ونوالاً.

وسابعاً: على قصد البيت الحرام من خلال حجه أو الاعتمار أو هما معاً لمن وسعه ذلك؛ كونه المثابة التي ينتمي إليها المسلمون عندما يتهيئون للقاء الحبيب في صلاتهم وحجهم بل وفي فرص خير أخرى يحتاجونها دنيوياً وأخروياً، لذا لو أهمل البيت فعلى الجميع أن يتوقع الأخذ بالعذاب.

وثامناً: على توفير الأجواء الأمنية المشددة لحماية المقدسات والحرمان، ولحفظ الأنفس والأعراض والأموال، من خلال استعمال المال أو بذل النفس، فضلاً عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان أو اليد، أو القلب، كيلا يتسع الخرق على الراقع فتزداد ضراوة الداء والخطر وعندها فلا دعاء يستجاب ولا أحد يهاب.

وقد لاحظنا حرص الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) على تنفيذ هذه الفقرات - مع ما هو عليه من وضع صحي ونفسي - من خلال ترديده (الله الله) ليكون ذلك دليلاً على اهتمامه وشديد حرصه على مستقبل الأمة حتى أنه يذكرهم بالله تعالى فلا ينسوا أو يتناسوا ما أمرهم به لينشدوا إلى التطبيق والعمل.

وتاسعاً: على أهمية الانسجام البدني والمالي لتزداد الكتلة الصالحة تماسكاً فلا يحتاجون إلى مَنْ يتدخل بينهم وقد يفتتهم، وعندها فالعاقبة وخيمة، لأن تلك نتيجة التدابر والتقاطع اللذين لا يثمران أبداً، ويبدو أنه عليه السلام توجس خيفة في نفسه ممن لم يعصمه الله؛ لذا أعاد التذكير بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضتان متى أهملتا فستقلّ فرصُ الخير في المجتمع، مما يعني قلة وجود الأخيار فيتصدى للأمر الأشرار، وعندها فلا يتوقع أن الداء ينحسم بالدعاء ما لم يصحبه تغيير وتصحيح، وهنا يكون الإمام (عليه السلام) قد أجهده ما به ولكنه لا يغفل عن أن يوصي قرابته بأن لا يستهينوا بالدم، وإن اقترف القاتل ذنباً من الكبائر، إلا أن ذلك لا يعني العدوان على غير المقترف المجرم، بل إنَّ حرمانه عليه السلام يبلغ به أن يبين لهم أن لا مجال للحقد والتشفي عند مواتاة الفرصة بل ضربة بضربة، وفي الختام أجدني أتمنى لو يرى عليه السلام حال البعض وهم يستهينون بالدماء فيلغون وما يرتدعون، ليكونوا بذلك منابذين لأحكام الله تعالى وشرعه، متجاهرين بمعصيته.

وتبقى حسرةً أعبر عنها بقول الشاعر ابن عبدون ت ٥٢٩ هـ:
 وَلَيْتَهَا إِذْ فَدَتْ عَمراً بخارجةً فَدَتْ عَلِيّاً بِمَنْ شَاءَتْ مِنَ الْبَشَرِ^(١)
 كيف لا، وهو الذي عمّا بعطفه عندما علمنا أن الوصية ضرورية يجب أن لا نهملها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

النجف الأشرف

٢١/ ذق ١٤٢٤ هـ

(١) ظ/ وفيات الأعيان لابن خلكان ٧/ ٢١٧.

أسس العدالة والاعتدال
عند أمير المؤمنين (عليه السلام)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا المصطفى محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

وبعد فقد دُعيتُ للمشاركة في المؤتمر الإسلامي السنوي الأول، الذي ينعقد تحت شعار: (من علي عليه السلام نستلهم ثقافة التعايش والوئام). ولما كانت الأوضاع العالمية مما تستدعي تغليب لغة الحوار على النزاع، وتتطلب بث روح الوئام بدلاً مما ساد من النزوع إلى الافتراق، فلزاماً بالبحث عن صيغ الحلول الكفيلة بترشيد أفعال الأمة، وتأمين انفتاحها على القيم المشتركة بين أفراد المجتمع الإنساني بعامة؛ لتتحصن من كيد الأعداء، ولا سيما لو كانوا - أحياناً - نفوساً يحملها البعض، لا تؤمن بميعاد، ولا تأمن بوعد؛ الأمر الذي يدفع باتجاه إيجاد معالجات خاصة، من حيث المعالج، والعلاج، وكان ذلك على يديّ مَنْ قال فيه الرسول الصادق الأمين عليه السلام: عليٌّ مع الحق، والحق مع علي^(١)؛ لنجده يؤسس لسيادة العدالة في المجتمع، وتقليص فرص ظهور الظلم؛ مما يحجم مساحته، وصولاً إلى مجتمع ينزه أفراده أنفسهم عن عدوان بعضهم على البعض الآخر، بل يعوّدونها على الاعتدال والتآخي.

(١) ظ/تاريخ بغداد ١٤/٣٢٢ وتاريخ مدينة دمشق ٤٤٩/٤٢ ومجمع الزوائد ٧/٣٣٥.

وهذا ما نحاول استعراض فقراته، والبحث عن دلالاته، والسعي لإشاعة مفهومَي العدالة والاعتدال في مجتمعنا، الذي يُعوزُه أن يخطو إلى السلام، كما قفز إلى السلاح.

وإننا ننهد إلى تطبيق ذلك النصح العلوي في حقول ميدانية واسعة؛ لتتدارك ما تيسر من بُنى تحتية أخلاقية، قبل أن يشملها الانهيار، بعد أن تصدعت بفعل التأثير المركّز المنظم، لأطرافٍ غير قليلة، تستهدف نخر بقايا الالتزامات الإنسانية العامة لدى البعض.

ولما كانت وسائل التعريف متعددة، بتعدد وسائل التعرّف على الهموم المشتركة، فلا بد من السير بما يتناسب مع حجم المشكلات، وضخامة الطاقات التي تنتشر في عالمينا العربي والإسلامي، لنضمن صلاحاً لحالنا، بالتحاور والتشاور، والعمل على المشتركات، وإبراز دورها الفاعل في جمع المسلمين، وتأصيل الحالة الإسلامية على أساس كونها حالة ينتمي إليها الجميع، وليس على أساس احتكارها لأحدٍ وحجبها عمّن سواه؛ الأمر الذي يزيد في اتساع الفجوة، وغلبة الجفوة، وهو ما يغضب الله تعالى، ويغيب رسوله الكريم ﷺ، فالحرّي بنا أن نعمل على توحيد الجهود وتلافي النقائص لدى المسلمين، بعد أن نؤمن بكلمة التوحيد.

وفقنا الله تعالى لذلك وأخذ بأيدينا لتحقيقه، وشدّ من أزرنا في سبيله. وقد انتظم البحث بعد مقدمته في تمهيد وفصلين وخاتمة، محاولة لاستجماع عناصر عنوانه (أسس العدالة والاعتدال عند أمير المؤمنين عليه السلام)، والذي مهما استوعبت بالبحوث بإنها - حتماً - من بعض ما لديه عليه السلام من الأسس، والله تعالى خير موفق ومعين.

العراق / النجف الأشرف

ليلة ١٥/٦/١٤٢٩هـ - ١٩/٦/٢٠٠٨م

تمهيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَمَّا احتوى عنوان البحث كلاً من:

١- الأسس. ٢- العدالة. ٣- والاعتدال.

كان ضرورياً تعريفها؛ ليتضح المراد منها كمفردات مستقلة، فيظهر ارتكاز البحث عليها كثلاثية ذات أبعاد متناسبة في الدلالة على موضوع البحث. أولاً: فالأسس لغة، كلمة جمع لأساس، والأساس والأس: أصل البناء؛ حيث أن (الهمزة والسين يدل على الأصل والشيء الوطيد الثابت)، في ما ذكر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)^(١). ولكن الرازي (ت ٦٦٦هـ)، ذكر: بأن (جمع الأس أساس بالكسر، وجمع الأساس أسس بضميتين)^(٢).

ومن الجدير بالإشارة إليه، الفرق بين كون الأساس والأس يؤديان معنى، وبين أن تتحد صيغة جمعهما؛ إذ جمع الأس أساس بالكسر، وجمع الأساس أسس بضميتين، لكنهما بمعنى.

والظاهر أنه لم يكن ثمة اصطلاح للمستعملين سوى ذلك، فالفني المعماري،

(١) ظ / مقاييس اللغة / ١ / ١٤ .

(٢) ظ / مختار الصحاح ١٦ .

أو المهندس، أو غيرهما، لم يتناولوا معنى آخر يتجاوز حدود ما تقدم؛ حتى أن الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) عدَّ من خصائص كتابه أساس البلاغة: (تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكنية عن التصريح)^(١)، بما يعطينا تأصيل الحقائق وفرزها عن المجازات، وهو رجوع للأصول والثوابت.

ثانياً: والعدالة لغةً، بما أنها من مشتقات مادة العين والdal واللام الدالة على أصليين صحيحين متقابلين كالمتضادين، أحدهما يدل على استواء والآخر يدل على اعوجاج^(٢)، فهي مصدر بلحاظ الفعل عدَلَ؛ حيث تمثل الفعل الصادر، لكنها بلحاظ المعنى المستعمل فيه، تكون اسمَ مصدر؛ لدالتها على الأثر الباقي في النفس، المرتسم من خلال الأداء الفعلي للعدل.

ولما كانت تعريفات المهتمين بشرح معنى العدالة أخلاقياً أو فقهياً أو غيرهما، مما تجري مجرى الاستواء الدال على الاعتدال، فمن غير البعيد القول بعدم معنى اصطلاحها؛ بعد اتحاد مصدر الإلهام اللغوي، وتعدد القوالب للصياغة اللفظية للمفردة، ليكون ما وردَ شرعاً هو من الاستعمال مقابل الوضع، ولذا نجد أن السرخسي (ت ٤٩٠هـ) قد عرّف العدالة بالاستقامة^(٣)، وهي أقرب ما تكون إلى الاستواء^(٤)، بما يقرّب رجوعهم إلى المعنى اللغوي وما يؤدي مؤداه، لكن قال الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ):

(العدالة في اللغة أن يكون الإنسان متعادلاً الأحوال متساوياً، وأما في الشريعة هو مَنْ كان عدلاً في دينه عدلاً في مروتة عدلاً في أحكامه)^(٥)، وكذلك

(١) ص ٨.

(٢) ظ/مقاييس اللغة ٤/ ٢٤٦.

(٣) المبسوط ١٦/٨٨-١٢١.

(٤) الفرق بين الاستواء والاستقامة: أن الاستواء هو تماثل أبعاد الشيء، ونقيضه التفاوت، والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ونقيضها الاعوجاج، ظ/الفروق اللغوية ٥١.

(٥) المبسوط ٨/٢١٧.

الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)؛ حيث تصدى لـ (بيان ماهية العدالة ما هي في عرف الشرع)^(١) مما يستفاد منه ثبوت الحقيقة الشرعية فيها^(٢)، إلا أنَّ الظاهر كونه من باب الجري والتطبيق، من دون أن يكون ثمة مقتضى لتجدد الوضع، ليُحسب معنى آخر يقابل سابقه، ولعل التأمل في هذه النماذج التالية يعطينا ذلك:

فقد ذكر ابن مسكويه (ت ٤٢١هـ) عن افلاطون أنه قال: (العدالة توسط...؛ لأنه - لأنها - في الوسط، والجور في الطرفين)، ثم استطرد - ابن مسكويه - إلى (أنها هيئة نفسانية تصدر عنها هذه الفضيلة)^(٣).

كما عرّفها الغزالي (٥٠٥هـ) بقوله: (العدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل ثقة النفوس بصدقها)^(٤).

وقال العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ): (العدالة وهي : هيئة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى، وتزول بمواقعة الكبائر التي أوعدها الله عليها النار - كالقتل، والزنا، واللواط، والغصب - وبالإصرار على الصغائر أو في الأغلب، ولا تقدر الندرة، فإن الإنسان لا ينفك منها)^(٥).

فالتوسط، واستقامة السيرة، والرسوخ النفسي، مفردات معبرة عن المبدأ الأول وهو الاستواء.

ثالثاً: وأما الاعتدال فهو مع كونه من مشتقات العين والبال، مما يعني التفاعل الحاصل بين المتصف والوصف، ومدى انعكاسه عليه؛ حتى صار ذا اعتدال.

(١) بدائع الصنائع ١٥/٩.

(٢) ظ / مفتاح الكرامة ٢٥٨/٨.

(٣) تهذيب الأخلاق ١٢٥.

(٤) المستصفى ١٢٥.

(٥) إرشاد الأذهان ١٥٦/٢.

الفصل الأول

العدالة في منظور أمير المؤمنين عليه السلام

إنَّ تحقيق العدالة، بما تعنيه من التوازن والمحافظة على الحقوق العامة من الهدر والضياع، أمرٌ يحتل مرتبة متقدمة في سُلّم الأولويات عند أمير المؤمنين عليه السلام؛ كما نقرأ ذلك من خلال قوله:

١- أيها الناس، أعينوني على أنفسكم، وأيم الله لأنُصِفَنَّ المظلوم من ظالمه، ولأقودن الظالم بخِزَامَتِهِ^(١)، حتى أورده منهل الحق وإن كان كارهاً^(٢).

الأمر الذي يدل على اهتمام خاص بترسيخ قواعد العدالة، وتحقيقها، وإشاعة مفهومها، وإرادة جادة في التثقيف الجماهيري عليها - وليس التكتّم والتعتيم الإعلامي حول بعض مفرداتها-؛ لقناعته عليه السلام أنه متى توافرت في المجتمع، تهيأت ظروف الازدهار الاقتصادي، والاستقرار الأمني، لينعكس إيجاباً على مساحة الحياة الاجتماعية بعامه، وهذا ما صرح به عليه السلام من أن:

٢- العدل يضع الأمور مواضعها^(٣).

(١) الخِزَامَةُ وهي: حلقة من شعر تجعل في ورة أنف البعير يشد فيها الزمام، ظ/مختار الصحاح ٩٨.

(٢) نهج البلاغة ١٩/٢.

(٣) م/ن.

٣- العدل سائسٌ عامٌ^(١).

معللاً ذلك بخصوصية في العدل:

٤- فإنَّ في العدل سعة، ومَنْ ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق^(٢).

ليؤسس في الذهنية العامة قبولاً لما يعمل هو ﷺ على تطبيقه من المساواة، وتقليص الفوارق؛ توصلاً إلى تغيير مظاهرها التي وجدت لها أصدقاء ترحيبية في بعض النفوس، بما لا يُرضيهم التغيير، وتذويب تلك الهالة التي استفادوا من امتيازاتها، وما منحهم من طبقية لا تقوم على أساس العمل والمشاركة في الفعاليات الحياتية الواسعة، التي من شأنها إغناء الحالة العامة، وتطويرها وفقاً لمتطلبات واقعية، تفرضها متغيرات مستجدة دوماً، بل قامت لاعتبارات معينة، وهذا ما لبّد الأجواء وغيّرها أمام خطواته الإصلاحية الجذرية؛ فلذلك كان تعليقه باستيعابية العدل للجميع، حتى لا يترك ذا حقٍ إلا وأعطاها ما يستحقه، ولكن الذي لا يروق له هذه الخطة الإصلاحية، فلا بد له من التيقن، بأنَّ الجور والظلم لا يدومان، كما لا يُتّحان له التملّي بما يملأ النهم، بل سيواجه - يوماً ما - حقيقة عدم وجودٍ لهذه الفوارق والطبقية، وأنها من نسج الخيال، أو لافتراض استحقاقات غائبة، فالأجدر به أن يبنّي كيانه، ويحقق أمانيه من خلال الجد والمثابرة على صالحات الأفعال، وما يبقى نفعه من الأعمال، ليؤمّن لنفسه رصيذاً متناسباً مع مستوى الطموح، كما لا يقلّ عن مقدار العطاء، وأيضا لا تُصادره إرادة، مثملاً لم تمنحه من قبل.

وإنَّ هذا الحرص على تحقيق مبادئ العدل وترسيخ مفهومه، جعله يُصدر مراسيمه التعيينية لكبار الموظفين التنفيذيين، وهي موشحة بهذه التوصيات، فقال لواليه على مصر مالك الأشر:

٥- وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكوننَّ

(١) م /ن.

(٢) م /ن.

عليهم سَبْعاً ضارياً، تغتتم أكلهم؛ فإنهم صنفان: إمّا أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق^(١).

موصياً بذلك لمن قد اختاره على علم من العالمين؛ حيث كان موقع مالك الأشتر متميزاً لدى أمير المؤمنين عليه السلام، ومع ذلك أوصاه بتطبيق العدالة بإنسانيتها، وليس بتعسف أو استعلاء، ليتحول الوالي إلى مستول بقوة القانون على حقوق الجماهير، وغاصباً لثرواتهم باسم حفظ النظام، وفرض القانون، وهو ما لا ينسجم مع ما يرفعه من شعارات، فلا يتركه ذلك طويلاً، بل يطوي صفحته؛ فذكر عليه السلام بالمشتركات الإنسانية، مبيناً أسبقيتها على كافة الانتماءات الأخرى، فلا بد من مراعاتها، وهو ما يوفر أمناً اجتماعياً، لا تستطيع توفيره السلطة الحاكمة ولو استخدمت نفوذها وإمكاناتها.

لكنه يتأمن بمراعاة الوضع الإنساني للأقليات، كما المعارضين، وكذلك المتجاوزين؛ حيث إنه يؤسس لأنسنة المجتمع فعلاً، وليس تحويل الوالي الحاكم بقوة القانون إلى أداة تنفيذية معزولة عن أية اتصالات ذات قيم وأبعاد أخلاقية أخرى؛ لما يؤثره ذلك التحويل من تأثير مباشر - وربما بشكل قوي - على مَنْ تحت ولايته وحاكميته من الموظفين، وهو ما يُنذر بخطر عام، الأمر الذي يتطلب إجراءات للحد من آثاره؛ كونه ممارسة عملية لشريحة كبيرة من الناس، يعتادون الآلية التامة، والتعامل بمهنية مطلقة مع شرائح المجتمع، متناسين أنّ قرار توظيفهم أُخذ لتوفير الخدمات العامة لأفراد الشعب، لترتدّ سلبيات مهنية التعامل هذه على الأجواء العامة، فيبرز التعالي والتكبر والاستبداد والعلاقات الشخصية وغير ذلك من الآفات، كأبرز صفات شخصية الموظف، وعندها تنصهر المبادئ الإنسانية وتتلاشى إلا قليلاً؛ لقوة تأثير المركز الوظيفي في المحيط، كما أكد عليه السلام بقوله:

٦- ولا تقولَنَّ إني مؤمَّرٌ آمرُ فأطاع؛ فَإِنَّ ذلكَ إدْغَالٌ^(١) في القلب ومنهكة^(٢) للدين، وتقربُ من الغيْرِ^(٣) ^(٤).

على ضرورة تجاوز ظاهرة التسلط الوظيفي، واستخدام المنصب لأغراض الهيمنة، وضمن إجراءات التنفيذ أحياناً؛ لما في ذلك من ارتدادات سيئة، تبقى تبعاتها نفسياً وأخلاقياً واجتماعياً على ممارسها، فيخسر صفاءه القلبي؛ لكثرة ما يستعمله من أساليب ملتوية-وقد تكون محرمة-، كما يتورط شرعياً في تجاوزات لسانية أو فعلية؛ حيث يستسيغ ذلك لتمرير أوامره، وفي المحطة الأخيرة يكون ازدواجياً يرفضه غالب الناس؛ كونه لم يلتزم ثوابت العلاقات، بل استبدلها بمتغيراتها، وهو ما لا ينسأه المتضررون-وهم كثر-، فكيف به بعد تغيير منصبه؟! وهذا ما حذر منه عليه السلام عامله ومبعوثه إلى أذربيجان الأشعث بن قيس بقوله:

٧- وإن عملك ليس لك بطُعمة^(٥)، ولكنه في عُنُقِكَ أمانة، وأنت مسترعى لمن فوقك، ليس لك أن تفتات^(٦) في رعيّةٍ ولا تُخاطر^(٧) إلا بوثيقة^(٨).

مذكراً بمفارقة المنصب، وعملية التغيير الإداري المستمر، ومنبهاً على ضرورة الاستعداد لتقديم الجواب، سواء في يوم القيامة، أم في الدنيا عندما يُحال لمجلسٍ تحقيقي؛ بما يُنتج أولاً: أنه محاسب ومسئول، وليس مصاناً أو معفواً،

(١) أي إدخال الفساد، ظ/لسان العرب ٢٤٤/١١.

(٢) أي منقصة، ظ، م/ن ٤٩٩/١٠.

(٣) أي تبدل الأحوال وتحولها، ظ، م/ن ٤٠/٥.

(٤) نهج البلاغة ٨٤/٣.

(٥) الطعمة: المأكلة، ظ/العين ٢٦/٢.

(٦) أي تستبد، ظ/لسان العرب ٦٩/٢.

(٧) أي لا تجازف.

(٨) نهج البلاغة ٦/٣.

وهو ما يقتضي الدقة في الإجراءات والخطوات المتخذة؛ وليعني ذلك ثانياً: أنه ممنوع من الاستبداد، ومطالب بتقديم الوثائق التي تثبت صحة المعلومات، وهذا ما يكفل - لو طُبّق - نزاهة الجهاز الإداري، وسير العملية الخدمية بسلاسة من دون تعقيد أو روتين، فضلاً عن تلاشي مظاهر الفساد المالي أو الإداري، لتقوم دولة القانون القوية؛ باستشعار موظفيها جميعاً المسؤولية، وتحليهم بروح المواطنة؛ حيث أثبتت التجارب العديدة، أنّ حدوث بعض مظاهر الفساد، كان نتيجة افتقاد هذه الروح، حتى كأنّ الموظف - ولاسيما الكبير - من مجتمع آخر، يمتاز بما يفتقده سائر الشعب، متناسياً حقيقة وضعه الإنساني الخدمي، ومتجاوزاً حدود تكليفه الإداري، وإنّ جميع ذلك يكشف عن استخفاف أو استهوان؛ بما يقلقنا إزاء الوضع في مستقبل الأيام، وطريقة الإدارة فيها، بما يحقق العدالة الاجتماعية أو التوزيعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الجنائية أو القانونية، أو سوى هذه من مشخصاتٍ طبيعيةٍ للمساواة في الحقوق والواجبات، فإننا ما لم نتبادل النصح ونسعى لتقويم العمل، - كما نحرص على التقييم الأدائي باستمرار؛ لما يترتب من فوائد مالية أو ترقية وظيفية - فيخشى على مستقبل الأمة من تداعيات يتبعها غيرها، فحريّ بنا النهوض بعملية النقد الذاتي البناء، ثم الفرز على أساس الكفاءة والنزاهة، ولنكون قد أحسنّا مواطننا، وقد قال عليه السلام:

٨- فإذا أدّت الرعية إلى الوالي حقّه، وأدّى الوالي إليها حقّها، عزّ الحقّ بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرّت على أذلّالها ^(١) السنن ^(٢)، فصلح بذلك الزمان، وطُمع في بقاء الدولة، ويئست الأعداء ^(٣).

الأمر الذي يلقي مسؤولية مشتركة، بين الموظف والمواطن، على أساس

(١) أي مجاريها وطرقها، ظ/لسان العرب ٢٥٨/١١.

(٢) السنن جمع السنة وهي: الطريقة والسيرة، وهنا كناية عن مقادير الأمور؛ كونها على طريقة واحدة، ظ/ نهاية ابن الأثير ٤٠٧/٢.

(٣) نهج البلاغة ١٩٩/٢.

المصالح المشتركة والمنافع العامة، ضمن مساحة المجتمع الواحد، وبعيداً عن المحاصصات والأنانيات المقيتة، توصلاً إلى وحدة حقيقية، ولُحمة جامعة، ليكون الجميع عزيزاً، منيعاً، محفوظاً، وبعبءه تكون المظالم، وينفذ الأعداء، وتضعف السيطرة، وتقلُّ الهيبة، ويكون ما لا تُحمد عُقباؤه؛ ولَمَّا كان قبول الرأي والانصياع للحق، أمراً تستثقله النفوس، قال ﷺ:

٩- فإنه مَنْ استثقل الحقَّ أَنْ يقال له، أو العدلَ أَنْ يُعرض عليه، كان العملُ بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالةٍ بحق، أو مشورةٍ بعدل^(١).

تمريناً للنفوس، وتطويعاً للقلوب، أَنْ لا ترفض التصحيح، ولا تأبى التوجيه؛ إذ ثبت علمياً أَنَّ للاستعداد النفسي أثراً في التفاعل الجسدي مع فرص التغيير في مختلف المجالات، كتعاطي العلاج والجُرع، أو ترك العادات المستحكمة، أو تقبل واقع التنازل عن بعض المختصات، كالمنصب وأمثاله؛ لذا كان تركيزه ﷺ على الاستئصال النفسي أولاً، ومن بعده العمل والتطبيق، ثم أمره ﷺ بمواصلة النصيحة، والمتابعة الجادة، والتقويم لِمَنْ يحتاج لذلك، من جملة عناصر نجاح العملية الإدارية، ولاسيما السياسية، والعامل لا يترك دواءه، ولَمَّا كانت الحركة التصحيحية بحاجة إلى مرتكزات واقعية، تستند إلى مؤهلات وأرقام، كان تعاطيه ﷺ مع موضوع التعيين الوزاري خاصاً، يتناسب مع أهمية الموقع، والدور المنتظر من الوزراء، وما يعنيه تشكيل الوزارة من دلالاتٍ تتلخص في تقديم الخدمات للناس، وإعانتهم على تجاوز معاناتهم الحياتية، والتي تختلف من فردٍ لآخر، كما تتجدد لواحدٍ باستمرار، الأمر الذي لا يسمح بالتلكؤ، فضلاً عن الخيانة للأمانة العامة - الوطنية والشرعية - ووفقاً لهذه الدلالات وغيرها حذرَ ﷺ من اختيار بعض العناصر بقوله:

١٠- إن شر وزراءك مَنْ كان للأشرار قبلك وزيراً، وَمَنْ شَرَكَهُمْ في الآثام، فلا يكوننَّ لك بطانة؛ فإنهم أعوان الأئمة، وإخوان الظلمة، وأنت واجدٌ منهم خير

الخلف، ممَّنْ له مثلُ آرائهم ونفادهم، وليس عليه مثلُ آصارهم وأوزارهم، ممَّنْ لم يعاون ظالماً على ظلمه، ولا آثماً على إثمه^(١).

مما يجعل الحرية الكاملة في عملية الاختيار، فلا أقدمية إذا انعدمت النزاهة، أو تكررت صفحة المعلومات بانتماءٍ لظالم، يقتضي الاشتراك في الحكم والظلم، بل كان تحذيره ﷺ من مجرد التقريب؛ حيث لا يؤمن من التأثير على مصادر القرار العليا التي تتصل بمصائر العباد، أو ثروات البلاد، ولا سيما والخيارات عديدة، وهم الذين لم يشتركوا في ظلم، ولم يؤيدوا ظالماً، مع كفاءة ومهنية ونزاهة، وعندها فلو أصرَّ أحدٌ على خلافه، فهو متورط بالإخلال بالنظام العام، كما يستحق الإقصاء، بعد أن لم تهمه المصلحة العامة وراعى المحسوبيات، أو تأثر بالمؤثرات، فإنَّ الموظف الكفء، مَنْ كان معنياً بتحقيق العدالة، وحائزاً على الولاء الجماهيري، الذي يصعب -دائماً- تحصيله بشراء الأصوات والذمم، وقد قال ﷺ:

١١- وإنَّ أفضلَ قرّةٍ عينٍ الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهورُ مودّة

الرعية^(٢).

مشيراً إلى أفضل ما يحقق الاستقرار، ويؤمّن استتباب الأمن على مستوياته المتعددة، فلا انقلاب، كما لا معارضة سياسية، بعد تعميم الإنصاف، وتحقيق المطالب المشروعة، وعندها فلا يجد المواطن مبرراً للتشنجات مع السلطة، فيمنحها الولاء والوفاء، بعد أن اهتمت به كشريكٍ حقيقي، لم يُصادر رأيه، ولم يضطهد، فصافها الود، لتكون المعادلة محفوظة، كما أشار إليها ﷺ، من الاهتمام بالمواطن، مقابل ضمان ولائه وعدم سعيه للإطاحة بها، بل نجد تأكيداً وحثاً على مراعاة العدالة، وتجنب الظلم ولو لم يخشَ الحاكم هياج الشعب؛ كونه مما يُغضب الله تعالى وهو جبار السموات والأرض، ولا يفوته ظلمٌ ظالم، فقال ﷺ:

(١) نهج البلاغة ٣/ ٨٧.

(٢) نهج البلاغة ٩٢.

١٢- أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعبتك، فإنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خصمه الله أدحض^(١) حجته، وكان لله حرباً حتى ينزع ويتوب، وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته، من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد^(٢).

فإن التحذير من المؤثرات الجانبية على مركز القرار؛ باعتبار إخلالها بالعدالة المتوقعة، بل ليس من صلاحية أحد - حتى الحاكم - التدخل بشئون المواطن الخاصة، أو الميل والمحابة على حساب أحد، وإلا كان ظالماً، وعندها يتولى الحاكم والشاهد تعالى المطالبة بالحق، ومعها لا تنفع لجان الدفاع ولو تعاضدت، ولا تدخل غيرها؛ لأن حجة الله أقوى، لا تقاومها تلقينات المحامين، ولا تعاطف الحكام أو غيرهم، ولا ينفع سوى رجوع المتورط وتوبته، عساه سبحانه أن يقبلها، وما عداه فزوال النعمة وحلول النعمة، ومن المؤكد أن عاقلاً لا يقدم على ذلك، ليستبدل عزه الدنيوي ببؤس وشقاء.

وهذا ما يدفع بالموظفين للإخلاص والحذر من التقصير، بل يحفز نحو العمل الجاد؛ كونه تعالى مطلعاً لا حجاب دونه؛ حيث سينال المتستر المصير نفسه.

وإن استعمال أسلوب الوعيد، مفيد في تقليص توسع الأنانية الوظيفية؛ حتى ليضحى بعضهم بمصالح جماعة؛ لأجل إرضاء ذاته؛ لأسباب شخصية، فكان التذكير بالعقوبة؛ ضماناً لحسن الأداء والنزاهة، بعد أن تعددت عوامل التأثير على مصادر القرار، داخلياً وخارجياً، ومنها الميل الشخصي، والارتياح النفسي، كما قال عليه السلام:

١٣- فإن الوالي إذا اختلف هواه مَنَعَهُ ذلك كثيراً من العدل، فليكن أمرُ

(١) أي أزال، فهو كناية عن عدم تأثير الأدلة والحجج، ظ/الفروق اللغوية ١١.

(٢) نهج البلاغة ٨٥ - ٨٦.

الناس عندك في الحق سواء؛ فإنه ليس في الجور عوضٌ من العدل^(١). وهذه حقيقة من الحقائق المغفول عنها؛ وذلك للاختلاف بينهما، وبالتالي فلا يعوّض ما جاز فيه الحاكم، حقاً انتزعه من مواطن، لا في وصول الحق لمستحقه، ولا في القيمة المعنوية للأشياء وتناسبها، ولا في تجاوز المسؤولية أمام الله تعالى؛ ولذلك قد كتب عليه السلام لواليه وعامله على البصرة عثمان بن حنيف الأنصاري:

١٤- أما بعد يا ابن حنيف فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدبة، فأسرعت إليها، تُستطاب لك الألوان، وتُنقل إليك الجفان^(٢)، وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم، عائلهم مجفو^(٣)، وغنيهم مدعو^(٤).

مما يؤسس لرقابة الحاكم تصرفات جميع طاقم الجهاز الإداري؛ لإشعارهم بثقل المسؤولية، وأنها تكليف قبل كونها تشريعاً وإعزازاً للموظف، وأيضاً لئلا تغيب عن ذهن الحاكم متابعة شئون مواطنيه، أينما كانوا، ماداموا تحت راعويته، المستلزمة لرعايته؛ حتى لا يكتفي بقاءات عابرة تفرضها مصالح مؤقتة أو ظروف خاصة، بل لابد من التعرف على سبب إقصاء المواطن وإبعاده من أن ينال استحقاقاته كاملة، كما يحتاج إلى الإطلاع على أسباب الفرز العنصري أو المناطقية أو الانتمائي الآخر؛ ليوحد الحلول الكفيلة بالحد من انتشار الأمر قبل أن يتحول إلى ظاهرة يصعب تلافيها، ولا سيما وأننا وجدناه عليه السلام يستثقل الأمر ويستنكره على منتسبيه، مع كونه حالة شعبية، فكيف إذا أضفي عليها طابع رسمي، من خلال حضور المسئول الإداري ومشاركته، التي تُقرأ كمباركة لهذا التباعد والتقريب، وعندها ستختل موازين العدالة؛ حيث كان المجفو المبعد يأمل في إنصاف الجهات المسؤولة، وإذا به يُفاجأ بحضور لفعاليات يُستهان من خلالها

(١) م / ن/١١٥-١١٦.

(٢) الجفان جمع الجفنة وهي: إناء الطعام الكبير، ظ/لسان العرب ٨٩/١٣.

(٣) أي مقاطع، ولا يتواصل معه الناس، ظ/ العين ١٨٩/٦.

(٤) نهج البلاغة ٧٠/٣.

به، لتشتد عليه معاناته، وعلينا أن نتوقع المزيد من حالات الانحراف، لتصل إلى الجريمة المنظمة، بل تتجاوز إلى زعزعة الأمن الوطني، سوى التدني السريع في مستوى الأخلاق والتدهور المستمر اقتصادياً واجتماعياً، مع ما يصاحب ذلك من تمرد وخروج عن القانون، مما نحتاج لإصلاحه إلى تجدد الأجيال، وتفعيل دور التقوى لدى الجماهير، ليؤمن الفقير بأنه لم يُحرم من عطف خالقه وإن جفاه وأبعده بعض الناس، كما ليؤمن الغني بأنه لن ينجو إلا بعمل صالح، وإن دعاه وقربه الناس، لتكون موازنة ذات مدلول مؤثر على المستويات كافة، وهو ما نقرأه من محاسبة الراعي لواليه، وتشديده بالمراقبة، وعدم الاكتفاء بحسن الظن فيه.

بل مقتضى الأمانة أن يوصل إليه النصح، لو لم يُتَح اللقاء به، وعندها تبرز هيبة الدولة، وعزة القيادة، وتصح الشعارات في إقامة العدل، ورعاية المحرومين، وإلا فالمسئولية مشتركة بين الموظف، ومن عيّنه وسلّطه على الرقاب، قال تعالى: ﴿وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(١)، ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾^(٢)، ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٣).

(١) الصافات: ٢٤.

(٢) ق: ١٨.

(٣) النور: ٢٤.

الفصل الثاني

الاعتدال عند أمير المؤمنين عليه السلام

إنَّ تفعيل دور العدالة، يعني - في بعض مستوياته - ممارسة الاعتدال؛ كونه تطبيقاً لقوانين العدالة، وقواعد التعايش مع الآخر كإنسانٍ يمتلك القيمة المعنوية ذاتها، فلا تفاضل ولا امتياز، إلا بضوابط التقوى، والتي منها مراعاة إنسانية الآخر، وهاهو أمير المؤمنين عليه السلام يؤسس للاعتدال الاجتماعي والأخلاقي بقوله: ١- فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه^(١).

ليذكر الإنسان بأنه ذلك المحتاج لعفو الله تعالى وتجاوزه عما صدر من الذنوب، فإذا استقوى على أحدٍ، فعليه ألا ينسى ضعفه الذاتي أمام خالقه، فهو حثٌ على إشاعة ثقافة التسامح، وتغليبها في أجواء التوتر على الأخذ بالتأثر، أو نشوب العداوات، أو مجرد حدوث المقاطعة؛ لما لذلك من إفرازات، مع ما تتركه من تراكمات، تساعد على هشاشة البنية الموحدة، في الوقت الذي تحتاج الأمة إلى التلاحم والتآزر، والاصطفاف في الصف الموحد ضمن المشتركات، وعدم التمييز تغليباً لعناوين أخرى، بعد أن كان الطرف المميز ذا أهلية كاملة لمراعاته

مستقلاً قبل تلك العناوين الطارئة وبعدها، ولذا أشار عليه السلام بقوله:

٢- اجعلْ نَفْسَكَ مِيزَاناً فيما بينك وبين غيرك، فأحبب لغيرك ما تحب لنفسك، واکره له ما تکره لها، ولا تظلم كما لا تُحب أن تُظلم، وأحسن كما تُحب أن يُحسن إليك، واستقبح من نفسك ما تستقبح من غيرك، وارضَ من الناس بما ترضاه لهم من نفسك^(١).

إلى ضرورة إتباع منهجية متوازنة في العلاقة مع الآخر، من دون تمييز أو انتقائية؛ لما يمثله ذلك من تغيير للنظم الطبيعية التي تقضي بحُسن الحَسَن سواء مع النفس أم الغير، وبقبح القبيح كذلك، والخروج عن القانون من أي أحد مستهجن، فلا يصح الالتواء بعدئذ؛ فإنَّ الآخر يمثل نقطة ارتكاز اجتماعياً، لا يصح التفريط بها؛ كونه شريكاً أصيلاً في فرص العيش الكريم، بل يجب الاعتناء والاهتمام بقدر ما يضمن التواصل والتراحم، ويؤصل للتفاهم والتقارب حتى قال عليه السلام:

٣- خالطوا الناسَ مخالطةً^(٢) إنْ متم معها بكوا عليكم، وإنْ عشتُم حنَّوا إليکم^(٣).

مما يؤطر العلاقات الاجتماعية على أساس من التآلف والتوادد، بعيداً عن التمييز العرقي أو الطائفي أو سواهما، مما يُفقد صاحبه رصيده الثر الذي لا يُعوَّض، من طيب الذكر وجميل الذكرى، حياً وميتاً، بعد أنْ لم تستطع طاقاته وإمكانياته تأمين ذلك له، بل حتى أساليب التأثير الدعائي قاصرة في امتداداتها الزمنية أو المكانية عنه أيضاً، فلم يبقَ غير التعامل الذي يقوم على أساس احترام الآخر في وجوده وفكره، وإنْ شذَّ أدأؤه أو تنكَّر لبعض الثوابت؛ حيث تتم معالجة الموضوع حوارياً، أو بإزالة أسباب الاحتقان المؤدية للعناد والتصعيد، لكن بدون

(١) م / ن ٤٥-٤٦.

(٢) كناية عن التعايش الايجابي، لكن ضمن الضوابط الصحيحة.

(٣) م / ن ٤/٤.

استعاضة بوسائل قمعية؛ فإنَّ (الناس) المنظور إليهم في قوله ﷺ، تستوعب الموافق والمخالف في الرأي أو اللون أو الدين أو غيرها من الفوارق، ومع ذلك فقد أعطى حكمه هذا، تاركاً التفاصيل إلى تقدير الشخص ذاته؛ فإنه لم يتحدث ﷺ مع أحدٍ وقد صادَرَ وجوده، حتى مع معارضيه، فكان ﷺ متعاملاً ضمن مساحة المشتركة، مع الاحتفاظ بالقناعات بلا تنازل عنها، لكنه لم يشأ أن تؤثر سلبياً على أجواء الحياة العامة؛ كونها مسرحاً يشترك فيه الجميع، بل لا يمكن عزل أيٍّ مكوّنٍ عن الظهور والتحرك ضمن تلك المساحة العامة، كما لا تُتاح تنقيتها يوماً من هذا المزيج والتعددية؛ إذ يُسهم ذلك في تجلية دور الإنسان الإصلاحي في الأرض، وكفاءته في التأثير، وبدون تلك التعددية تكون النمطية، ويغلب التحكم والتسلط الفكري، ليصل في أقسى حالاته إلى الاضطهاد؛ ليُقتل إنسان بسبب انتمائه العقيدي، أو ممارساته الشعائرية، التي لا يخلو منها مجتمع؛ حتى المتحرر عن الالتزامات الدينية، وهكذا يُعذَّب لنشاطه الثقافي، بل لمجرد انتسابه لأحدٍ أو بلدٍ، مع أنه ﷺ قد قال:

٤- أيها الناس، مَنْ عَرَفَ مِنْ أَخِيهِ وَثِيقَةَ دِينٍ وَسَدَادَ طَرِيقٍ، فَلَا يَسْمَعَنَّ فِيهِ أَقَاوِيلَ الرِّجَالِ، أَمَا إِنَّهُ قَدْ يَرْمِي الرَّامِي وَتَخْطِئُ السَّهَامُ وَيَحِيلُ^(١) الْكَلَامُ، وَبَاطِلُ ذَلِكَ يَبُورُ^(٢)، وَاللَّهُ سَمِيعٌ وَشَهِيدٌ، أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ إِلَّا أَرْبَعُ أَصَابِعٍ - فَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ هَذَا، فَجَمَعَ أَصَابِعَهُ وَوَضَعَهَا بَيْنَ أُذُنِهِ وَعَيْنِهِ ثُمَّ قَالَ: الْبَاطِلُ أَنْ تَقُولَ سَمِعْتُ، وَالْحَقُّ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ-^(٣).

لتكون ثوابت الإنسانية، وما تكفله من حقوق أو ضمانات، هي ما تحمي الإنسان من عدوانية أخيه، إذا احتاج إليه وتحكمت فيه غرائزه للانتقام أو الاستبداد، فارضاً وصايته على مَنْ لم يجعل الله تعالى له ذلك عليه؛ إذ من دون

(١) أي يتحرك ويدور، وهو كناية عن التغيّر وعدم الثبات، ظ / مقاييس اللغة ٢/١٢١.

(٢) أي يهلك، وهو كناية عن زواله وعدم بقاءه، ظ / مقاييس اللغة ١/٣١٦.

(٣) نهج البلاغة ٢/٢٤.

تلك الحقوق والضمانات، لا يتسنى العيش بمأمنٍ عن النزاعات وما تسببه من آثار سيئة، تصل إلى حدّ القمع الجسدي؛ لئلا تترك له فرصة الدفاع عن رأيه، مع أنّ من الممكن الاستماع إليه بدلاً من قمعه، وعند اقتضاء الحال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيُعمل بذلك وفقاً للشروط والضوابط التطبيقية، ليعين صحيح الأفكار من غيره، وبطريقة متحضرة ومقبولة، من دون إلغاء أو استبعاد، وإنما مع سياقات قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(١)، ومن دون اتباع أساليب التسفيه أو التكفير أو الاستهزاء أو إغراء الجهلة؛ لأنها تترد سلباً على نقاء الفكرة فتؤثر عليها قتاماً وتضيباً، مع أنّ بالإمكان السعي لترشيد قناعة الآخر بالحوار معه، توصلًا إلى إقناعه بالصحيح المتبني، وتهذيب أفكاره وفقاً للثوابت التي لا اختلاف فيها وعليها، تدرجاً إلى مستوى إثبات الأهلية واللياقة لتبني فكرة معينة، ورأي خاص، يستدل عليه صاحبه بالمقبول من الأدلة دون المتنازع فيه؛ ليرجى من هذا الجهد النهوض بالمسؤولية الملقاة على حملة العلم وذوي المعرفة، وليؤمل فيه الخير، وليس مجرد هدر الوقت والجهد بلا عائدة تُذكر، تؤسس لرقي الأمة وتطورها ورفدها بما ينفع الناس ويمكث في الأرض، وإلا كان نقضاً للغرض من بذل تلك الجهود والمؤثرات بأنواعها للجذب وتقبّل الفكرة.

بينما نجده عليه السلام يحدد منهجية للحوار والانفتاح الفكري، من خلال الالتزام بمقتضيات الاعتراف بوجود الآخر وعدم تهميشه وتظليله تحت ظلّ التهمة بالانحراف والضلال، الأمر الذي يعيق استمرار عملية التواصل والتلاقح الفكري بين ذوي الشأن، مما يضر بوحدة المجتمع وتماسكه؛ لذا أوصى بتعود فضائل الأخلاق، حتى تكون سجيةً وطبعاً متأصلاً فيه، ومعلماً من معالم شخصيته الاجتماعية، فيعكس إيجابيته وما يضره بداخله اتجاه الآخرين؛ للعلاقة الوطيدة

بين الصفات والتصرفات؛ كون هذه دالة على تلك ومنطلقة من أجوائها، ولا بد من تربية الفرد على محاسن الصفات ومكارم الأخلاق، ليتربَّ على قيم ومبادئ تُقرنُ بين احترامه لشخصيته واحترامه للآخر، ولتنمو لديه فكرة التعايش السلمي، والايجابية في الحياة، فلا يلجأ بعد ذلك إلى العنف، ولا يختار الاحتراب، كما لا يُقدم على الاقتتال، فتشيع الفوضى، ويعم الدمار، ويحلُّ بالمجتمع ما يصعب تذويبه وإزالته؛ فلذا قال عليه السلام:

٥- البشاشة حِبالَة^(١) المودة^(٢).

٦- التودد نصف العقل^(٣).

٧- بالنَّصْفَة^(٤) يكثرُ المواصلون^(٥).

٨- اشعر قلبك الرحمة للرعية^(٦).

٩- أكرم الحسبِ حُسْنُ الخُلُقِ^(٧).

١٠- إن لم تكن حليماً فتحلَّم^(٨).

١١- من أشرف أعمال الكريم غفلته عما يعلم^(٩).

الأمر الذي يشيع الأجواء الايجابية في المجتمع، وليأمن الناس دفائن الصدور، وعدوانيتها، بعدما يستشعروا فاعلية التوصيات وتطبيقاتها على أرض الواقع، بما يخرجها عن إطار النظرية التي لا اختلاف عليها، إلى ما يحقق رقماً مؤثراً في حسابات الجميع، الأمر الذي يحتاج منهم بذل المزيد من الجهود،

(١) الحِبالَة: ما يُصاد به، ظ/نهاية ابن الأثير ٣٣٣/١.

(٢) نهج البلاغة ٤/٤.

(٣) م/ن ٣٤.

(٤) الإنصاف وهو إعطاء الحق، ظ/لسان العرب ٣٣٢/٩.

(٥) نهج البلاغة ٥٠/٤.

(٦) م/ن ٨٤/٣.

(٧) م/ن ١١/٤.

(٨) م/ن ٤٧.

(٩) م/ن ٥٠.

حتى يتم التقارب، ابتداءً من حُسن اللقاء بالبشاشة والابتسامة، وعبارات الود والاحترام، ثم اتباع منهج الإنصاف؛ بوصفه جامعاً مقرباً بين المتباعدين، ومؤثراً قوياً في استقطاب الجماهير؛ لدلالته على حيادية المنصف واستقلاليتته عن الترسيبات النفسية أو البيئية وغيرها، مما تدفع نحو إصدار الحكم المسبق بلا موضوعية، والذي لا ينسجم مع قواعد حُسن الخُلُق، وما يقتضيه من تفعيل دور الحلم والتغافل عن الإساءة، كأداة فاعلة في التعايش بين مختلف الطبقات، وإنجاح الجهود الرامية للاعتدال.

ولما كانت كفتا التوازن السلوكي يُعوزها تجنب سيئات الصفات ورذائلها، فنجد هـ عليه السلام محذراً من بعض ما يتنافى مع روح الاعتدال الذي يدعو إليه، ويشجع على انتهاجه، كواحد من الآليات المفيدة في تصحيح مسار الأمة، وإنقاذها من ورطة التطرف والافتتال والتكفير وسائر مظاهر التشاحن الأخرى، فقال عليه السلام:

١٢- لا تباغضوا؛ فإنها الحالقة^(١) (٢).

١٣- إياك أن تجمع^(٣) بك مطية اللجاج^(٤) (٥).

١٤- من بالغ في الخصومة أثم، ومن قصر فيها ظلم، ولا يستطيع أن يتقي الله من خاصم^(٦).

١٥- زهدك في راغب فيك نقصانُ حظ، ورغبتك في زاهد فيك نلُ نفس^(٧).

(١) كناية عن زهاب العلاقات وزوالها؛ بسبب البغض والتشنج.

(٢) نهج البلاغة ١/ ١٥١.

(٣) أي تسرع إسراعاً؛ بحيث لا يردّها شيء، ظ/نهاية ابن الأثير ١/ ٢٩١.

(٤) أي التمادي في الأمر والإصرار عليه، ظ/لسان العرب ٢/ ٣٥٣.

(٥) نهج البلاغة ٣/ ٥٣.

(٦) نهج البلاغة ٤/ ٧٢.

(٧) نهج البلاغة ٤/ ١٠٤.

١٦- كفاك أدباً لنفسك، اجتناباً ما كرهته من غيرك^(١).

الأمر الذي يعطينا قاعدة في التعامل والتواصل بين أفراد المجتمع، من دون انتقاص من إنسانية أحد، ولا مصادرة لحقوقه، بل بما ييسر التعايش معه في حدود وجوده الفعلي، الذي لا يحتاج إلى موافقة الآخر؛ بعد أن شاء الله سبحانه له أن يكون، فكان فعلاً كفرٍ له حقوقه الاعتبارية والمادية، ومنها عدم الغائى، ولا تهميش دوره في المجتمع، بعد أن كان قابلاً للعطاء، وعليه فمن غير المنطقي إثارة الأمور العالقة، أو الملاجئة في محاورته، أو التحريض عليه؛ فإن عاقبة ذلك التخاصم وخيمة، ولها إفرازاتها وتداعياتها، حتى يصعب وقتها السيطرة على مدياتها، فيكون الإثم والظلم، بما يعني اتساع الدائرة إلى حد المعصية لله تعالى، وعندها فبأي عذر يُعْتَذَرُ؟! مضافاً إلى ما في إدامة المقاطعة والإصرار عليها من دلالة على الضعف؛ لتفريطه بمن لو اصطف معه، لأكسبه القوة، ولو بكثرة العدد، وليكون في نهاية الأمر مغلوباً، ولو بسبب إداره عمّن يشاركه في الكثير من المشتركات، وإقباله على من لا يعرف من أمره وحقيقته شيئاً، ليستوجب هذا الإقبال غير المتكافئ الذل والهوان؛ ولذا كان خير ما يحمي الإنسان من التورط بذلك أو غيره، هو أن لا يرتكب ما عابَهُ على غيره، وإلا لتكرر الخطأ، فيلأم الإنسان على عدم أخذه العبرة مما تقدم؛ لذا أكد ﷺ على أهمية الانسجام والتآلف الاجتماعي بقوله:

١٧- مقارنة^(٢) الناس في أخلاقهم أمّن من غوائلهم^{(٣) (٤)}.

مما يعني أن مد جسور التقارب، مما يمنح الإنسان استقراراً ويوفر له أمناً اجتماعياً، لا يُستهان به، كما لا يصح التفريط بمعطياته؛ لما يعكسه من معرفة

(١) نهج البلاغة ٩٦.

(٢) كناية عن المرونة الأخلاقية.

(٣) جمع الغائلة وهي: المهالك، ظ/نهاية ابن الأثير ٣/٣٩٧.

(٤) نهج البلاغة ٩٤/٤.

وخبرة بطريقة التعامل مع الآخر بتعديته وتنوعه؛ مما يُحدث توازناً في العلاقات، ويؤمن غطاءً واقياً من التعرض للمخططات الإجرامية، التي يلجأ إليها البعض، عندما تنفذ لديه السُّبُل الإيجابية، ليفكر في الانتقام والاغتيال على مستوى الجسد أم الشخصية الاجتماعية أم الرأي، لتبدو سحابة قاتمة من التراكمات التي تضرُّ بمن لم ينتهج الاعتدال الذي دعا إليه ﷺ، وأوصى بعدم التسرع، ناهياً عن اتخاذ قرار بحكم ما يندم عليه متخذُه، بل كما قال ﷺ:

١٨- فاصبروا حتى يهدأ الناس، وتقع القلوب مواقعها، وتؤخذ الحقوق مسمحة^(١) (٢).

وهو تحذيرٌ من المغالبة والاستعجال لتحقيق المكاسب العاجلة؛ فإنه دليل التسرع وابتسار الثمرة قبل نضوجها، ومعناه الخروج عن خط الاعتدال، وإنما تتم معالجة الأمر بالتأني والحكمة، حتى لو بادر الآخر بالمقاطعة، فلا بد من اتباع منهجه ﷺ المتمثل بقوله:

١٩- أحمل نفسك من أخيك عند صرمة^(٣) على الصلة، وعند صدوده^(٤) على اللطف والمقاربة، وعند جموده^(٥) على البذل، وعند تباعده على الدنو، وعند شدته على اللين، وعند جرمه على العذر حتى كأنك له عبد وكأنه ذو نعمة عليك، وإياك أن تضع ذلك في غير موضعه أو أن تفعله بغير أهله^(٦).

لئلا تتسع فضاءات الخلافات، فتتعدّد أمام الحلول، كما ليتبين الجميع أنَّ التوازنات الاجتماعية لن تحصل، ما لم تسبقها تنازلات مناسبة لعمق الحالة، وحجمها المؤثر في رسم مستقبل الأمة، وعندها نضمن نجاح مبادرات الحلول،

(١) كناية عن إعطائها بالرضا الكامل ومن دون حرج.

(٢) م / ن / ٨١/٢.

(٣) أي قطعه، ظ/نهاية ابن الأثير ٢٦/٣.

(٤) أي إعراضه وهجرانه، ظ، م / ن / ١٥.

(٥) كناية عن بخله.

(٦) نهج البلاغة ٥٣/٣.

وعدم هدر التنازلات السخية، من أجل ترصين خط الاعتدال، وتعميقه في النفوس، لتمثله كأهم متبنياتها التي لا تعدل عنه إلى غيرها، فيبقى مهيباً في النفوس لا يُجتراً على تجاوزه، مهما حصلت من اهتزازات عنيفة؛ لأنّ الاعتدال بما يعنيه من الاستواء والاستقامة، من أفضل الضمانات لحفظ التوازنات وتوفير الأمن وتهيئة النفوس للتعايش، فلا يعدله غيره من استحضارات أمنية أو استعدادات عسكرية، فضلاً عن بذل الأموال والدخول في مفاوضات للتسوية؛ لذا فيُقترح على الأجهزة المعنية من وزارات ومنظمات وهيئات، أنْ ترعى مظاهر الاعتدال، وتحث على مراعاتها، وتبث في الجماهير روح الاعتدال، وتشجعهم لممارسته وهو ما يأخذ طريقه للتنفيذ بشكل أقوى؛ لما للحث الجماعي وطريقة المحاكاة من قدرة على التأثير العام، بما لا يتأتى من خلال فعاليات فردية أخرى.

الخاتمة

إنَّ الأمل معقود في أن يمثِّل البحثُ مقارنةً فكريةً للإطلاع على رؤى أمير المؤمنين عليه السلام في مجالي العدالة والاعتدال؛ كونهما مما يطورا واقعنا الحياتي، نظريةً وتطبيقاً، أو تشريعاً وتنفيذاً؛ الأمر الذي يُتوقع له أن يبعث تلك الرؤى بين الناس ويوصلها؛ اغتناءً مما توفره من معطيات غزيرة، ذات دلالات وأبعاد، تهدف لتقنين العدالة كمرتكز لا يستقيم بناء المؤسسات المختلفة بدونه، كما وتهيئ للاعتدال كمنهج سلوكي يمارسه مَنْ أراد العيش وسط المجموعة الإنسانية، كمواطن له استحقاقات وعليه التزامات، لتتطلع بعد ذلك إلى مجتمعٍ يعي متطلبات المرحلة، ويعمل على تحقيق سعادته ورقيه وازدهاره، من خلال تمثل هذه الرؤى الحميدة، المنطلقة في آفاق القرآن الكريم والهدي المحمدي الشريف، كورقة عملٍ وخطّة عمرية؛ ليتمكن عندئذ من تأمين ما لم يتحقق عندما تغافل عن النظر إلى هذه الآفاق، واستبدالها بغيرها، فكان ما كان من أمرنا في هذا البلد العزيز، بل وغيره مما يدعو للإسراع بإيجاد الحلول بعد تشخيص المشكلات.

وقد أُريد لهذا البحث أن يُسهم في بلورة ذلك والتعريف ببعض مسالكة، فكان أن انتظم في مقدمة وتمهيد وفصلين، كانت المقدمة لبيان المحفز للبحث، والباعث على اختيار مادته العلمية، كما تكفل التمهيد ببيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لثلاثية عنوان البحث: الأسس، العدالة، الاعتدال، ثم كان دور الفصل الأول التعريف

بما يُمثل وجهة نظره ﷺ في العدالة وحرصه على تعريفها للمجتمع كأبرز ما يحقق توازنات جاذبة بين جميع الأطراف المتنوعة بطبيعتها، كما استعرضت في الفصل الثاني ما يتضح منه معالم الاعتدال الاجتماعي والأخلاقي، كل ذلك في ضوء نماذج التقطتها من المأثور عنه ﷺ، مما يحث على التزام قيم العدالة والاعتدال؛ باعتبارها أهم مرتكزات المجتمع المدني، المتطلع للتحضر، الباحث عن أسبابه، الآخذ بما يطوّر وضعه منها، ويساعده على تكامل الفرد مع الآخر، بحيث يرى فيه الشريك والأنيس، فلا يغتاله ولا يعين على ذلك، كما لا يبحث عن مساويه وعيوبه؛ لينعم بالخير، ويعيش الصفاء..

١- لذا وجدناه ﷺ يُعِدُّ لمجتمع يتفاعل مع أسباب التحضر بإنسانيته، ودون التخلي عن ثوابته، بعد أن كان الإنسان يمتلك هذا الثراء المعنوي الكبير، مما يستحق تأصيل وجوده كحالة ثابتة غير طارئة في هذا الكون، وبالتالي فجميع ممارسات الاضطهاد والتغيب إنما تتنافى مع هذه الحالة الثابتة، فلا بد من انتهاج العدالة كبرنامج عمل، نتلافى به النقص والتقصير.

٢- كما نجد أنفسنا ملزمين، قانوناً وشرعاً، بأن نتمثل هذه الأسس ميدانياً، ونتخذها كمبادئ ذات فاعلية ملزمة؛ لنسهم في بلورة الحالة الصحيحة، وإبرازها محلياً وإقليمياً ودولياً، كواحدة من المرتكزات التي ننطلق منها للحوار مع الآخر، مهما كان انتماءه؛ حيث نتوافر على هذه القيم والأفكار، فلا نخاف بخساً ولا رهقاً، كما لا يُخرجنا أمام التزاماتنا الإنسانية والأخلاقية ومنها الشرعية، بل المطلوب هو السير نحو العمل والتطبيق الفعلي نحو الاعتدال في السلوك العام؛ لنضمن حقوقنا في الممارسات والالتزامات، فيمكننا التعايش بهذا القدر من المشتركات، بعد أن توزعتنا إرادات واردة، وتفرقتنا حتى كأن لا سماء تُظلنا، ولا أرض تُقلنا، فسالت الدماء، بعد ما صُودرت الحريات، وقد عاث العابثون في البلاد فساداً، فكان لابد من وقفة تصحيحية للمسار، وإلا فما فائدة توافق العقل والنقل على العدالة كمرجعية يُحتكم إليها؟!، إذا أهملناها واحتكم الناس إلى القوة والقسوة.

وكان محتماً على جميع ذوي الرشد والحكمة، أن يستلهموا من أمير المؤمنين عليه السلام ثقافة التعايش والوئام، وينتهجوا طريقته في الاعتدال، ويترسموا سبيله في ذلك؛ لما يمثله عليه السلام من الحالة الواعية بوصفها المنفتحة على معالجات ذات فاعلية لأدواء الأمة؛ باعتبار اقتترانه مع الحق، والتزامه إياه في قضاياها كافة، وفي جميع مواقعه، مستمداً مما قال تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ)^(١)، عزيمة في المضي في جهاد النفس، كما العدو، وتصميماً في الاحتفاظ بالتوازن النفسي عند تعامله مع العدو والصديق، مما نحن بحاجة إلى التعرف عليه والاهتمام بتطبيقه، أعاننا الله تعالى على ذلك بما يعين الصالحين من عباده.

وإنها لفرصة ثمينة أن تلتقي الشخصيات المؤثرة على القرار، لتعمل من أجل تجذير أسس العدالة والاعتدال في مرافق المجتمع المختلفة، التي تحتاج إلى الرعاية والتوجيه، من خلال ردها بهذا النهج العلوي؛ لتتخفف الأمة من عنائها وغلوئها، ولتتوجه لبنائها ونهوضها، ومن الله التوفيق والسداد.

مصادر البحث

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- إرشاد الأذهان، العلامة الحلي.
- ٣- أساس البلاغة، الزمخشري.
- ٤- بدائع الصنائع، الكاساني.
- ٥- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي.
- ٦- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر.
- ٧- تهذيب الأخلاق، ابن مسكويه.
- ٨- العين، الفراهيدي.
- ٩- الفروق اللغوية، العسكري.
- ١٠- لسان العرب، ابن منظور.
- ١١- المبسوط، السرخسي.
- ١٢- المبسوط، الطوسي.
- ١٣- مجمع الزوائد، الهيثمي.
- ١٤- مختار الصحاح، الرازي.
- ١٥- المستصفى، الغزالي.
- ١٦- مفتاح الكرامة، العاملي.

١٧- مقاييس اللغة، ابن فارس.

١٨- النهاية، ابن الأثير.

١٩- نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي.

وقد كان جُلُّ هذه المصادر مما احتواه القرص الليزري (مكتبة أهل البيت)
الإصدار الأول ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، مكتفياً بذلك عن استعراض معلوماتها.

الإمام الحسين (عليه السلام)
وحقوق الإنسان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين نبينا المبعوث رحمة للعالمين وآله الهداة المهديين واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين.

وبعد.. فعديدة هي الأبعاد التي يمكن استشفافها من خلال وقفة تأمل بين يدي الإمام الحسين عليه السلام وثورته المباركة.

١- حيث تتجسد قيادته للأمة واهتمامه بشأنها فيخشع القلب أمام تلك العظمة والحكمة والحنان وحب الخير ومحاولة الإسهام في الإنقاذ من النار، وتعليم الناس كيفية العيش بعزة وكرامة.

٢- وحيث يمثل الحق بنصاعته وصلابته واستقامته، ليدحض الباطل بكدورته ووهنه واعوجاجه.

ليبقى أبو الشهداء مناراً يُستضاء به في طريق تحرير الإنسان من الذل والاستكانة والخنوع، ومنارة يُستدل بها على درب الاستقلال. وأن هذا كله لم يكد يتحقق لولا دمه الزاكي المعطر بأريج التضحية في سبيل الله تعالى من أجل إعلاء كلمة التوحيد، الأمر الذي قد يدهش الكثير ممن لم يتعرفوا على ملامح شخصيته

المباركة، وممن لم يتوفروا على دراسة تصور قبسات من مثله ومبادئه وأبعاد ثورته.

لذا فمن الضروري أمام هذا الموقف أن تؤشر تلك الأبعاد المستشفة من الثورة الحسينية المباركة التي ساهمت في تجلية الحقائق، وأسهمت بشكل فاعل في الكشف عن كثير من مظاهر الزيف الذي أريد له ان يحكي صوت الإسلام وصورته - مع الأسف - إلا أنه ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(١) فنجد أن أبا الأحرار يراقب موقف الأمة، وإذا به يصرح بقوله: (ألا ترون أن الحق لا يعمل به وأن الباطل لا يتناهى عنه)^(٢)، ليبين واقع المأساة التي تعيشها الأمة، وليكشف عن ضرورة النهوض بأعباء المسؤولية الشرعية الملقة على عاتق الراعي والرعية القائد والجماهير لئلا يقولوا ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾^(٣) وهو عليه السلام بهذا التصريح يكون قد أعلن عدم شرعية تصدي القائمين على الحكم آنذاك لئلا يتورط أحد المبايعة والمسالمة:

١- لأنه نظام يقوم على انتهاك حقوق الإنسان، حيث أن رأس النظام الحاكم (قاتل النفس المحترمة)^(٤) بشهادة الأمام الحسين عليه السلام، الأمر الذي يوضح عدم تورع هذا القاتل عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، مما يجزأه على انتهاك الحرمات الشرعية فلا يلتزم بقانون ولا يتقيد بشرعية.

٢- ولأنه نظام يستبيح الممنوعات الإسلامية من خلال اتصاف رأسه الحاكم بكونه (رجل فاسق، شارب خمر، ملعن بالفسق)^(٥) حسبما صرح الأمام الحسين عليه السلام، ليكشف عن علاقة وطيدة وعتيدة بين يزيد وهذه الحالة من التمرد على القيم السماوية حتى أنه لا يبالي بالإعلان عنه، وهذا - بحد ذاته -

(١) سورة التوبة الآية ٣٢.

(٢) تحف العقول ص ٢٤٥.

(٣) سورة الأعراف الآية ١٧٢.

(٤) الفتوح لابن أعمش ٥ / ١٤.

(٥) م / ن.

كناية عن تعود وتطبع على الحال حتى غدا لا يستشنع فضلاً عن أن يستنكره أو يُقلع عنه.

والملفت للنظر أن الإمام الحسين عليه السلام يؤكد على ذلك عندما أجاب مروان بقوله (ويحك أأمرني ببيعة يزيد وهو رجل فاسق، لقد قلت شططاً من القول)^(١) ليدلل على مدى اشتهاه يزيد به، ومع ذلك لم يتحمس مروان للدفاع والإنكار كما هي عادة المحتفين النفعيين، وبعد هذا كله فكيف يصلح للقيادة وإمرة المؤمنين؟.

٣- ولأنه نظام يستهين بهيبة المنصب الذي تنصّب فيه، حيث يكون المترأس لاعباً بالقرود، وقد روى البلاذري في أنساب الأشراف ما يخزي من روايات لعبه بالقرود حتى قال فيه رجل من تنوخ:

يزيد صديق القرد ملء جوارنا فحنّ إلى ارض القروذ يزيدُ
فتباً لمنْ أمسى علينا خليفةً صاحبتهُ الأدنون منه قروذُ

وقد كان يشجع حلبات المصارعة سواء بين الدببة أو القروذ أو الأكباش، كما كان مغرمًا بالخمير حتى قيل عنه ما من يوم إلا ويصبح فيه مخموراً^(٢).

وكل هذه الظواهر تقلل من ثقة الرعية بأهلية الراعي للرعاية حيث يكون مقصراً في الرعي؛ لأنه غائب عن الوعي فلا يكون مؤهلاً للقيادة قانوناً، لفقدانه الإحساس بفعل تأثير (أم الخبائث).

وعليه فلم تكن القيادة التي يراد إحكام البيعة لها بمؤهلة لهذه المؤشرات فقط، بل لأنها أيضاً جاءت تمثّل محاولة نقض عهد أبرم سابقاً ينص على عدم استخلاف معاوية من بعده أحداً، لتعود خلافة المسلمين للإمام المعصوم عليه السلام، بينما لم يُعتنَ بهذه الاتفاقيات والالتزامات كلها.

فتبين جلياً للجميع ان أسباب نهضة الإمام الحسين عليه السلام قد هيأت

(١) م/ ن ١٧.

(٢) ظ/ أنساب الأشراف - فصل نسب بني عبد شمس ١٧٧/ ٢ - قرص المكتبة الشاملة.

لها عوامل كثيرة يمكن التعريف بها من خلال أنها عملية ازدياد نقاط الباطل في مقابل نقصان نقاط الحق، مما يوجب الجهاد والنهوض لتصحيح الخطأ الكبير الذي ارتكبه مَنْ لا حريجة له في الدين.

وفعلًا نهضَ الإمام الحسين عليه السلام واستشهد وحقق مكاسب كريمة؛ إذ ما زلنا ننعَم من عطائِها ونغتني من وفرتها؛ حيث نجده - وهو في حالة حرجة لتوتر الموقف العسكري - يوصي ولدهُ الإمامَ علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام بقوله: (أَيُّ بُنَيِّ إِيَّاكَ وَظَلَمَ مَنْ لَا يَجِدُ عَلَيْكَ نَاصِرًا إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ)^(١) ليعلم الأجيال:

أولاً: إن حقوق الإنسان محفوظة ومكفولة لا يجوز التعدي عليها ولا يصح التهاون فيها، لأن لكلِّ حقاً تنتهي مساحته عندما يزاحم حق غيره، فلا بد من وعي ذلك والتعامل على أساسه، لأنه الذي يحقق العدل في الأرض ويؤمّن للإنسان حضوراً حضارياً تضمن له الحقوق من دون أن تُسلبَ منه، أو يُهمشَ وجوده ليواجه حالة من المهانة والإذلال من خلال فرض إرادة الغير من دون مبرر إنساني أصلاً.

وثانياً: إن الله تعالى فوق المعتدي مهما استتال وتطاوَل؛ لأن قدرة الله سبحانه غير محدودة، بينما أن ما تطاله يد الظالم محدود، فلا بد من الانتباه وعدم الغرور والاندفاع وراء منصب أو مال أو لاذعة عيش موعود بها أو غير ذلك، من زائل الحياة الدنيا، لأن هذا الاندفاع يستتبع الندم (يَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ)^(٢) ويفرُّ مَنْ كَانَ يُؤْوِيهِ أو يشجعه أو يدعمه أو يرضى بفعله ولا يستنكر منه أو عليه ذلك، فلا بد من الاستحضار دائماً لمعاني القدرة والعزة والجبروت لله تعالى حتى لا نصاب بداء التجاهل والتناسي مع أنها أمور تقصم الظهر لو أخطأها الإنسان.

(١) تحف العقول ص ٢٤٦.

(٢) سورة الفرقان الآية ٢٧.

وثالثاً: إن الرابط بين الإنسان وأخيه الإنسان، هو ارتباط قلبي ينبع من الاستشعار للمسؤولية والاحترام للإنسانية، بحيث يحمل همّة فيعينه ولا يعين عليه ولذا فقد أجاب عليه السلام مَنْ استبطأه في التواصل عبر الرسائل (يا أخي ليس تأكيد المودة بكثرة المزاورة ولا بمواترة المكاتب، ولكنها في القلب ثابتة وعند النوازل موجودة)^(١) وفي الختام نرفع أكف الضراعة لله تعالى بالتوفيق للعمل بهذه المبادئ ولنيل الشفاعة والحمد لله رب العالمين.

النجف الأشرف

٢٠ ذق ١٤٢٥ هـ

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم ١٧/٣ - قرص المكتبة الشاملة - .

التشريع الإسلامي
بين أصالته الفكرية وقيادته للحياة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد المصطفى وآله الطاهرين.
وبعد..

إن ضمان النجاح لأيّة تجربة تشريعية يعتمد على تأمين الحصانة الفكرية لذلك التشريع، ولا يتيسر ذلك إلا إذا تأكد صفاء المنبع وسلامة المصدر، لتتأمن القاعدة المناسبة لنهوض المشروع التشريعي، فيدوم نفعه طويلاً، ويستديم في قيادته للحياة، وهذا ما نعنيه من أصالة الفكر وقيادة الحياة في العنوان.
ولنر ماذا أعدّ الإسلام في خطته لتشريع الأحكام وسنّ القوانين.
أولاً: نلاحظ أن المشروع القرآني بوصفه الدستور الإسلامي يتضمن خطاباً إلهياً يمكننا من خلال استيعابه أن نتوافر على قراءة دقيقة للأطروحة القرآنية، ويتمثل هذا المشروع بعدة آيات مباركات وردت في الكتاب العزيز الذي (لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)^(١).

(١) سورة فصلت الآية ٤٢.

الآية الأولى ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(١).

الآية الثانية ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٢).

الآية الثالثة ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٣).

الآية الرابعة ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(٤).

لنجدها تركّز على إعلان مبدأ سيادة الإسلام ليكون ضمن المرحلة الزمنية التي ابتعث الله تعالى نبيه محمد ﷺ رسولاً ليبلغ رسالته، فتكون الدعوة عامة عالمية أممية تدوم مادامت الحياة وتبقى ما بقي موحدٌ لله، بحيث يعاقب مَنْ لم يذعن بذلك، كما يتعرض للمساءلة المشكك أو الجاحد، وهذا الإعلان ليُمثّل مشروعَ أسلمة العالم.

كما نجد الآيات تركّز على أن الإسلام يقدّم مشروعه الإصلاحية لكثير من المشكلات التي عانى منها السابقون، وذلك من خلال برمجة شؤون الإنسان المختلفة بالمستوى الذي يمثل حلاً عملياً لتواكب مسيرة الإنسان، الأمر الذي ييسر للمكلف سلوك الطريق وقطع الشوط وفقاً للإطار الملائم وظروفه الشخصية أو الاجتماعية، ولو صادف حدوث أزمة معينة لدى بعض الأفراد فإنّ السبب في ذلك عدم التكيف المناسب مع الحالة الشرعية من قبل الفرد نفسه؛ حيث تمثّل حالة التشريع الخط المستقيم الذي يتوجب على الفرد أن يتأقلم حياتياً معه بما ينسجم وطبيعة ظروفه، وإنّ هذا المشروع الإصلاحية يمثل الإرادة القوية في أن يكون الإسلام حاضراً عالمياً أو ما يسمى بـ (عالمية الإسلام).

كما نجد الآيات تبين كون الإسلام حالة اختيارية تحقق إرادة إلهية ضمن عملية الدلالة والتوجيه؛ لعلّنا بعدم الجبر على الطاعة أو سواها، وإنما توجد

(١) سورة آل عمران الآية ١٩.

(٢) سورة آل عمران الآية ٨٥.

(٣) سورة المائدة الآية ٣.

(٤) سورة الأنعام الآية ١٢٥.

مؤشرات تبين المحبوب والمكروه ليتبين الناس مواقع الهدى والرشاد فيسلکوا إليها ويتحركوا نحوها بمحض إرادتهم عندما يكونون قد قرروا ذلك؛ حيث يعرف الجميع أن الله تعالى يحب الخير ويكره الشر حتى أنهم يتمثلون في خواطرهم دائماً أن الإرشاد الإلهي نحو الإسلام يعني حالة من الغبطة والسعادة حيث يهیی سبحانه الأسباب لتفاعلهم العقلي والجسدي مع الإسلام وهذا ما نستوحیه من قوله تعالى (يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ)؛ حيث يتبين أن تأهيل الإنسان نفسياً واجتماعياً يهیی له فرصة كريمة ليستثمرها من خلال تجاوبه بالبحث والاستقصاء حتى يقتنع بسيادة الإسلام، ولنا أن نستهدي بقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حيث يقول:

(إن الله تعالى خصكم بالإسلام واستخلصكم له، وذلك لأنه أسمى سلامة وجماع كرامة، اصطفى الله تعالى منهجه، وبيّن حججه)^(١)، الأمر الذي يوضح امتياز الإسلام عن سائر الأديان فيلغي تأثيرها التشريعي في مرحلته حتى يوم القيامة، بل من لم يأخذ به وصد عنه فهو كما قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ تحقق شقوته وتنقص عروته وتعظم كبوته ويكون مأبه إلى الحزن الطويل والعذاب الويل)^(٢) فهو بذلك يكون قد أصطدم بالخطر الذي لا يُقِيلُهُ منه سوى الاستغفار والالتزام التام بالتعاليم الشرعية؛ لينفتح على آفاق تتسع لعلاقة طيبة مع الإسلام في أصوله وفروعه وسائر أخلاقياته التي تسعى لترشيد الملتزم بها في أفعاله وأقواله وتصويبه في اختياراته، ومع ذلك فينبغي للإنسان أن لا يترك الالتجاء إلى الله تعالى طلباً للتسديد لأنه الأمل الوحيد المؤكد لسلامة الخطوات وضمان النجاة، لذا نجد الإمام علي السجاد عليه السلام في دعائه بالعافية يسأل الله تعالى بقوله: (اشرح لمرشد دينك قلبي)^(٣) مبيناً

(١) ظ / نهج البلاغة الخطبة ١٥٢.

(٢) م / ن الخطبة ١٦١.

(٣) الصحيفة السجادية - دعاؤه بالعافية.

أن الوسائل التي يعتمد عليها الإنسان مهما كانت فاعليتها لا تؤثر في الاهتداء إلى الصواب ما لم تتعزز بتوفيق الله تعالى وعنايته.

ثانياً: مما أعده الإسلام في خطته التشريعية: نلاحظ أنه استعان بما يحسه الناس سواء بالغرائز أم الأحاسيس أم مراكز التفكير لديهم، حيث جعلها عاملاً نشيطاً يتسم برهافة الحس من أجل إبعادهم عن مواقع الشر أو تقريبهم من مواقف الخير.

فنجد أن الإنسان يدرك بما يمتلكه من قوة تفكيرية، أن المساهمة في الإبقاء على الحياة أمر مستحسن، وأن القتل أو التسبب له مستنكر، وهذا ما يختصر الخطوات التقنية الملزمة اتكالا على الطبع السليم والعقل القويم؛ لأن ذلك أجدى وأنفع.

ثالثاً: نلاحظ أنه استعمل اليسر واللين في تبليغ الأحكام الشرعية إلى الذهن البشرية بلا ضغط أو تأثير سيء، بل يهيئ الظروف لاقتناع المكلف بكون الحلول الإسلامية أكثر ملائمة لسير الحياة الإنسانية دون تعصب أو تنكر لقضايا الحياة وتطورها، على أن لا يكون هذا سبباً للانكماش عن إعلان المبادئ والأهداف وإنما فضل المشرع أن يتم ذلك بروح تتفق ومتطلبات أية مرحلة لتلا يحدث انثيال وإقبال بدافع سوى الاقتناع والإيمان اللذين يؤمل منهما تحقيق التواصل المنشود بين التشريع كنظرية والفرد كمكلف بالتطبيق، وأن هذا التواصل المنشود يثمر تفاعلاً وانشداداً فلا يصدم الفرد بواقع يستغربه - كلاً أو بعضاً - بل يجد التشريع متأقلاً مع الحدث أساساً لم يكلفه سبحانه بما لا يطاق أو بما تستوحشه الطبيعة الإنسانية نعم لا ينكر ابتعاد البعض عن الأصالة من خلال انشداؤه أو تأثيره بالفكر المادي أو تناغمه مع أجواء ثقافة التغريب وعندها فيعتبر بعض مفردات التشريع غير منسجمة مع الحداثة أو العصرية أو المرحلة التي يعيشها، ومن الواضح أن المشكلة طارئة بطرء بعض الأفكار البعيدة عن الروح الإسلامية.

ولا اكتمال الإطار الصحيح للصورة نحاول عرض بعض المفردات التشريعية التي تتنوع بدورها الى ما يمثل علاقة الإنسان بربه، وعلاقته بالإنسان، وعلاقته بالمجتمع.

١- فمثلاً الصلاة بما ترمز إليه من صلة روحية يراد لها أن تكون علاقة ذات درجات عالية في المستوى المعنوي للإنسان، لم تكن معيقة له في وصوله إلى مطمح ما في أي ظرف من ظروف الحياة المتغيرة، حيث نجد أنها تستوعب في الجانب التشريعي الحالات البشرية المتعددة بتعدد حضر الإنسان وسفره، وصحته ومرضه، وأمنه وخوفه، وسائر الحالات التي من شأنها تبديل الحكم بما يكشف عن واقعية كون الصلاة تمتلك البرنامج التنظيمي لمفردات لا يستغني عنها الإنسان مهما بلغ وإن تجاهلها كثير، ويلاحظ اختيار التمثيل بالصلاة من بين الواجبات؛ لأنها مما يعيشه الإنسان بعمق جسدياً وزمناً، بخلاف ما سواها مما تكون العلاقة به سنوية أو ضمن محور خاص.

٢- والعلاقة بين الأفراد بما هم متفقو الجنس أو مختلفوه كالحجاب ومزاولة العمل بعمامة، أو بعض الأصناف منه بخاصة، أو الالتزامات العقدية التجارية وسواها، وعدم التجاوز على حقوق الفرد المقابل سواء على الصعيد الإسلامي أو الإنساني وعدم الاختلاط المشبوه، وعدم التسامح في حقوق الإنسان الآخر مما يترتب عليه الأضرار المالية أو المعنوية أو الاجتماعية بل الوطنية أحياناً، فنجد أن التشريع قد وضع بعض المؤشرات لضمان الحقوق والمستحقات مع انفتاحه على الواقع الحياتي بشكل مرن قابل لمسايرة المستجدات العصرية أي بمعنى سعي الإسلام إلى تقنين أصول العلاقة الاجتماعية، ووضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على حقوق المواطنة وغيرها، مما قد يتجاوز عليه البعض فلذا نرى الحكم الشرعي غير ملائم للفئة المتجاوزة، وبهذا نستشعر اهتمام المشرع بالإعلان عن أن للمجتمع - كوحدة تتألف من عناصر كثيرة - التزاماً جمعياً تسود فيه مراعاة الآخرين واحترام خصوصياتهم وإلا لتعطل الدور المنشود

للإنسان في إغناء الحركة الحياتية بكل ما يطورها ويرفع من المستوى الإنمائي مع تأجيل وقتي لدور الغريزة وما تسببه في كثير من الحالات من إرباك في العملية التعايشية أو الإنتاجية.

٣- والعلاقة بالمجتمع ككل في حالته التنظيرية التي تهدف إلى رفد الأفراد بوسائل التقنية المتطورة أو سواها مما يرتبط بالطبيعة الحياتية وأسلوب تكييفها مع المتغيرات وطريقة معالجتها للمستجدات، فنلاحظ أن التشريع الإسلامي اعتمد أسلوباً نجح من خلاله في الجمع بين الثوابت والمبادئ من جهة والطريقة العصرية من جهة أخرى، ولذلك كان موفقاً جداً حيث أتاح الفرصة أمام الاستفادة من التطور العلمي الذي يساعد على تحقيق الطموحات وإنجاز الآمال على الصعيد العلمي، ولنذكر نماذج تطبيقية^(١):

أ- التشريع: بما هو ضرر معنوي يلحق شخصية من يُشَرِّح - مضافاً إلى الضرر الجسدي - بما يصطلح عليه بـ (هتك حرمة المسلم)، محرمٌ ما لم يكن مستوجباً تركه الوقوع في الإحراج الذي لا يتفادى منه عادة، أو ما لو كان جثة غير المسلم، فعندئذ يسوغ؛ نظراً للحرَج الذي لم يجعله الله تعالى في تشريعاته، أو نظراً لعدم شمول الأدلة الشرعية للحرمة جثة الكافر، وهذا ما يبرز مبدأ سيادة الإسلام الذي لم يتعارض مع المتبنيات القانونية لغيره؛ حيث نجد كثيراً من غير المسلمين يُقدمون على التشريح، أو يسهّلون السبيل أمام تعلّم طرقه العلمية ودروسه التطبيقية، فنلاحظ أن المنع الشرعي من المشاركة في التشريح لمن يُطلب منهم أو من يمارسونه أصلاً لم يكن ليعقّد الحالة، بل الثابت على صعيد الواقع المعاش ومنذ سنوات هو عدم الفرض على الطلبة والطالبات كلهم، وإنما هناك آلية في هذا الدرس التطبيقي يتحدد مسارها بجانبين: الممارسة والمتابعة،

(١) قد روعي في اختيار النماذج عنصر الملائمة للواقع الدراسي في كلية الطب حيث كانت النقاط الرئيسة لهذا الموضوع جزءاً من محاضرة وحوارية على مسامع طلبتها يوم السبت ٢٧/رمضان ١٤٢٤ هـ في قاعة كلية طب الكوفة .

وكلُّ منهما في ضوء توجيه المشرف وبيانه.

إننا لنؤمن يقيناً بأن الإسلام لم يكن حجر عثرة في طريق التقدم وإنما لا يُحسن بعض المسلمين الاستفادة من الوسائل التقنية أو النظريات العلمية بالشكل الذي يحفظ له انتسابه للإسلام.

ب- الغش في الامتحان حيث يلجأ البعض إلى استعمال قنوات معلوماتية غير نزيهة وهي بالتالي غير مشروعة لما تسببه من إخلال بالنظام القانوني القائم على الالتزام الكامل بأداء المطلوب تربوياً أو تعليمياً، حتى لا تتلكأ المسيرة التكاملية للفرد ومن خلاله للمجتمع، ولما يؤدي إليه من تدني المستوى الثقافي العلمي للأمة التي يكثر فيها ذلك البعض؛ لأن القلق كبير جراء تقادم الحالة السلبية عبر الأجيال، الأمر الذي يشكل خطورة لا تقل عن خطورة السلاح المدمر للأجساد أو الممتلكات، كما نلاحظ أن التشريع الإسلامي قد استعان بأداة تحفظ للمجتمع طاقاته النافعة التي من شأنها بناء المستقبل الزاهر للأمة والازدهار للوطن وكانت تلك الأداة من خلال التشديد على المنع من الغش مدرسياً أو وظيفياً أو حياتياً وبمختلف مستوياته التي تعتبر تزويراً أو خلطاً للجيد بالرديء وتعهداً للإخلال بالمطلوب.

ج- الإجهاض: حيث يعني الأقدام الإرادي على إنهاء حياة نفس محترمة جناية قد رتب المشرع عليها الدية؛ توصلاً إلى تحجيمها كحالة سيئة تصدر حياة الآخرين، تلبية لرغبات شخصيه لا تتأهل لأن تكون سبباً وجيهاً في الغالب، نعم هناك بعض الحالات الخاصة التي يراعى فيها تقديم الأهم على المهم، أو دفع الحرج الشديد ونحو ذلك مما يشكل مساحة خاصة في أسلوب التعامل الاضطراري، فنلاحظ أن هذه المعالجة التي تحد المزيد من هدر كرامة الإنسان مع كونه الخليفة في الأرض في المنظور القرآني والتخطيط الإلهي، لهي خطوة مهمة في طريق تأصيل النظام الإسلامي عالمياً للمسلمين ولغيرهم تأكيداً على أهمية احترام حقوق الإنسان.

د- التدليك واللمس والنظر وما تستلزمه عملية الفحص السريري، فنلاحظ أن التشريع الإسلامي قد أبدى مرونة بمقدار ما تلحُّ به الحاجة الإنسانية عندما تصل إلى مستوى خوف تلف الحياة، ولكن دعا إلى تجنب المباشرة الجسدية من خلال استعمال الكفوف العازلة أو الآلات العاكسة ونجد أن هذا الأسلوب يحافظ على مبدأ سيادة الإسلام كقانون وعلى حق الإنسان في الحياة بوصفه مكلفاً.

هـ- إجراء التجارب الدوائية أو البحثية الأخرى على المريض بما لا ينسجم مع كونه إنساناً يحظى بحقه في الحياة بلا مصادرة أو اقتحام بغية إنجاح تجربة أو تحصيل درجة علمية معينة، حيث نلاحظ أن التشريع الإسلامي بصفته الراعي للحقوق قد منع من أمثال هذه التجارب غير المأمونة العاقبة، بل غير المعروفة النتائج أصلاً لغرض كونها تجربة تخضع للنجاح والفشل، وكان هذا المنع مؤشراً على كون استعمال جسد هذا المريض المسلم حقلاً للتجارب لهو اختراق وتعدُّ ومجازفة، وبالتالي تكون الخسارة فادحة وهو ما يشكل تطبيقاً جديداً للقمع ضد البشر.

وفي الختام قد اتضح أن التشريع الإسلامي كان يمثل القاعدة التنظيمية التي تستوعب مفردات كثيرة ومختلفة في حياة الإنسان بما يمتلك من خصوبة فكرية ولنسمي هذه القاعدة التنظيمية بسداد الأمان وطوق النجاة مما يتعرض له الإنسان من مخاطر الغريزة والعيش ضمن محاور سياسة التغريب وثقافته التي يهتم بنشرهما الأعداء، وقى الله المسلمين شرهما. وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

النجف الأشرف

٩ / ١٤ / ١٤٢٥ هـ

التقوى
أطروحة إسلامية لمشكلات اجتماعية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أتقى المتقين نبينا الأعظم
محمد وآله المعصومين.
وبعد..

فإنَّ الإسلام قد قدّم مشروعه الحياتي، من خلال التركيز على عدة
مفاهيم، ترتقي في أسلوب معالجتها للقضايا العامة إلى مستوى كونها الأسس
والمُثل، بحيث لا يستغنى عنها مهما كانت الظروف، كما لا يستعاض بغيرها
كيفما تحولت متغيرات الزمان والمكان والانتماء، بل هي من الثوابت التي أريد
لها أن تكون برنامجاً للإنسان يطبّقه بقناعة وتفاعل؛ كي ينعم بثمراته، ذات النكهة
المميزة في مجموع الغذاء الروحي، الذي ينبغي للإنسان أن يتمثله جيداً في قلبه
وضمن علاقته المنفتحة على الآفاق الإنسانية بعامة مهما تعددت الوجوه واختلفت
الآراء والنظرات؛ وذلك لأن الإنسان لو استغرق في رحلة تأمل مع الذات، يجد أنّ
المفاهيم التي عرضها الإسلام كمشروع حضاري للحياة، تسعى لتهديب المخبر
والمظهر، القلب والقالب؛ لتأتي - النفس - آمنة يوم الفرع الأكبر، وهذه غاية مهمة
كان من أجل تحقيقها التأكيد على التوحيد الإلهي كمادة أولى ضمن مواد هذا

المشروع ثم التأكيد على التفاعل التام مع طبيعة الحالة العبودية وما تفرضه من التزام وانتظام يؤسسان لحركة نحو الواقع بأسلوب يهيئ الفرصة المثلى للعيش الكريم مع الضمانة الأكيدة للسلامة في الأخرى وهذا هو الذي اصطلح عليه بـ(التقوى) حيث نجد أن مادة الواو والقاف والياء تدل في مستوى جذرها اللغوي على (دفع شيء عن شيء بغيره)^(١).

كما أنها تدل في مستوى واقعها العبادي على كونها حالة الالتزام الدقيق بالمفردات الشرعية على المستويين العقائدي والفقهية؛ لئلا يؤشر بإزاء شخصية الفرد كونه قد ترك واجباً أو فعل محرماً حتى يتهيأ له أن يكون قد دفع النار عن نفسه، بالانتظام مع الحالة الصحيحة التي يجب أن تسود المجتمع؛ ليحني الثمار من خلال العلاقات الصحيحة بين أفرادها، بما يمتلكونه من قدرة على التفاعل لتبرز نقاط الالتقاء ولو لم تسقط نقاط الافتراق؛ لأن عملية التفكير المستقل تفرز حالة قد لا تنسجم مع المستويات الأخرى التي تلتقي ضمن بعض المحاور، حيث يكون طبيعياً لكل فرد أو جماعة النمط الذي يستوحيه من أسس وقيم يرتضيها قاعدةً للانطلاق منها.

ولنا أن نستدر المزيد من الفيض التقوائي من خلال إيماننا بكون التقوى عملية تنظيم تحفظ مستوى الإيمان لدى الأفراد، الأمر الذي يؤسس لكتلة مجتمع صالح تكثر فيه كوادراً تسعى للإصلاح وتنشد الصلاح في الأفعال والأقوال؛ ليتسنى - من خلال العيش في أجواء تظللها التقوى - تأمين جواز العبور نحو تحصيل الأمان الأخروي، الذي من الضروري - عقلياً - الاهتمام به، والاحتراز من كل عثرة أو زلة تؤدي بالإنسان إلى فقدانه.

وهذا ما يحفز نحو جعل الإنسان يعيش التقوى قلبياً وجسدياً فلا يُشرك بعبادة ربه أحداً، كما لا يشترك في غصب أو اغتصاب، من خلال مختلف أنواع العدوان على الغير، بإيذاء جسدي، أو معنوي، أو مالي، أو اعتباري آخر، مما

(١) معجم مقاييس اللغة لأبن فارس ج ٦ ص ١٢١.

يساعد على تأجيج نار الفتنة بين الأطراف.

فالتقوى كما هي عملية التزام قلبي (جواني) معنوي يرتبط بالواقع الإيماني الذي يفتح من خلاله الإنسان على ربه تعالى ونبيه الأعظم واله المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين)، كذلك تحتاج التقوى إلى عملية انتظام قلبي (جوارحي) جسدي ضمن سلك المتدينين الذين ساروا نحو الجنة بطريق عبودها بترويض نفوسهم قبل رياضة أبدانهم وذلك من خلال إعلان مقاطعتهم قائمة المغريات المحرمة تجنباً للتورط في المزالق والمهالك ليكونوا بذلك قد تمثلوا التقوى نظرياً، حيث صمموا على المقاطعة التامة مع قائمة المحرمات، كما أنهم مثلوا التقوى عملياً، حيث صمدوا على ذلك ولم يخضعوا للشيطان وتأثيره.

ولذا نجد من خلال عملية السبر والاستقصاء في القرآن الكريم حول منزلة مَنْ يَفْعَلُ دور التقوى في حياته فيتعامل معها عن قرب وبشفافية:

أولاً: انه موعود بالجزاء الجزيل الذي يحقق له طموحاته كافة، بل ينقله نقلة نوعية إلى حيث يتمنى الكثير، ولكن قد لا يدركونه بسهولة بينما أدركه - هو - بتقواه.

فنفقراً قوله تعالى:

١- ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: من

الآية ١٣٣).

٢- ﴿وَإِنْ تُمْنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: من الآية ١٧٩).

٣- ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الحجر: ٤٥).

٤- ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الشعراء: ٩٠).

٥- ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ

أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ (الزمر: ٧٣).

٦- ﴿وَأَنْ تُمْنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلَكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ (محمد:

من الآية ٣٦).

- ٧- ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ (الطلاق: من الآية ٢).
- ٨- ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ (الطلاق: من الآية ٤).
- ٩- ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ (الطلاق: من الآية ٥).
- ١٠- ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ وَفَوَاكِهٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (المرسلات: ٤١-٤٤).
- ثانياً: انه قد التزم خط الأنبياء الذين اهتموا بالتقوى ونادوا بها كأهم بند من بنود مشروعه الإصلاحية الحياتي بعد التوحيد، بل قد يتوحدان -التوحيد والتقوى - لما لهما من أثر فاعل ينعكس على سلوك الفرد، فنقرأ قوله تعالى:
- ١- ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ، إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ (الشعراء: ١٠٦-١١٠).
- ٢- ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ، إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ١٢٤-١٢٧).
- ٣- ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ، إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا، وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ١٤٢-١٤٥).
- ٤- ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ، إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا، وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ١٦١-١٦٥).
- ٥- ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ، إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا، وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ١٧٧-١٨٠).
- ٦- ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ (الصافات:

(١٢٣-١٢٤).

ثالثاً: أنه أَمَّنَ لنفسه ضمانات أكيدة يمكنه من خلالها الاطمئنان لمستقبله الأخروي، بل قد يترشح عليه وهو في الدنيا بعض رشحات فيض الله تعالى فيحسن مآله، فنقرأ قوله تعالى:

١- ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ٧٦).

٢- ﴿فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (الأعراف: ٣٥).

٣- ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ (النحل: ١٢٨).

٤- ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (الزمر: ٦١).

وهناك المزيد من الإضاءات القرآنية التي تكشف عن عمق المستوى المعنوي للتقوى، الأمر الذي يهيئ المؤمنين للانشداد لتلك الأجواء الإيمانية فيتقوا ربهم ليحققوا بذلك وصية النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث خاطب الأمة قبل ما يزيد على الأربعة عشر قرناً (قبل ١٤١٥ عاماً) بقوله: (يا أيها الناس والله ما من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد أمرتكم به وما من شيء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه، ألا وأن الروح الأمين نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحمل أحدكم استبطاء شيء من الرزق أن يطلبه بغير حِلِّه؛ فإنه لا يُدرك ما عند الله إلا بطاعته) أصول الكافي ج ٢ ص ٧٤ ب الطاعة والتقوى ح ٢، مبيناً للناس بعامة أن التقوى تمثل جهاز المناعة الاجتماعية الذي يتحسس إزاء الأشياء الغريبة التي تقتحم الجسم الإنساني مهما تعددت أشكاله واختلفت منافذه الفكرية والجسدية.

وكذلك نجد هذا الحرص ذاته عند الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) عندما يعرض أهداف التقوى المرجوة؛ لتتضح أمام الأبصار تتعقلها

البصائر، فتبتغيها أمنية تسعى لتحقيقها، وذلك في قوله (عليه السلام):
 (أوصيكم عبادَ الله بتقوى الله فإنها حقُّ الله عليكم والموجبةُ على الله حقَّكم،
 وأن تستعينوا عليها بالله وتستعينوا بها على الله، فإن التقوى في اليوم الحرِّزُ
 والجَنَّةُ، وفي غدٍ الطريقُ إلى الجنة، مسلكُها واضح، وسالكُها رابح، لم تبحر
 عارضةً نفسَها على الأمم الماضية منكم والغابرين؛ لحاجتهم إليها غداً، إذا أعاد
 الله ما أبدى وأخذ ما أعطى، وسأل عما أسدى) نهج البلاغة / خ ١٩١.

وأحسب أن القارئ لهذه الفقرات النيرة لا يكاد يغفل عن هذه المعادلة التي
 أتاحها (عليه السلام) للناس، حيث عادَلَ بين الجَنَّةِ والجَنَّةِ، فالكلمة الأولى تعني
 الوقاية والدرع الذي يحتمي به لابسُه، والكلمة الأخرى تعني الضمانة التي يسعى
 غالب بني الإنسان لتأمينها عبر شتى الطرق للوصول إلى تلك الغاية والأمل.
 وكَم أحسن (عليه السلام) الاختيار لهاتين المفردتين؛ إذا استعمل الجنس
 التام؛ لما له من وقعٍ بلاغيٍّ يؤثرُ حسناً، من حيث الربط بين استعمال الدرع
 الواقية والنجاة.

ثم اننا لو تأملنا النص المأثور في الصحيفة السجادية المباركة لعرفنا أن
 الإمام علي السجاد (عليه السلام) قد وضع رسماً بيانياً للتقوى من خلال قوله في
 دعائه (٤٤) إذا دخل شهر رمضان:

(اللهم صل على محمد وآله وألهمنا معرفة فضله وإجلال حرمة والتحفز
 مما حظرت فيه و أعنا على صيامه بكف الجوارح عن معاصيك واستعمالها
 فيه بما يرضيك حتى لا نصغي بأسماعنا إلى لغو، ولا نسرع بأبصارنا إلى لهو
 وحتى لا نبسط أيدينا إلى محظور ولا نخطو بأقدامنا إلى محجور وحتى لا تعي
 بطوننا إلا ما أحلت ولا تنطق ألسنتنا إلا بما مثَّلت ولا نتكلف إلا ما يدني من
 ثوابك ولا نتعاطى إلا الذي يقي من عقابك) فنجد أنه (عليه السلام) استعرض
 قائمة من المطالب، ولها بُعدان في حياة الفرد.

أحدهما: بُعد تكاملي يسعى الإنسان من خلاله إلى التحلي بصفات معينة.

والآخر: بُعد وقائي يحاول الإنسان من خلاله التخلي عن صفات أخرى. وان هذين البعدين يؤسسان لمفهوم علاقة روحية ترتبط بالواقع النفسي الذي من خلال استتقراره، ينفثُ العبد على أفق العلاقة النقية مع المولى تعالى، ومن البين أن التقوى تمثل الضمانة الأكيدة، فلا عاقل فضلاً عن مؤمن يفرط بها، وعليه يصح القول بأننا ومن خلال ما تقدم وسواه، نجد أن التقوى قد برزت كأقوى رابطة وأفضل وسيلة يلتجئ إليها الإنسان لمواصلة حياته العملية المليئة بالمشكلات، التي من شأنها إعاقة المسيرة التكاملية عن إتمام الشوط، كما أن التقوى أحسن وأيسر ما يديم الصلة الروحية - وبعمق - مع ما وهبنا تعالى من فرصة ذهبية في هذه الحياة الدنيا فعلينا الاستفادة والاستزادة لنكون من ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: ١٨). وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

النجم الأشرف

١١ ج ١ / ١٤٢٥ هـ

المخدمات ..
ضرر لا تبيحه إلا الضرورة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الأعظم محمد وآله الطاهرين.

وبعد..

فقد كان هذا البحث الموسوم بـ (المخدرات ضرر لا تبيحه إلا الضرورة) إجابة لدعوة المشاركة في الندوة العلمية الطبية للمؤتمر العلمي الثاني، المنعقدة في كلية الطب/ جامعة الكوفة في ١٣ شوال ١٤٢٧هـ - ٥ / ١١ / ٢٠٠٦م، والأمل معقود في أن يساهم في إعطاء ملامح عن الرؤية الفقهية لموضوع البحث، ومن الله التوفيق.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء-٧٠).

يكاد أن يتفق المفسرون، أو لا أقل أن قراءة متوازنة أقف إلى جانبها، على أن تكريم الإنسان كان بالعقل، بمعنى أن التكريم قد أخذ شكلاً من أشكال الحالة العقلية للإنسان، والسبب واضح في عده تكريماً بعد أن نعرف أن العقل: أداة يتوازن الإنسان من خلالها في مواقفه وقراراته. والعقل يمثل: البوصلة التي حُدِّت بشكل دقيق، فسينتظم عمل الإنسان ونحصل على برنامج متكامل ومفيد

على صعيد الفرد والحياة.

لذا نجد أنّ التشريع الإسلامي قد لاحظ هذا الجانب ملاحظة دقيقة ولم يهمله، كما هو الحال في التفاصيل الحياتية العلمية؛ لأنّ التشريع الوضعي في بعض الحالات والمجالات قد لا يركّز على هذا الجانب، ولكنّ التشريع الإسلامي اهتمّ بالربط بين قضايا الحياة والعقل؛ حيث لا تكليف إلا للعاقل، ولا حجية لقول غير العاقل، إذ لا يعتبر كلامه ذا دلالة وإفادة، بل يُهمل لعدم صدوره من العاقل، وأيضاً لا ذمّة مالية لغير العاقل، نعم يُحفظ ماله من خلال نصب قيم ووليّ لذلك، الأمر الذي يدلّنا على أنّه قد وضع عليه ولاية أو ما يمكن تسميته بالحراسة، كما هيأ له حصانة ليحميه من الاعتداء عليه والانتهاك لحقوقه فجعل عليه الوصاية. إذن قد أولت الشريعة هذا الجانب عناية خاصة، حيث أعطت للعقل دوراً بارزاً في التشريعات، ومن جملة ذلك عندما رأت أنّ الإنسان إذا فقد عقله فسينهار، وعندها لا يصلح لأن يكون الخليفة الذي قد أُعدّ لمهام عديدة، لقيادة الحياة وبلورة الحالة إيجابياً نحو الأفضل، فقال تعالى:

﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ...﴾ (ص-٣٨). كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات-٥١)، بما يدلّنا على أنّ غرضاً مهماً من وراء إيجاد الإنسان على هذه البسيطة، فإنّنا نعتقد أنّ الإنسان ينفذ دور الخليفة الإلهي، ومن الطبيعي أنّه لا يستطيع النهوض بأعباء الخلافة إلا بالعقل، فكان للعقل دوره على هذا المستوى؛ باعتباره يفعل الحياة ويحركها إيجابياً، وينمي خلايا النشاط مع مفاصل حياتية متعدّدة، فيستثمرها الإنسان، فيكون وجوده متميّزاً. وإنّ استعمال المخدرات يمثل حالة عكسية تماماً لذلك الخط البياني العام، لذا كانت الوقفة الجادّة إزاء هذا الاستعمال لما يعكسه من تردّد على مستوى الفرد أو المجتمع، إذ أنّ للمخدرات - كظاهرة - بُعدان، نفسي واجتماعي، كما لها التأثير المباشر على التربية ومستوى الثقافة، وهذا ما يؤدي إلى انحطاط الإنسان نحو خط التدنّي والرذيلة، وهذا على العكس ممّا أراده سبحانه للإنسان

من أن يقود الحياة ويدعم الحركة الحيوية فيها بما يثمر التقدم والازدهار، ومن هنا كانت المتابعة الحازمة حتى لا ينهار بناء الإنسان، سواء على صعيده الفردي أو الاجتماعي، لأنه تعالى عندما خلق الإنسان كرّمه وجعل منه خاصة خلقه، وهو النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي يمثل الحالة المتقدمة على صعيد الوجود الإنساني، وبالتالي فهذه خصوصية امتاز بها الإنسان من دون المخلوقات الأخرى، فإذا ما فُسح المجال للإنسان في أن يفقد بإرادته عقله، فإنّه نقض للغرض الأساس من خلقه وإيجاده أصلاً، وهذا ما لا يفعله المولى الحكيم الذي لا يفعل عبثاً، بل كان الخلق لحكمة متعالية، ألا وهي العبادة بما لهذا المفهوم من شمولية وسعة، بحيث يضمّ المستويات التي يراد بها التقرب لله تعالى كافة، ليشمل تخصصات علوم الأديان والأبدان وسائر الفروع النافعة بما يخدم الحالة الإنسانية، فإنّها من المصاديق الواضحة التي تحقق الهدف من وجود الإنسان، بينما أن استعمال المخدرات يضاد ذلك كلّ، لذا كان الحكم الشرعي بحرمة استعمال سائر المواد المخدّرة إذا كان مستتبعا للضرر البالغ بالشخص، سواء أكان من جهة:

١- زيادة المقدار المستعمل منها.

٢- أم من جهة إدمانه، بل الأفضل والأحوط الاجتناب منها مطلقاً، إلا في حال الضرورة، فتستعمل بمقدار ما تدعو الضرورة إليه.

وإنّ هذا الحكم الشرعي صريح الدلالة في حرمة ما يضرّ ضرراً بليغاً غير متسامح فيه عرفاً إلاّ بقدر حاجته الضرورية، فعندنا محوران يدور حولهما البحث:

المحور الأول: الضرر:

إنّ المعلومات الموثّقة التي تؤكدها منظمة الصحة العالمية في تقاريرها، تبين خطورة المخدرات وضررها، وهذا ما يدعونا أولاً لمعرفة الضرر وما

المقصود منه، ثمّ الإطلاع على تلك المعلومات التي توثّق علمياً. إنّ المخدرات مادة ذات استخدامين، أحدهما مضرّ والآخر مرتبط بالضرورة. فالضرر يمثل حالة مضادة للنفع، ويلزم أن نعرف في البداية أنّ المضاد المباشر للنفع هو الضرر، وأمّا الضرر فهو الحالة المتأصلة للضرر، وهذا ما يمكن بيانه علمياً بأنّ الضرر بمعنى المصدر، والضرر بمعنى إسم المصدر، والفرق بينهما، أنّ الأول يمثل الحدث والفعل بما هو، وأنّ الآخر يمثل الأثر المترتب على الحدث.

وهذا الضرر على مستويات:

١- فقد يكون بليغاً لا يتحمّله العقلاء ولا يقدمون عليه.

٢- كما قد يكون مقبولاً لديهم ويقدمون على تحمّله.

ومن الأمثلة للمستوى الأول، هو الآثار المترتبة على استعمال السموم القاتلة.

ومن الأمثلة للمستوى الآخر هو الآثار المترتبة على استعمال الأطعمة الدسمة، أو الأوبئة البيئية، أو التأثير الجانبي لاستعمال بعض الأدوية نتيجة سوء الاستخدام أو الإفراط في استعمالها.

فنجد أنّ الحالة النوعية للعقلاء يقبلون هذا المستوى دون سابقه الأول، فلا يعتبرون من يُقدّم عليها مُقدِّماً على الانتحار أو مجازفاً. ومن أوضح ما يدلّ على ذلك ويشهد له هو سكن العقلاء في بلدان ذات مواقع ملوثة بيئياً نتيجة الأدخنة أو الأوبئة أو سائر المواد الأخرى، حتى يصل الأمر إلى المواد المشعّة، وإنّ هذا يؤيد التقسيم الشرعي للفقه للمواد المخدرة، حيث نجد العقلاء لا يقرّون فعل المنتحر أو المغامر بتناول جرعة كثيرة من السموم أو المواد المضرة الأخرى، ويعتبرونه في حالة غير متوازنة، فيحذرونه في التعامل أحياناً، وهذا ما يكشف عن مدى تأثير العقل عقلاً وشرعياً في شخصية الإنسان ومصاديقه واعتباره الموضوعي، إذ ما عدا ذلك يصبح كآلة وأداة لا يصلح لتوجّه التكليف ولا إناطة المهمات به إطلاقاً، فيلاحظ أنّ الشريعة قد فعّلت دور العقل، وأعطته مساحة

واسعة للتحكم بالقرارات، وهو ما يعتبر حالة نموذجية، إذا ما قورن الحال بالتشريعات الوضعية، حيث أنها لا تلتزم معه جانب الجدّ، بل تقبل منه بعض حالات فقدان الإرادي للعقل، ولا تحاسبه أو تعاقبه على ذلك، وهذا ما يفسح المجال لتردي الوضع الاجتماعي العام، إذ لا يؤمن من فقد عقله طوعاً على كل شيء، كما لا يؤمل منه شيء بما ينتج ثماراً نافعة على صعيد الفرد أو المجتمع. وأما كون المعلومات المتوافرة الموثقة علمياً وعالمياً تشير إلى حقائق مذهلة، فهي كالتالي:

١- إنّ أكثر من (١٨٠) مائة وثمانين مليون شخص يعانون من الإدمان على المخدرات.

٢- إنّ أكثر من (١٢٠) مائة وعشرين مليار دولار هي كلفة المخدرات للمجتمعات والدول سنوياً.

٣- التسبب في جرائم كثيرة وحوادث مرورية نتيجة المخدرات وتأثيرها.

٤- التسبب في أضرار اقتصادية بالغة نتيجة ذلك أيضاً، مثل:

أ- تخفيض الإنتاج.

ب- هدر أوقات العمل.

ج- خسارة في القوى العاملة.

د- انحسار الرقعة الجغرافية الزراعية.

هـ- تراجع التنمية.

و- اضطراب العمل.

٥- انتشار المخدرات في (١٧٠) مائة وسبعين بلداً وإقليماً، حسب ما أظهرته

تقارير الأمم المتحدة والجهات الرسمية المهمة بهذا الشأن.

٦- التأثير المباشر أو غير المباشر في حدوث تحديات كبيرة وكثيرة

للوجود الإنساني نتيجة تعاطي المخدرات، حيث لا تبقى حصانة للمرأة من التعرض للضغوط أو الاغتصاب أو الابتزاز، كما لا تبقى صيانة للمقدسات إذا

ما تمّت المقايضة على ذلك من أجل حصول المتعاطي للجرعة، ليعلن استعداده الصريح للتنازل عن المبادئ والمفاهيم الإسلامية، بل حتى الإنسانية، كما لا تضمن حماية الأرواح، فضلاً عن الأموال.

المحور الثاني: الضرورة:

والمقصود من الضرورة هي أن تستدعي الحالة الإنسانية مداخله ما، لمنع التردّي الحاصل للحالة الصحية للفرد.

وهذا ما يتطلب التشخيص الدقيق الذي يحصل نتيجة التأمل في الحالة، ودراسة الإيجابيات والسلبيات والموازنة بينهما، حتى يتم تعيين أنّ الحالة ضرورية أم لا.

لذا فالمطلوب - بل اللازم - على ذوي التخصص في مجال التخدير الطبي التشبث قبل تعيين الجرعة، إذ قد لا تتطلب استعمال مخدّر أصلاً، أو بنسبة أقل، أو جرعة أخف. فهم مدعوون إلى عدم التعجّل في اتخاذ القرار، بل هم ملزمون - أخلاقياً - بعدم التكبر على مَنْ يصحّ لهم خطأً وقعوا فيه أو يمكن حصوله نتيجة الاستعجال أو قلة الخبرة، فإنّ المسوّغ للاستعمال أن يكون وصف الجرعة أو النوع بعد تكوّن قناعة لا فردية ارتجالية، فلا بدّ من الالتزام بأخلاقيات المهنة والعمل، وأن لا تأخذنا - جميعاً - في الحق لومة لائم، بل إنّ الحقّ أحقّ أن يُتّبع، والله أحقّ أن يُخشى. وإنّا لو عقدنا مقارنة بين هذا التقييم الإسلامي للإنسان؛ إذ خلق الله تعالى له العقل، واهتمّ المشرّع بحفظ حياته. وما نشاهده في عالمنا الحاضر من الإهمال وعدم التقدير، بل اهتمام بعض الجمعيات بحيواناتٍ تكاد تنقرض أو نحو ذلك من عناية بكائنات أخرى مع تقدير لحقوق الإنسان، لوجدنا أنّ المقارنة غير متعادلة الطرفين، وهذا ما يؤسف له حقاً، لأنّه بمقدار ما تقدّمت عجلة الحياة، فقد تدنّت درجة الرعاية للإنسان، وصار يقتل جزافاً ويُستباح بغير حساب، مع أنّ الله تعالى كرّمه.

وفي الختام لابدّ من الإشارة إلى أنّ استعمال المخدّرات في غير الضرورة الطبية التي يحدّدها الخبير الحاذق حرام، وأيضاً حرام الإعانة على ذلك بأشكالها كافة، من تهية المادّة أو المال أو المكان الذي ينحصر فيه التعاطي، وسائر ما يروّج لذلك.

كما أنّ المخدّرات تشترك مع الخمر في الإسكار، فما كان مشتركاً في العلّة فيشترك في الحكم. وأيضاً لابدّ من التنبيه إلى أنّ المخدّرات تشمل مواد واستخدمات علمية أو عادية غير محظورة أو غير خطيرة، وهذه غير مشمولة بالحكم طبعاً.

والحمد لله أولاً وآخراً...

النجف الأشرف

١٣ شوال ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦/١١/٥ م

مرحلة أُرذل العُمر
دالة توحيدية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الأعظم المصطفى محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعد: فقد تلقيت دعوة كريمة للمشاركة في ندوة مؤتمر العلوم الطبية/ جامعة الكوفة، حول (أرذل العُمُر) من الوجهة الشرعية، وهو موضوع علمي متعدد المحاور المعرفية؛ حيث يُبحث قرآنياً وعقائدياً وفقهياً وأخلاقياً، وسواها من بقية أقسام المعرفة الإنسانية، والأمل معقود في التوفيق لإعطاء الموضوع ما يستحقه خلال الوقت المتاح ومن الله التوفيق.

النجف الأشرف

١٠ ربيع الأول ١٤٢٩هـ / ١٨ - ٣ - ٢٠٠٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ المتأمل في النظام الكوني عامة، يجد فيه دلائل عديدة وبراهين متنوعة، على أنه قد وُجِدَ وفقاً لمعايير الحكمة، ومقاييس الدقة؛ مما ينتج أنه لم يوجد صدفة، ولا كان بوضع فوضوي لا تحكمه قوانين ولا تحدّه حدود، بل إنَّ المعطيات المتوافرة، تعطينا أنه من صنع صانع، وبتأثير مؤثر مدبّر.

ولما كان من الممكن أن يكون ذلك الصانع والمؤثر المدبّر هو الله تعالى أو غيره، فلا بد من الاستدلال العلمي على ما نعتقده من أنه الله تعالى، لنضمن أمرين مهمين، توفير الدليل المقنع على صحة عقيدتنا، مع إبطال الاحتمال المقابل.

وإنَّ قواعد الاستدلال في البحث الموضوعي لتفرض علينا إتباع منهجية دقيقة ومحكمة؛ توصلاً إلى تأمين الأجوبة الكافية للاحتتمالات كلها، وتشديد أركان الاستدلال على أسس متينة؛ لذا سنستعين بالقضايا اليقينية للإنسان، وما يقتنع بكونها بديهيات لا يُناقش فيها؛ إما كونها:

١- مما يُصدق بها العقل بمجرد استحضارها الذهني.

٢- أو لأنها مما شاهدها الإنسان وأحسَّ بها.

٣- أو قد جرَّبها.

٤- أو نقلها عددٌ لا يُعقل اتفاقهم على تزويرها وتلفيقها، مما يعطي مساحة

واسعة للاقتناع بها، ولو بطريقة تجريبية، وبالتالي يمكننا إقامة الدليل على موضوع البحث العلمي، بطريقة تتلقاها كافة المستويات بلا كثير عناء، وهو أمرٌ أساس في قضية ترتبط بالجانب المعنوي للإنسان، ليعرف أنه قد جاء هنا لهدف، وسينتقل لهدف آخر، فلا بد له من السعي لتحقيق ذلك.

وبناءً على هذه المنهجية البحثية، نجد أن قوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ)^(١).

وقوله عز من قائل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّينَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ)^(٢)، مما ورد فيهما مصطلح (أَرْدَلِ الْعُمُرِ) موضوع البحث، ليوفران استدلالاً دقيقاً على معتقدنا، بطريقة ملائمة لمستويات الإدراك الإنساني على تنوعها، يبتني على التذكير بمراحل يعيشها الإنسان ويمرُّ بها الجميع بدون استثناء، مما ييسر عملية الاقتناع المستتبع للإيمان، والناشئ عن تلاقي بين الدليل والواقع المعاش، بما يدعو للتفاعل عقيدياً ونفسياً.

ولابد في البداية من التعرف على:

أن مفهوم (الأردل) لغةً، يعني: الأدون من كل شيء^(٣)؛ حيث يقال: (رجلٌ رَدِلٌ ومردولٌ... الدون في منظره وحالاته... ورُدُّوا إلى أَرْدَلِ الْعُمُرِ وهو الهرم

(١) النحل: ٧٠.

(٢) الحج: ٥.

(٣) ظ / مقاييس اللغة ٢/٥٠٩.

والخَرَف^(١) مما يعطي معنى (المرغوب عنه لرداءته)^(٢).

وأنّه قد استعملت في القرآن الكريم (أرذل) في موردين كما تقدم، وقد أُلْحِ ذلك في قوله تعالى: (وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ)^(٣)، مما يشير إلى انقلاب الحال وارتداد القوى وتراجع القدرات إلى درجة الضعف والوهن، بحيث تحيط الإنسان في تلك المرحلة حالة عامة من التدهور والانتكاس في جميع المستويات، مما يُحدث متغيرات ظاهرية وأخرى خفية، فتؤثر على كافة أنشطته الجسمية والذهنية.

ففي الآية المباركة الأولى:

أولاً: بيان لتفرد الله تعالى بعملية الخلق من دون شريك له في ذلك، مع ما فيه من دقة وإبداع؛ حيث اختلاف الجنس واللون والحجم والملامح المكونة لصورة الإنسان وشكله وغيرها، مع وجود مشتركات متعددة أيضاً، ولكن ذلك مما لا يلغي الحالة الإبداعية، بل عززتها؛ باعتبار أنّ التشابه الصوري مثلاً أيضاً يعكس حالة هائلة من الإبداع الخلقى؛ حيث التواشج في الطباع والتلاؤم التوأمي في الأشكال، بما يعني أنه تعالى على كل شيء قدير، لا يُعجزه شيء يريد، غني عن العالمين، ومع ذلك كله كان هو المستقل بخلق ما خلق، مما يعطينا دليلاً توحيدياً في مرحلة إحياء الإنسان وإنشائه من العدم.

وثانياً: بيان لاستقلاله سبحانه باستيفاء مدة بقاء الإنسان دنيوياً وإماتته بعد انقضاء أجله، وهو ما لا يعلمه أحدٌ سواه إطلاقاً، كما لا يفعله غيره، مما يعطينا دليلاً توحيدياً ثانياً في مرحلة إماتة الإنسان وانتقاله إلى عالم آخر، وهو الآخرة وما بعد الموت؛ لمجازاته على أقواله وأفعاله، ولتظهر الحكمة من خلقته وتأهيله قانونياً حتى أصبح مكلفاً، (الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ

(١) أساس البلاغة ٢٢٩.

(٢) المفردات في غريب القرآن ١٩٤.

(٣) يس ٦٨.

الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ^(١)، مع دلالة على استجابة طوعية للجميع، فلا يشذ عن ذلك أحدٌ مهما توافرت لديه الإمكانيات المتنوعة، مادياً أو معنوياً؛ إذ (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)^(٢) و(كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)^(٣).

بل إن الدلائل تؤكد ما رُوِيَ عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: (وطالبٌ للدنيا والموت يطلبه، وغافلٌ وليس بمغفول عنه، وعلى أثر الماضي ما يمضي الباقي ألا فاذكروا هادم اللذات، ومنغص الشهوات، وقاطع الأمنيات عند المساورة للأعمال القبيحة)^(٤)، بما يعمم الحكم على الجميع؛ كونهم عبيده سبحانه ومخلوقيه، وهذا ما يدعو للتأمل والتفكير العميق في محاولة تصحيحية لمعرفة صحة الأفكار أو التوجهات التي تعكس طريقة الإنسان لبرمجة مفردات حياتية كثيرة، مما يؤسس لاعتقاداته وقناعاته العامة، ليكون مؤمناً أو غير ذلك؛ لارتباطها بالعقل الباطن، وما ينطلق منه من أيولوجية تنظم وضعه العام، ليرتشح لنا من خلال ذلك مدى قدرته وكفاءته لأداء المهمات المناطة به؛ لما للجهد المبذول من دلالات نقرأها في صفحات أدائه.

ثم إن هذا الوجود الأرضي للإنسان مما تختلف مدته، فقد يكون قصيراً أو متوسطاً أو طويلاً، بحسب علم الله وتقديره لما يصلح لهذا أو ذاك، مما يخفى علينا، كما يختلف في الوقت نفسه باختلاف الحالات، حتى لم يعد دالاً على أمرٍ معلوم دائماً، وقد رسمت الآية المباركة صورة تعبيرية عن ذلك الطول، ومن دون ذكر العدد بل اعتماداً على الجانب الدلالي الرمزي، لما في ذلك من تأثير قوي واسع غير محدد بالدالة الرقمية وما تعنيه من أطار يضيق عن بيان حالة بلوغ الإنسان إلى مرحلة عمرية متقدمة، بحيث لا يتذكر معلوماته السابقة، بل

(١) غافر: ١٧.

(٢) القصص: من الآية ٨٨.

(٣) الرحمن: ٢٦.

(٤) نهج البلاغة ١٩٢/١ خطبة ٩٩.

حتى لو حاول استذكار الظروف المحيطة به وقتها فلا يقدر على ذلك، وهذا الفرق بين التعبير بـ(ينسى) و(لَكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً) مع أنهما بمعنى متقارب، بل قد يتصور أحدٌ وحدتهما، ولكن الناسي إذا تذكر بعض تلك الظروف فيستعيد مفقودات الذاكرة، بينما الآخر لا يستطيع بل ينسى اسمه وخصوصيات شخصية أو عائلية أخرى، وفي هذا التعبير القرآني حُسْنُ بلاغي في اختيار المفردات الكلامية المعبرة عن المراد بدقة، وليس لمجرد الاختصار بل مع إفادة المطلوب تماماً، كما فيه إعجاز علمي؛ إذ أن تقدم المرحلة العمرية يؤدي إلى انسداد شرايين صغيرة في المخ^(١)؛ مما يؤدي أن الشيخوخة تبتدئ (في وقتٍ محددٍ نتيجةً لآليات خلوية معقدة، تعمل متزامنة في تناسقٍ عجيب، والخلية الحية محدودة الأجل في الأنسجة، سريعة التجدد، وتقف وظائفها عند حدٍّ معين وتذبل وتموت)^(٢)، ومن عوارضه فقدان الخزين المعلوماتي الهائل الذي احتفظ به لسنوات عديدة كثيرة، ولكنه يخسره في مدة قليلة، فلذا رُوي عن النبي الأعظم عليه السلام أنه كان يواظب على التعوذ من ذلك بعد كل صلاة بقوله: (وأعوذ بك أن أرذل إلى أرذل العمر)^(٣)، كما رُوي عن ولده الإمام علي بن الحسين عليه السلام ذلك أيضاً^(٤)؛ لما في حالة الهرم والشيخوخة من اندثار وضياع لثروة مهمة حواها الإنسان؛ إذ يصيب التدهور والانهيال كافة الأجهزة والأعضاء والأنسجة والخلايا، لتقلَّ كفاءتها في الأداء الوظيفي، فلا تتوازن عند التعرض للضغوط، مضافاً إلى ما فيها من توهين معنوي لشخصيته أمام مجتمعه بما يُخرج ذويه أحياناً.

وثالثاً: بيانٌ لاتصافه تعالى في ذلك كله بالعلم الذي لا حدَّ له، وأيضاً لاتصافه بالقدرة حتى أنه لا يعجزه شيءٌ مهما كان، الأمر الذي يعطينا دلالة على

(١) ظ/القرآن وإعجازه العلمي ١٣١.

(٢) ظ/مقال على شبكة الأنترنت بعنوان أرذل العمر، د.محمد بن إبراهيم دودح بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣١.

(٣) مسند أحمد ١٨٣/١ ط دار صادر-لبنان.

(٤) الصحيفة السجادية/ دعاء اليوم الثامن والعشرين من شهر رمضان.

الإحاطة المطلقة بالأشياء، وعدم القدرة على الإفلات من إرادته وقضائه، قال تعالى: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(١)، فيتضح لكل أحد الأصل الخامس من أصول الدين، كما تبين أولها من بداية الآية المباركة.

كما أن الآية المباركة الثانية وهي قوله عزَّ من قائل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِنَبْلُغُنَّ أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَتَّقَى وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرَدِّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ)^(٢)، قد بدأت محاوره علمية ذات اتجاهين، الأول: على مستوى الإنسان نفسه، والثاني: على مستوى ما ينتفع به الإنسان ويحتك به دائماً.

أما ثبوت القدرة ثم وحدانية الخالق تعالى المستحق للعبادة بحسب الاتجاه الأول، فعلى أساس القدرة الإلهية على إعادة الحياة للجسم المخلوق بعدما مات، بل وتلاشى - أحياناً - وذلك من خلال تذكير الناس عامة - وليس المؤمنين منهم بخاصة، وإلا لكان الخطاب القرآني بـأيها الذين آمنوا - بتلك القدرة الإلهية على أصل الإيجاد والخلق، مع أنه لأول مرة ومن غير متابعة حالة سابقة ليكون استنساخاً لها، بل يكفي استحضار ما يمرُّ به الإنسان من حالة ثلاثية، تتشكل أطرافها..

١- بخلقه من التراب؛ حيث قد خُلِقَ أصل الجنس البشري وهو أبونا النبي آدم، منه، وإذا مُزِجَ بالماء صار طيناً كما في قوله تعالى: (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ)^(٣).

(١) النحل: ٤٠.

(٢) الحج: ٥.

(٣) السجدة: ٧.

٢- وخلقّه داخل رحم الأم، والذي تبدأ بالمادة المنوية، ثم الدم المتجمد، ثم قطعة اللحم، والتي قد تصوّر فيها ملامح الإنسان ليكون تام الخلقة، وقد لا يكون كذلك كما في بعض حالات الإسقاط؛ وذلك لبيان التدرج الخلقي والإبداع التكويني، مما يشير إلى القدرة والحكمة الإلهيتين، واللّتين تمثلان شكلاً تجريبياً للدلالة على وجود المبدع القدير الذي أحكم كل شيء خلقه.

٣- وخلقّه خارج رحم الأم؛ إذ بعد تمام مدة الحمل يخرج المخلوق وهو طفل أي صغيراً من نوع الناس، مؤهلاً للنمو والترقي وصولاً إلى مرحلة اكتمال نمو الأعضاء الجسميّة ونضوج المدارك العقلية، فيتحرّك موقعياً بقدرة على التمييز عالية وهو ما حدّد بالأربعين في بعض الآيات والروايات^(١).

ثم إنّ هذا الإنسان قد يتوفاه الله تعالى قبل بلوغه مرحلة الشيخوخة، وقد يبقيه لها، فيصل إلى حالة فقدان الذاكرة نتيجة الهرم، وليس بتأثير عامل آخر، وهو ما حدّد في بعض الروايات بخمس وسبعين^(٢)، أو بتسعين^(٣)، أو مائة سنة^(٤) - ونادراً ما يتجاوز عمر الإنسان مائة سنة^(٥)، كما وُصِفَ بأنه (لا يعرف للصلاة وقتاً، ولا يستطيع التهجد بالليل ولا بالنهار، ولا القيام في الصف مع الناس)^(٦)، بل قد طُبِقَ عليه قوله تعالى: (ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ)^(٧)، على أساس أنّ العدّ التنازلي إذا ابتدأ لدى الإنسان، فيُعرف بعلامات عديدة، رقمية ورمزية، وهي ذات دلالة واضحة على بلوغ مرحلة عدم الاستيعاب، والوصول إلى أردأ ما يمكن

(١) قال تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً) الأحقاف ١٥، ظ/عيون الحكم والمواعظ ٦٠.

(٢) ظ/ تفسير الطبري ١٤٢/١٤، وتفسير الزمخشري ٤١٨/٢، بحار الأنوار ٢٣٩/٢ ب ٢ علامات الكبير.

(٣) ظ/ تفسير الزمخشري ٤١٨/٢، بحار الأنوار ٢٣٩/٣ ب ٢ علامات الكبير.

(٤) ظ/ الكافي ١٠٨/٨، الخصال ٥٤٦-٥٥، تفسير السيوطي ٤/ ١٢٤ في ما أخرجه عن ابن مردويه عن أنس.

(٥) ظ/ مقال على شبكة الإنترنت بعنوان أرذل العمر، د.محمد بن إبراهيم دودح بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣١.

(٦) الكافي ١٦٠٢٨٣/٢.

(٧) التين: ٥، ظ/ تفسير الطبري ٢٤٧/٣٠.

الوصول إليه؛ حيث يتناقص النشاط، وتقل الحركة، بما يمثل حالة معاكسة تماماً لمرحلة انطلاقه وليداً طفلاً؛ عندما كان مشروعاً واعداً، يتدفق حيويةً، ويُطلع إليه ليحقق رؤى وأحلاماً جميلة، بينما هو في حاضره المتهرم بصورة مغايرة، وكلا المشهدين يؤكدان حقيقة ضعف المخلوق وقدرة الخالق تعالى، مما يوجب ارتفاع الشك والريب في إمكانية الإعادة والإحياء بعد الموت، وبهذا وصلت المحاوره إلى خاتمة المطاف في اتجاهها الأول.

وأما بحسب الاتجاه الثاني: وهو مستوى ما ينتفع به الإنسان ويحتك به دائماً، مما يساعده في سرعة التلقي والقبول؛ لممارسته له وصلته به، الأمر الذي يزيح الحواجز المعيقة، من إشكاليات وأوهام، تُعْلِقُ نتيجة ثقافة الفكر المضاد وتأثيره السلبي، أو ما تحدثه المقاطعة للفكر الملتزم من أزمات تورط في اختيار اتجاهات أخرى، أو تجاهل لمبادئ العقيدة القائمة على الأسس القويمية، وذلك بالرجوع إلى الواقع البيئي المعاش لكل فرد، مما لا يستغني عنه عامة الناس، لذا كان التركيز على الأرض بوصفها تراباً، وعلاقتها بالماء بوصفه الحيوي، وما يُنتجان بعد اشتراك العناصر الأخرى، من نبات متنوع الفوائد والألوان والأنواع والأصناف والأغراض والأحجام وغيرها مما يعدد حالات الانتفاع منه، وعلى المستويات كافة، الضرورية وغيرها، أكلاً وشرباً وشمماً ومنظراً وتوقياً بأشكاله دواءً ولبساً وفرشاً وغطاءاً، ولأغراضه الإنسانية، أو لملء فراغات أخرى، يحرص على تأمينها، كعلف الحيوان، أو بعض لوازم الأدوات الصناعية الأخرى، مما يدخل في إطاره الحياتي، بل ولتشمل ما بعد ذلك من موارد وستر عن المؤذيات، الأمر الذي يعطينا دليلاً بَيِّناً على وحدانية الخالق تعالى المستحق للعبادة، فعلى أساس ما يشاهده الإنسان ويمارسه كان الاستدلال، ليأخذ نمطاً لا يبتعد كثيراً عن مستوى أدنى درجات الثقافة، بل حتى غير المتعلمين، بعد أن هيا الله تعالى لهم ما يستعينون به للتعرف على الحقائق، كما نجدهم متميزين بسبب ذلك على صعيد المهن والصناعات، نتيجة وجود تلك القابلية الفطرية، قال تعالى:

(لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)^(١)، (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)^(٢)، (وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ)^(٣)، (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا)^(٤)، الأمر الذي يدلنا بوضوح على شواهد كونية تتحرك معنا، ومن خلال وجودنا، على أَنَّ الصانع والمؤثر المدبر هو الله سبحانه دون مَنْ سواه (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ)^(٥)).

وكما قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لولده الإمام الحسن عليه السلام: (واعلم يا بني أنه لو كان لربك شريك لأتتك رسله، ولرايت آثار ملكه وسلطانه، ولعرفت أفعاله وصفاته، ولكنه إله واحد كما وصف نفسه، لا يضاده في ملكه أحد، ولا يزول أبداً، ولم يزل أول قبل الأشياء بلا أولية، وآخر بعد الأشياء بلا نهاية، عظم عن أن تثبت ربوبيته بإحاطة قلب أو بصر)^(٦)؛ فإنَّ القادر على بدء عملية الخلق، وتحريك الأرض الميتة بظهور النبات، لقادر على الإعادة بعد الموت والفناء، وما أشبه احتضان الأرض للبذرة باحتواء الرحم للنطفة، فكلاهما بحاجة إلى عناية خاصة ودرجة اهتمام متميزة، كما أنهما شاهدان حيويان لا يحتاجان إلى أكثر من التركيز والتأمل.

فظهر أَنَّ بلوغ الإنسان لمرحلة الشيخوخة المصطلح على بعض مراحلها بـ(أرذل العمر)، ليمثل دالة من دوال التوحيد الإلهي، فعلياً العمل على تجاوز تلك المرحلة بما يبعدنا عن التأثير السلبي الكبير بتبعاتها، وذلك من خلال قراءة

(١) التين: ٤.

(٢) الروم: ٣٠.

(٣) المؤمنون: ٦٢.

(٤) الطلاق: من الآية ٧.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) نهج البلاغة ٤/٣.

القرآن، كما في بعض الروايات^(١)، والحرص على أداء الواجبات بالطريقة المتاحة؛ حيث قد تميز الإنسان في شيخوخته بما يخفف عنه العناية البدني:

١- كما في استثناءات الصوم^(٢).

٢- وبعض أعمال الحج..

أ- فلا يجب عليه الوقوف في المزدلفة تمام ليلة العيد إلى طلوع الشمس، بل يجوز له الإفاضة إلى منى قبل طلوع الفجر^(٣).

ب- كما يجوز له الرمي ليلة العيد^(٤).

ت- كما تجوز له الاستنابة لو عجز عن ممارسة الطواف أو السعي بنفسه.

٣- وكذلك عدم حضور صلاة الجمعة، أو العفو عن بعض حركات الصلاة؛ حيث يباح له - كبقية المعذورين - الاكتفاء بالإيماء عن حركات الركوع أو غيره. ٤- وأيضاً قد لوحظ حاله في موضوع الجهاد من حيث عدم الوجوب عليه^(٥)، وعدم قتله لو قد خرج مع الكفار^(٦)، وعدم أخذ الجزية منه^(٧).

ولا يبتعد عن الغذاء الروحي فتشتد عليه الحالة، بل تتحول إلى أزمة يعاني من ملاساتها الضاغطة، ولذلك نجد الروايات^(٨) الحاثّة على مداراة الكبير والصبر عليه، وعدم التأفف أو إبداء الضجر منه واستثقاله، لما يمثله ذلك من نوبات تعرض جميع مَنْ مدَّ الله في عمره، فما يمرُّ به الوالد، قد يتكرر مع الولد، فعليه أن

(١) مستدرک الحاكم ٢/٥٢٨.

(٢) منهاج الصالحين ١/٢٧٧ (ترخيص الصائم).

(٣) مناسك الحج ١٤٨ مسألة ٣٨٤.

(٤) م / ن ١٥٢.

(٥) منهاج الصالحين ١/٣٦٣.

(٦) م / ن ٣٧١ مسألة ١٧.

(٧) م / ن ٣٩٣ مسألة ٦٦.

(٨) ظ الكافي ٢/١٦٥ ب إجلال الكبير - ٦٥٧ ب إجلال ذي الشيبة المسلم.

يتقي ربه في ذلك.

كما الحرص على ابتعاده عن المحرمات؛ إذ قد نُهيَ مَنْ بلغ هذه المرحلة العمرية أن يمارس بعض المحرمات كالزنا^(١)، أو لبس ملابس الشهرة ونحو ذلك مما ينتهك حرمة ولا يليق به؛ مما يعطينا أن اهتماماً خاصاً بهذا الإنسان؛ بحيث قد خُصَّ بأحكام معينة.

وختاماً كانت هذه جولة علمية في رحاب مفردة من مفردات حياة الإنسان، لتدلنا على عظمة الخالق سبحانه؛ حيث تصيب الشيخوخة كافة الأجهزة والأعضاء والأنسجة والخلايا، لتضعف وتتأثر فتقل كفاءتها، ولا تنسجم في أدائها مع حجم المطلوب منها.

وبالتالي فالشيخوخة ليست مرضاً - فإن نسبة ٩٠٪ منها طبيعية بلا مضاعفات^(٢) - بل حالة تكثر فيها الأمراض، فتتحول عندها إلى حالة مرضية؛ لذا نشأ علمٌ جديد (علم الشيخوخة)، عندما تنبّه الطبيب الفرنسي شاركوت عام ١٨٨١م لظاهرة الشيخوخة^(٣)، والتي قد ذكرها القرآن الكريم قبل أكثر من عشرة قرون.

وإنّ هذا كلّهُ لتذكيرٍ إلهي للإنسان بضرورة مراجعة الذات، وجدولة الأعمال وفقاً للآلية الشرعية الصحيحة؛ إذ لا مفرّ له - مهما أنكر أو تنكّر - من أن يصل إلى تلك المرحلة، إنّ قدر الله تعالى له البقاء، وإلا فهو معجلٌ به إلى القبر، وعندها يكون قد أخطأ في اختياره، فلم يجعل قبره روضة من رياض الجنة، بل حفرة من حفر النيران.

كما يمكننا - في الختام - أن نتعرف عندئذ على سرّ الحث النبوي على اغتنام مرحلة الشباب قبل مرحلة الهرم في قوله ﷺ: (اغتنم خمسا قبل خمس: شبابك

(١) تكملة منهاج الصالحين ٣٧ مسألة ١٥٤.

(٢) ظ/ مقال على شبكة الأنترنت بعنوان أرذل العمر، د.محمد بن إبراهيم دودح بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣١.

(٣) م / ن .

قبل هرمك، و صحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك^(١)؛ حيث سماها غنيمة، وهي ما يفوز بتحصيله الإنسان في حربٍ يخوضها مع الزمن وتأثيراته الطبيعية، أعاننا الله سبحانه بلطفه وعونه على ذلك لو بلغناه، والحمد لله رب العالمين.

(١) وسائل الشيعة ١/٨٦ ب ٢٧ ح ١٣ - المستدرک للحاکم ٣٠٦/٤.

مصادر البحث

مصادر البحث ومراجعته بحسب ورودها في البحث:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- مقاييس اللغة، لابن فارس.
- ٣- أساس البلاغة، للزمخشري.
- ٤ - المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني.
- ٥- نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي.
- ٦- القرآن وإعجازه العلمي، محمد إسماعيل إبراهيم.
- ٧- مقال على شبكة الإنترنت بعنوان أرذل العمر، د.محمد بن إبراهيم دودح بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣١ م.
- ٨- مسند أحمد.
- ٩- الصحيفة السجادية.
- ١٠- عيون الحكم والمواعظ، الليثي الواسطي.
- ١١- تفسير الطبري.
- ١٢- تفسير الزمخشري.
- ١٣- بحار الأنوار، الشيخ المجلسي.
- ١٤- الكافي، الشيخ الكليني.

- ١٥- الخصال، الشيخ الصدوق.
- ١٦- تفسير السيوطي
- ١٧- المستدرک على الصحيحين الحاكم النيسابوري
- ١٨- منهاج الصالحين، السيد الخوئي.
- ١٩- مناسك الحج، السيد الخوئي.
- ٢٠- تكملة منهاج الصالحين، السيد الخوئي.
- ٢١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي.

علماً أنها مما احتواه قرص مكتبة أهل البيت عليه السلام.

الإمام شرف الدين
وعلمي الدراية والرجال



تمهيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وآله الطيبين الطاهرين الهداة المهديين. وبعد:

فإننا بين يدي دراسة تتبين من خلال فصولها علاقة سيدنا الإمام شرف الدين قده بكل من علمي الدراية والرجال تجلية لدوره ومشاركته في تفعيلهما علمياً من خلال آثاره المباركة، وعملياً من خلال ممارسته في تأصيل فاعليتهما الحياتية، حيث كان له شرف إدامة الصلة بين جيلين من الرواة لأحاديث المعصومين عليهم السلام، بعد ما استجاز بل قرأ - فضلاً عن أنه سمع - الأحاديث الشريفة، محققاً في طرقها ومتونها ثم أجاز للمستجيزين منه في الانتظام في سلك الرواة روايتها عنهم، الأمر الذي هباً مناخاً حديثياً يعيش الإنسان من خلاله الجو الروحي الذي ينشط خلاياه ليتفاعل مع تلك الأحكام والحكم فيتمثل ذلك في دورته اليومية وينعكس عليه أثرها الحميد.

كما أنه قده أصل فاعلية علم الرجال عندما محّص الأسانيد، وجرد الصحيح من العليل، وميّز مقبول الرواية من مردودها، حتى استفاد من ذلك في آرائه التي

قيّم فيها الرجال، مشيراً إلى الآفات التي جرحت شخصياتهم السنية فأوهنت الاعتماد عليهم، كما أنه أيضاً أفاد الباحثين غناءً توثيقياً أو تضعيفاً أمكنهم الاستيناس به في عملية موازنة الآراء المادحة أو القاذحة؛ ولذا فقد عدّ من الرجاليين^(١) حيث صدر له:

١- مختصر الكلام في مؤلفي الشيعة في صدر الإسلام.

٢- تحفة المحدثين في مَنْ أخرج عنه السنّة من المضعفين.

٣- بغية الراغبين في سلسلة آل شرف الدين.

وقد كان اختياره دقيقاً فيما شارك به في هذين العلمين، حيث انفتح فكراً على مختلف المجالات التخصصية فأسهّم في طبقات الرجال، وكذلك في الضعفاء والمجروحين، وأيضاً في الثقات والممدوحين، سوى ماله من نشاطٍ تأتي الإشارة إليه إن شاء الله.

وإن ذلك وسواه لمن دلائل سعة افقه العلمي؛ إذ قد تلاقت لديه مفردات هيات منه أن يمتلك ناصية العلم، ويختزل عناصر الانفتاح، كما يختزن عوامل النضج؛ الأمر الذي يفضي بنا إلى اعتباره مفكراً عظيماً قد اختصرت في طاقته العلمية مسافات واسعة من الجهود والجهاد حتى أنتجت قوة الحجة وسداد التفكير وشفافية العرض وبراعة الاستهلال وحسن التخلص والتمكن من الوصول إلى المطلوب من دون أن يتنازل عن ثوابته المذهبية ولا يزعج المقابل، بل قد اهتدى بهدي القرآن المجيد مجسداً قوله تعالى: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ)^(٢)، حتى تتكوّن قناعة لدى المحاور فيستجيب للحوار البناء من خلال الالتزام بالقاعدة القرآنية (وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٣)

(١) انظر: الذريعة، ج ١٠ ص ١٢٤ مصفى المقال، ص ٢٢١.

(٢) سورة النحل: الآية ١٢٥

(٣) سورة سبأ: الآية ٢٤.

وعندها فلا يتوجَّس ولا يتمنَّع أو يمتنع بل يطمئن ويتفاعل توصلاً إلى إدراك الحقِّ والاهتداء بهديه بعد إحراز الانسجام القلبي والوئام النفسي للإفادة من القواسم المشتركة، التي ما برحت الأمة بحاجة ماسّة إلى تأكيدها، والتركيز عليها والتغلّب من خلالها على مشكلات تعترض السبيل، كما قد أفاد منها سيّدنا شرف الدين، فكانت جهوده الحوارية أو التأليفية تجسّيداً للمثل والمبادئ التي يجب الحرص على إدامتها وعدم الاستغناء عنها بفعل المؤثرات الأخرى، حتى أنه أضحى بفضل هذه الروحية المستوعبة شخصية علمية علمية يستشرف المسلمون أينما كانوا ومتى، ويسعى إلى توجيههم الوجهة الصحيحة وبالخطاب الميسّر عليهم فهمه حتى انشد إليه أغلب من عرفوه فكراً حياً متدفقاً بالعطاء، جاهداً في سبيل إعلاء كلمة التوحيد، وجاداً من أجل توحيد الكلمة حتّى عاش في القلوب رمزاً، لأنه عاش القضية وفكر بحجمها وتجاوب بمستوى الحدث، حتّى غدا من الواجب على الأجيال تسليط الأضواء على معطيات شخصيته المباركة حيث الأصالة والحدّات مع العمق والتواضع؛ ليبرز دوره المشرق في التوجيه والتهديب وتكتسب الأمة من عطائه الزاخر بالمكارم.

وإنّ هذه الدراسة المتواضعة سوف تنتظم في فصول ثلاثة:

الفصل الأول: ملامح عن أبعاد الشخصية التخصصية للإمام شرف

الدين.

الفصل الثاني: نماذج درايتية من فكر الإمام شرف الدين.

الفصل الثالث: نماذج رجالية من عطاء الإمام شرف الدين.

مع خاتمة لنودّع القارئ على أمل أن تلقى قبولاً من الله سبحانه وتعالى، وعساها أن تكون مشاركة نافعة في المؤتمر التكريمي للإمام شرف الدين الذي نرجو له النجاح ولمن أعدّ واستعدّ له التوفيق والفلاح.

الفصل الأول

ملامح عن أبعاد الشخصية التخصصية

للإمام شرف الدين قدس سره

لا يبالغ الوصف لسيدنا بأنه كان إماماً في اللغة وعلوم العربية وآدابها والمنطق والتاريخ والحديث والتفسير والرجال والدراية والأنساب والفقه والأصول والكلام وما يتصل بهذه العلوم من روافد، لأنه عندما يخوض الغمار أو يشارك بأيّ مستوى كان، يلمح المتلقي لديه تخصصاً ينبئ عن استيعاب ومعرفة، ويؤثر في مختلف فئات ومستويات ومعتقدات المتلقين، بل يأسرهم بأسلوبه المشوّق وطريقة عرضه المقبولة وأدلّته المقنعة؛ إذ لا يكتفى بتسجيل ملحوظة ما لم تكن دقيقة ولا بعرض إشكال ما لم يكن محكّماً، وهذا من عناصر الانشداد إليه؛ لأمانته في النقل وأصالته في التحليل ومثابته في النقد، مضافاً إلى بلاغة الأسلوب وسلاسة التعبير والارتكاز على قواعد علمية رصينة، لتتكامل تلك الصفات مع التراكم المعرفي من خزين علمي الدراية والرجال فتؤثر في بلورة شخصيته وصقلها بما يتناسب مع حجم ثقافته وسعة إطلاعه.

وقد أثاره جمعه بين ثلاثة أمور فيسّر له سبيلي هذين العلمين - الدراية والرجال - وأعانه على الارتقاء إلى اقتناص فرص علمية قل أن تتاح لكل أحد،

كما أنها ساعدت في تنظيم جدولة الطاقات والإمكانات المتوفرة عن هذه المصادر الثلاثة والتي هي:

١- تتلمذه على خاتمة المحدثين وأخذه عن خريت الصناعة الذي نوّه عنه هو في كتابه بغية الراغبين^(١) بقوله: (ووقفت في ما يرجع إلى السنن وأسانيدها من العلوم على شيخنا المقدّس الشيخ حسين النوري).

٢- أخذه بثلاثة من أسباب رواية الحديث الشريف الثمانية، حيث قرأ وسمع واستجاز.

وأن هذا بمفرده يكفي لانتظامه مع الطلائع القلائل الذين احتفوا بالحديث ورعّوه بل وعوه.

إذ أنّ لهذه الأسباب - القراءة، السّماع، الإجازة - أثراً غير عاديّ في العناية بالتراث الشريف الذي قد أريد الالتفاف عليه والإجهاز على المحفوظ منه، فكان قاب قوسين أو أدنى من الضياع والاندثار لولا عناية الله تعالى به وتقيضه للحمّلة الأمّناء الذين تعاهدوا أمر الاعتناء به بمختلف السبل والوسائل، وأوصلوه جيلاً فجيلاً - والحمد لله - بالقراءة على المشايخ لضبطه من التحريف، وبالسّماع من الأساتيد لحفظه واستيعاب معانيه لئلا تتأثر بعوامل طبيعية أو سواها مما يحوّر المعاني ويهدم المباني.

٣- تواصله في إدامة اتّصال سلسلة إسناد الحديث حيث حافظ على هذا الربط بين من سبق ومن يلحق؛ حرصاً على بقاء الصلة وإبقاءً على الإجازة، فاستجاز الإماميّ وسواه من أتباع المذاهب الأخرى، كما أجاز لهما ولبعض العلويين ممن يقطن في جبلهم المعروف في ضواحي الشام.

وأنّ من المعجب فيه سعيه للقراءة أو السّماع أو الاستجازة، في مختلف البلدان، فلم يكتفِ بالعراق أو إيران بل سافر إلى الشام ومصر وسعى إلى استجازة علماء من اليمن والمغرب وبيروت؛ ليتم له بذلك الاتصال بأعلام الشيعة

الإمامية والزيدية وبأعلام سائر المذاهب الإسلامية الأخرى من أصحاب الكتب والمصنّفات في جميع العلوم.

وقد أدّى هذا التنوّع الحديثي لديه إلى أن أمّه أو طلب منه جماعة من الأعلام والأفاضل الإجازة في رواية الأحاديث المباركة تبرّكاً بطريقه وتشرفاً بوساطته.

وقد تمخّضت المصادر الثلاثة عن قدرات عديدة أثّرتُه علمياً وخوّلتَه التميّز والامتياز عن كثير ممّن سواه، وكان من هذه القدرات براعته في مصنّفاتِه لهذين العلمين، حيث كان له - كما أحصاه وعدّه فيما ترجم به نفسه من كتابه بغية الراغبين ج ٢ -:

١- تحفة المحدثين في مَنْ أخرج عنه السنّة من المضعّفين، وقد وصفه بقوله: (هو الأوّل في بابهِ رتّبناه ترتيب الحروف لسائر معاجم الرجال).

٢- مختصر الكلام في مؤلّفي الشيعة من صدر الإسلام، وهو (مرتبّ على الطبقات) كما وصفه.

٣- تعلّيقة على صحيح البخاري.

٤- تعلّيقة على صحيح مسلم، وقد وصفهما بقوله: (وهاتان التعلّيقتان من أنفس ما أخرجهُ قلّمي بحثاً فيهما عن أسانيد الكتّابين ومتنيهما).

٥- طبقات الرواة أو مشايخ الإجازات، وقد بيّن أنها (رسالة فصلنا فيها طرقنا في أسانيدِها المتصلة بالنبي ﷺ وبأوصيائه وبالمؤلّفين في الإسلام ومؤلّفاتهم في العلوم العقلية والنقلية).

٦- ثبّت الأثبات في سلسلة الرواة، وهي إجازة مبسّطة كتبها بعنوان (الثبّت الموسوي في إجازة النقوي) عانياً به السيد علي نقي النقوي (ت ١٤٠٨هـ)، ثم استعين بها بعد طبعها لتكون صيغة إجازة تحريرية يجيز بها من شاء بعد أن يدرج اسمه ووصفه، كما أنها تمثّل مختصراً للرسالة السابقة -طبقات الرواة -.

٧- بغية الراغبين في سلسلة آل شرف الدين، الذي ترجم فيه لرجال أسرته

مستطرداً لغيرهم ممن يتّصل ويرتبط، فاحتوى تراجم الرجال الرواة واشتمل على كثير من الذكريات ولم يخلُ من إشارة إلى تاريخ أجيال ومدن وحوزات. ولعلّ من الطريف المفيد الاستطراد إلى ذكر بعض المقاطع المعبر عن صادق أحاسيسه وكامن عواطفه وعميق تعلّقه وتولّعه، كلّ ذلك بدقيق وصفه، حيث يقول رحمته:

(النجف، وهي أكرم مدينة عليّ ولا غرو من ذلك، فإن النجف عاصمة العلم والدين شمختُ بهما على هامة المجد شموخاً، وانحنتُ له المدارس والمدن والعواصم باخعة مذعنة، وحملتُ طوال الفترة مشاعل النهضة، فكانت وحدها الصلة التي تسلسلت بها حلقات الدين من جهة، وحلقات العلم والآداب من جهة أخرى، فكان لها الفضل فيما نجده اليوم من ازدهار الآداب وحياة العلوم الإسلامية التي حفظت ذماء -أي رفق- الفكر على نحو لو لم تكن النجف الأشرف لتغلّبت هذه الرطانة الغاشية فطمست على العقول والألسنة وقطعت تلك السلسلة المباركة)^(١) ويقول أيضاً:

(وهي على كلّ حال أكرم مدينة عليّ، لأنها المدينة التي نموت فيها جسماً وفكراً، فتكونت فيها شخصيتي وروحي منطبعتين بمائها وهوائها وثقافتها يوم كان يُقبل عليها المُقبل فيُقبل على هدير كهدير البحر يعلو فيها من كلّ جزء من أقطارها المرتفعة بالبحث والمدارسة والمناظرة نصر الله ذلك المعهد المخضر)^(٢).

وقد أفادنا رحمته من خلال هاتين المقطوعتين أن تلاقي العلوم والمعارف في رحابه وأجوائه، قد كان معلولاً لتوفيق الله تعالى وحُسن رعايته، حيث وّفقه للانتقال من نبع الساقى على الحوض عليّ أمير المؤمنين عليه السلام ليكون قد دخل مدينة علم النبي صلى الله عليه وآله من بابها؛ مما أثر ذلك فيه وعليه حتّى رشح منه وفاض ما

(١) بغية الراغبين ، ج ٢، ص ٢٢٧

(٢) المصدر السابق ، ج ٢، ص ٢٣٦

اهتدى به كثير وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

إذن، فلا غرابة في البين لو وُصف -بأنه قد - (قرأ الأحاديث المروية عن النبي وأصحابه وأهل بيته بأجمعها مما رواه الفريقان قراءة ضبط وإتقان حتى كاد أن يستظهرها كلها، ولقد أبان أموراً وكشف حقائق لم يكن ليعرفها الكثير من العلماء لو لم يبعثها قلمه الحرّ النزيه)^(١).

وإن من الملفت للنظر في سيّدنا - في هذا المجال - هو توظيفه لطاقاته وخزينه الدرايتي والرجالي لصالح القضية المركزية ألا وهو إحقاق الحق، فنجده يعضد قوله ببطلان المدعى بعرضه المثبتات ذات الأبعاد العلمية التخصصية، الأمر الذي يضاعف من قوّة التأثير ويسهل سرعة التأثير حتى غدا مصيباً للهدف وناجحاً في تحصيل المطلب بلغة قويمه تلتئم مع قنوات مختلف المفكرين الباحثين لقيامها على أسس متينة ولاستنادها على دعائم سليمة.

(١) المسلسلات في الإجازات ، ج ٢ ص ٣٢١.

الفصل الثاني

نماذج درايتية من فكر الإمام شرف الدين قُدْسُ سِرِّهِ

إنَّ علم الدراية في ما عرّفه به الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي (ت ٩٦٥هـ) - وهو من أقدم ما وصلنا من تعريفاته - :

(هو علم يبحث فيه عن متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وعليها وما يحتاج إليه ليعرف المقبول منه والمردود)^(١).

فهو دراسة تعنى بنقد الحديث متناً وسنداً من أجل تقييمه بلحاظ تمامية المقدمات المؤدية إلى إحراز الصدور عن المعصوم عليه السلام باعتبار نقل العدل أو الثقة أو الممدوح أو الضعيف مما يكون الحكم به على مجموع السند ليوصف بعدئذ بكونه صحيحاً أو موثقاً أو موثقاً به - من خلال الأنس بمجموع القرائن التي لها دخل في تحصيل القناعة بأهليته في الاستناد إليه - أو حسناً أو مرسلاً أو مضمراً أو معلقاً أو منقطعاً أو غريباً أو عزيزاً أو عالي الإسناد وغيرها مما يوصف به السند بلحاظ تعدد الاعتبارات المنتجة لتعدد الأوصاف، كما قد يوصف بالمصحح أو المعتبر رمزاً لإمكان اعتماده على بعض المسالك المبنائية، هذا من الحيثية السندية، وأما من الحيثية المتنية فيقيم بأنه نصّ أو ظاهر أو مبين أو

مجل أو محكم أو متشابه أو مضطرب وغيرها مما يطرأ على المتن فيوصف به، وإن هذا كله يفضي بالباحث في هذا العلم إلى اختيار طريق السلامة بفحص الحديث لمعرفة مستوى اعتباره والتأكد من درجة صحته أو سقمه استيضاحاً للسند واستشفافاً للمتن حيث قد تكتنف الصدور قضايا مرحلية تلقي بظلالها الثقيلة عليه ليولد الحديث وهو يعاني ضيقاً من عدة نواحٍ حيث التقية وعدم إرادة البيان لأهمية في الإجمال أو الإهمال، فضلاً عن مشكلات الوضع وما يعكر به صفو الحديث.

ومما لا ينكره باحث هو شحوب الأضواء المسلطة على متن الحديث في المصنّفات الدرايتية كما هي كثافة التسليط على السند وما يرتبط به حتى ليُظن تمخّض هذا العلم بالبحث عن السند، ولا نعدو الحقيقة في القول بنشأة ذلك من واقع عدم الاهتمام التعليمي بالمواد العلمية التي تبحث في إطار متن الحديث ولو من قبيل ضبط المؤتلف والمختلف من الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو تحديد انتساب الرواة إلى المدن أو المهن أو الأشخاص أو القبائل ونحو ذلك مما يفيد ولو كقرينة لتحديد المراد أو تقريبه.

نعم يستثنى من ذلك البحث الأصولي حول التعارض ومرّجاته، وهو غير داخل في مباحث علم الدراية.

وإن من القضايا التي تعاني أزمة في طريقة عرضها كمفردة من مفردات علم الدراية هي طرق تلقّي الحديث وآداب تحمّله مع مآلها من شأن يعين على سداد النقل فينعكس على اعتبار السند وسلامة المتن، مضافاً إلى أنّ إهمال هذه المفردة يصيب الكثير بآفة اللحن فضلاً عن الجهل بكثير من المسائل في هذا المجال، بينما إتقان الحديث تلقياً وفهماً يساعد على البلوغ به إلى مستوى الحجية بعد أن يكون بحال أخرى، ومما يجسّد هذا الملحظ هو أن البعض قد اعتاد عدم الإتيان فسكن إلى المراسيل واعتمد المرافيع واحتجّ بالمقاطيع واستدلّ بالموضوعات وأنس بالمتشابهات، وهو غير ملتفت إلى خطورة ذلك على موقفه العلمي في

عملية الاستدلال؛ لأن النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين كما هو معلوم.
إلا أنّ سيدنا شرف الدين رحمته الله قد اعتمد الضبط واعتاد الإتيان، ولذا فقد أفاد
من الدور الاستراتيجي لهذا العلم باعتباره يمثل رابطاً من روابط عرض القضية
المركزية من خلال الآلية العلمية بما ينسجم مع الثوابت المسلّمة
ولذا فلا يستند إلى شيء ما لم يستدلّ على موضوعيته الدليلية لينال المراد
من الوصول إلى النتائج بأمتن الأدلّة وأسدّها.

وحيث أنّ علم الدراية يغني بوفرة ما يقدمه في هذا الصدد مما يقوّي ويدعم
جوهر مادّة الاستدلال، فنجد طاب ثراه:

أولاً: قد انتهج منهجاً تحليلياً يؤصل لدراسة نقدية لبعض الأحاديث التي
صحت عن أبي هريرة مثلاً، إذ حاكم أربعين منها مبيناً ما في متونها ودلالاتها
من خلل وكانت الحصيلة أن كشف عن

أ- تهافتات وقع فيها أبو هريرة حيث (أن أبا هريرة كان كثيراً ما يقول: أن
أبا هريرة لا يكتّم ولا يكتب، فكيف يجتمع هذا القول منه مع قوله:

حفظت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين فأما أحد هما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته
قطع هذا البلعوم، إلى آخر أقواله في هذا المعنى الصريحة بأنه كان يكتّم^(١) وقد
عقب رحمته الله على ما رواه أبو هريرة من عروض الشيطان له صلى الله عليه وسلم بقوله: (فليسمح لي
الشيخان وغيرهما ممن يعتبرون حديث أبي هريرة لأسألهم هل للشيطان جسم
يُشدّ وثاقه ويُربط بالسارية حتى يُصبح وتراه الناس بأعينها أسيراً مكبلاً...
ولعلّ الذي جرّأ أبا هريرة على هذا الحديث قصور مداركه عن معاني الذكر
الحكيم والفرقان العظيم فظنّ أن بعض آياته تثبت وقوع مثل ذلك، فظنّ الرجل
أنهم كانوا كسائر المقرّنين بالأصفاة من البشر... فالتعليل الذي ذكره أبو هريرة
عليل وحديثه من الأباطيل، وحاشا رسول الله أن يحير الحواس ويدهش مشاعر
الناس وهو صلى الله عليه وسلم الذي نصّ على اختصاص العقل بالخطاب وحاكم إليه الخطأ

والصواب^(١).

ب- ومبالغات أحيطت بأحاديثه حتى يكاد العقل لا يصدّقها فقال: (وقد نظرنا في مجموع ما روي من الحديث عن الخلفاء الأربعة فوجدناه بالنسبة إلى حديث أبي هريرة وحده أقل من السبعة والعشرين في المائة... فلينظر ناظر بعقله في أبي هريرة وتأخّره في إسلامه وخموله في حسبه وأمّيته وما إلى ذلك مما يوجب إقلاله ثم ينظر إلى الخلفاء الأربعة وسبقهم واختصاصهم وحضورهم تشريع الأحكام وحسن بلائهم في اثنتين وخمسين سنة، ثلاث وعشرين كانت بخدمة رسول الله ﷺ وتسعة وعشرين من بعده، ساسوا فيها الأمر وسادوا الأمم... فكيف يمكن والحال هذه أن يكون المأثور عن أبي هريرة وحده أضعاف المأثور عنهم جميعاً، أفئتنا يا أولي الألباب!!)^(٢).

كما قال أيضاً: (ولا يمكن أن يكون ما نقله في هذا الحديث عن داود معجزة له ﷺ، لأن معجزات الأنبياء خوارق للعادة وهذا خارق للعقل كما لا يخفى)^(٣).

ج- وتجاوزات صدرت منه في حقّ الأنبياء عليهم السلام، ولذا فقد قال سيدنا محمد ﷺ: (إن أنبياء الله وخيرته من خلقه صلوات الله وسلامه عليهم يجب أن يكونوا في نجوة من هذا وفي منتزح عنه، فإنه ينافي عصمتهم ويضع قدرهم)^(٤).

د- ومحاولات للوضع والتزوير - ولو كان ذلك على حساب نسبة العظام والفضائع له ﷺ وقد عزا ذلك إلى تدنيّ مستوى التقوى أو المستوى المعاشي لمن يقدم على ذلك، فقال: (إنما وضع هذا الحديث على عهد معاوية تزلفاً إليه وتقرباً إلى أبي العاص وسائر بني أمية)^(٥) وقال: (كان وضع الحديث على عهد معاوية حرفة منمقة يتجر بها كل متزلف إلى تلك الدولة وعمّالها، وكان لأولئك

(١) المصدر نفسه ، ص ١١٣-١١٤

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٠.

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥٧

(٤) المصدر السابق ، ص ١٠٥.

(٥) المصدر السابق ، ص ١٠٠.

المتزلفين المتجرين لباقة في تزويق تجارتهم وترويجها^(١).

ثانياً: قد شخّص أسباب خلل بعض الروايات من جهة المتن، فيقول عن بعض الروايات: (ولرّكة متونها ومناقضتها للصحيح الثابت عمّن أسندت إليه)^(٢). ملمحاً إلى أهمية مقايضة المتن بالثوابت المسلّمة وإخضاعه للمحاكمة حتّى لا يعتمد الركيك المناقض ولا يعوّل على الشاذّ عن أسلوب الأداء المتميّز بالرصانة والفصاحة والبلاغة والمتانة وإلا لاستند إلى كلّ مركّب كلامي ولو كان متهلّهل المفردات ضعيف الأداء، ويقول أيضاً حول بعض الأحاديث: (هذا الحديث باطل لاشتماله على النسخ قبل حضور وقت العمل، وذلك محال على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ كما هو مقرّر في محلّه، فإنّ رسول الله حين قال: (احرقوا فلاناً وفلاناً) فإنّما قال ذلك عن الله عز وجلّ: (وما ينطق عن الهوى إنّ هو إلّا وحي يوحى) فكيف يمكن نسخ هذا القول قبل حضور وقت العمل به؟ أليس نسخه والحال هذه مستلزماً للجهل؟ تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً)^(٣).

ثالثاً: قد تتبّع الأسانيد وأوعز إلى تخريجها من قبل أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد معزّزاً بذلك موقع الحديث المخرّج، داعماً سلامة صدوره مثبتاً لوروده كما هو الوارد في كتابه أبو هريرة^(٤) وفي كتابه المراجعات^(٥) وسواهما مما يوضح تتبّعه لذلك رسداً منه لمؤشّرات التواتر الذي يرقى بالمروى عن درجة خبر الواحد المطعون فيه حتّى يتّخذ البعض ذريعة لعدم الإذعان للحق، إلّا أنّ متابعة التخريج للأحاديث وتقصّيها يفوّت الفرصة أمام التقلّت من ذلك.

رابعاً: قد دأب على الالتزام بعدد الأربعين مما يستدلّ أو يستأنس به؛ لما له من دلالات لإضافائه وقار الدليل على مادّة البحث ولاختزاله عوامل التأثير

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٣) المصدر السابق، ١٥٥.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٣، الهامش ٢.

(٥) المراجعات، ص ٦٥ رقم ١٢، الهامش ٤.

النفسي والعدي والاجتماعي، الأمر الذي يخرج من يتأبى القبول، ولكونه أدباً حديثاً يستحسن التنسيق من خلاله مع مفردات طريقة العرض لما يمثله من زخم ثقافي يصلح كوسيلة إعلامية لموضوع يُراد التنويه عنه، لتتشكّل - بدورها - سلسلة ذات حلقات مترابطة تدعم القضية وتسلب الأضواء حولها، وبذا يكون هذا الأدب الحديثي أسلوباً حضارياً يرتفع إلى مستوى بياني يثقف الجماهير بمختلف فوارقهم الزمانية والمكانية والفكرية، ويبصّرهم بجدوى القضية التي تغطيها هذه الحملة الإعلامية ذات الأداء المريح الهادئ، وأحسب قوياً أننا لو فعلنا حضور هذه الأربعين لامتلكنا وسيلة ثقافية قد لا توازيها وسائل التوثيق والأرشفة أو النشر والإعلان الأخرى؛ لتحدد هذه كلها في إطار المطلعين عليها وبحسب كفاءة أساليب الاطلاع، بينما تنتشر تلك وتؤثر مادام هناك اثنان مهما تدنّت المستويات أو ارتقت، حيث إن محور الأربعين في مفهوم المعصومين عليه السلام يتسع لعناوين شاملة مثل (ينتفعون بها) أو (من السنة) أو أنها (في أمر دينه) أو (مما يحتاجون إليه من أمر دينهم) أو كونها (في الحلال والحرام)^(١).

ويزيدنا - طاب ثراه - إيضاحاً حوله بقوله: (إنما آثرنا هذا العدد لما روينا عن كلّ من أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وأبي سعيد الخدري وأبي الدرداء وأبي هريرة وأنس بن مالك ومعاذ بن جبل من طرق كثيرة متنوعة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمر الفقهاء والعلماء) وفي رواية (بعثه الله فقيهاً عالماً) وفي رواية أبي الدرداء: (كنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً) وفي رواية ابن مسعود: (قيل ادخل من أي أبواب الجنة شئت) وفي رواية ابن عمر: (كتب في زمرة العلماء وحُشِر في زمرة الشهداء)

(١) انظر: بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٥٣ ب ٥. (من حفظ أربعين حديثاً) كنز العمال ج ١٠، ص ٢٢٥ (كتاب العلم).

وحسبنا في حفظ هذه الأربعين^(١) وغيرها مما اشتملت عليه مراجعاتنا كلّها قوله عليه السلام: (نضر الله امرئ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها) وقوله عليه السلام: (يبلغ الشاهد منكم الغائب)^(٢).

ونراه قد فعل دور الأربعين في المراجعة الثامنة والأربعين واصفاً لها بقوله عليه السلام: (يبلغ الشاهد منكم الغائب).

ونراه قد فعل دور الأربعين في المراجعة الثامنة والأربعين واصفاً لها بقوله: (هذه السنن المتظافرة المتناصرة باجتماعها كلّها في الدلالة على معنى واحد هو أن علياً ثاني رسول الله عليه السلام في هذه الأمة، وأنّ له عليها من الزعامة بعد النبي ما كان له عليه السلام فهي من السنن المتواترة في معناها وإن لم يتواتر لفظها)^(٣).

خامساً: قد حلّ التعارض بين حديثين بتقديمه الأقوى سنداً حيث يقول: (أمّا دعوى أمّ المؤمنين بأنّ رسول الله عليه السلام لحق برّبّه تعالى وهو في صدرها، فمعارضة بما ثبت من لحوقه عليه السلام بالرفيق الأعلى وهو في صدر أخيه ووليّه عليّ بن أبي طالب بحكم الصحاح المتواترة عن أئمة العترة الطاهرة وحكم غيرها من صحاح أهل السنّة كما يعلمه المتنبّهون)^(٤).

سادساً: قد تعقّب موارد تصحيف واشتباه كما في ما حضره من نسخة صحيح البخاري في اسم مالك بن الدخشن بينما قال: (والظاهر أنّه ابن الدخشم بالميم)^(٥) كما نبّه في مورد ثانٍ على ضبط اسم يشتهه رسمه فيوهم أنّ النسبة صفة^(٦) وفي ثالث نصّ على أنّ (محمّد بن خازم بالخاء المعجمة من فوق، وغلط

(١) يشار إلى أنه قد توفّقنا بفضلّه تعالى إلى الحث على حفظ (الأربعين حديثاً) في سلسلة صدر منها خمس حلقات تباعاً.

(٢) المراجعات ، ص ٢٢٦ ، رقم ٦٢ ، هـ ١.

(٣) المصدر السابق ، ص ١٩٩.

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٥٨ ، رقم ٧٤ ، انظر أيضاً ، ص ٢٦٣ ، رقم ٧٥ فقرة ٣.

(٥) الفصول المهمة ، ص ٥٠ ، هـ ١.

(٦) المصدر السابق ١٢٢ هـ ٤.

من قال بن حازم بالحاء المهملة^(١).

سابعاً: قد استعان ببعض المصطلحات الدرايتية حيث نجده يصف منفردات أبي هريرة بالغريب^(٢) والذي عرّفوه بأنه الحديث الذي ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع - وقع التفرد به - من السند^(٣).

ثامناً: قد أولى إجازة الحديث عناية فائقة من حيث التلقي والمنح فحرّكها في الأجواء العلمية كظاهرة من ظواهر انتعاش الحديث الشريف من جهة المحافظة على ذلك التاريخ المجيد للأجازة؛ إذ قد يقال بصدور أول إجازة شفهية لأبان بن عثمان (ت ١٤١ هـ) عن الإمام الصادق عليه السلام حيث روى النجاشي بسنده عن أبان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: أن أبان بن تغلب روى عنّي ثلاثين ألف حديث فاروها عنه^(٤). بناء على أن قوله: (فاروها عنه) إجازة حديثية، كما يقال بصدور أول إجازة تحريرية فيما رواه النجاشي في ترجمة أحمد بن عبد الله بن أحمد بن جليل بقوله: (دفع إلى شيخ الأدب أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري رحمه الله) كتاباً بخطّه قد أجاز له فيه جميع روايته^(٥) وقد توفي البصري هذا سنة ٤٠٥ هـ - وكان شيخ النجاشي في الإجازة - مما يؤيد صدورهما في حدود القرن الخامس إن لم يكن آخر الرابع.

فكان حريّاً بها ذلك الاهتمام والعمل على تنشيطها بين المسلمين باعتبارها أحد عوامل التنمية الفكرية التي تحوز على مرتبة سامية تميّزها عن لداتها من طرق تحمل رواية الحديث الآخر؛ لتبقى طريّة مهما طرأت عوامل التقادم والركود، ولتقاوم جميع الظروف المؤثرة في تلاشيها وانحسارها فيدوم بها بعض ما يوثق للمصدر الثاني بعد القرآن المجيد فيتسنّى الاطلاع على السنّة الشريفة

(١) المراجعات، ص ١٢٦، رقم ١٦١ هـ.

(٢) أبو هريرة، ص ١٦٢.

(٣) انظر: علوم الحديث، ص ٢٣٩.

(٤) رجال النجاشي، ج ١، ص ٧٨.

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٤.

بطريق متصل متسلسل معنعن:

أ- قد يقصر، كما هو الحال في بعض طرق الإمام شرف الدين رحمته الله فإنه قال في كتابه ثَبَّتْ الأَثْبَات: (وبناءً على ذلك يكون بيني وبين البخاري إحدى عشرة واسطة)^(١).

فضلاً عما ذكره فيه أيضاً بقوله: (فيكون بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وآله بناءً على هذا خمس عشرة واسطة)^(٢) تعقيباً منه على ما قاله شيخه الشيخ محمد عبد الحي بن الشيخ عبد الكبير الكتاني الفاسي الإدريسي: (وهذا السند أعلى ما يوجد الآن في الدنيا شرقاً وغرباً) والسبب في قصر الطريق هو اشتماله على المعمرين فيقلّ العدد ويطول الزمن.

ب- وقد يتوسّط كما لو ازدادت الوسائط بحسب الترتيب الأعلى السابق إلى سبع عشرة واسطة كما هو فيما نرويه بحسب الطريق المشار إليه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله.

ج- وقد يطول كما هو الحال فيما لو ارتفعت الوسائط إلى تسع وثلاثين واسطة وذلك بحسب الطبقات التي يبتدئ أولها بأصحابه رحمهم الله لتكون طبقة شيخ الطائفة الطوسي الثانية عشر وصولاً إلى الطبقة التي نتشرف بالانتظام فيها. وأيضاً تشكّل الإجازة دائرة لتلتقي في بعض النقاط مع كل من:

المشيخة: باعتبارها عملية سرد لأسماء المشايخ.

والفهرست: باعتباره جامعاً للكتب والمؤلفات ولطرق روايتها.

والمعجم: باعتباره حاوياً لذكر المشايخ بحسب الترتيب المعجمي.

والثبّت: باعتباره قناة للثبّت من مسموعات الراوي.

البرنامج - كما يصطلح عليه أهل المغرب الإسلامي - باعتباره محتوياً لأسماء المشايخ وطرقهم.

(١) ثبت الاثبات ص ١٣.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥ .

فهي على هذا الأساس تحقّق كثيراً من المنجزات، حيث يتوقّى بها من طرّو الخمول على هذا التراث الضخم لكثرة ما يحيطه أمثال التحريف والاشتباه والمنع من التدوين فضلاً عن النسيان والأغلاط والأخطاء، كما يؤمّل من خلالها التعرف على طبقات الرجال أو الجهود العلمية أو الأستاذة أو التلمذة أو المشيخة لعلمائنا الأعلام فضلاً عن إعانتها على معرفة تواريخ الولادة والوفاة فهي حالة تكاملية تواصلية تعزز من موقع الأمة باعتبارها متحضرة تسعى إلى توثيق الأعمال والمنجزات عبر التواصل من خلال الإجازة وأمثالها، ويبدو أن لهذه المميزات أو غيرها حرص المسلمون عليها بمختلف مذاهبهم وطوائفهم وبشتى لغاتهم وطرائقهم وبعديد مواقعهم ومديد أزمانهم وتداولوها، وقد أحصى لسيدنا عليه السلام أكثر من عشرة طرق حديثية، كما فاق عدد من أجازهم الخمسين، وقد رأيت إجازته لسماحة السيد الوالد دام ظله مؤرخة بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني ١٣٧٤ هـ وقد سُعدتُ بالرواية عبرها عن سيدنا طاب ثراه؛ حيث أجاز لي آية الله السيد الوالد بتاريخ ليلة الجمعة ٢٩ صفر ١٤١٥ هـ بعد أن قرأت عليه بعض كتب الحديث.

الفصل الثالث

نماذج رجالية من عطاء الإمام شرف الدين قدس سره

إنَّ علم الرجال هو (علم يبحث فيه عن أحوال رواة الحديث وأوصافهم التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه)^(١).

أو إنه (علم يعرف رواة الحديث من حيث أنهم رواة للحديث)^(٢).

فهو دراسة نقدية لآحاد سند الحديث من خلال التعرف على أحوال الرواة لغرض الاطلاع على مشخصات الذوات ومميزات الصفات للراوي حتى يتأهل للاعتماد عليه والركون إلى روايته.

وتتجلى لنا أهميته كعلم له تأثيره الفاعل في تحسين مستوى النشاط العلمي، إذا ما علمنا أن السنة الشريفة قد حيل بيننا والكثير من قنواتها المباشرة للبعد الزمني والتعقيم الإعلامي والتدخل السياسي وحتى لاتساع الرقعة الجغرافية بما يجعلها منحصرة في بعض البلدان الإسلامية، هذا فضلاً عن ظروف طبيعية تؤثر في الذاكرة فتتلف المحفوظات وتبهت لونها فلا تستطيع إعادتها للمتلقين.

لذا، كان لزاماً في ظل هذه الظروف التعويض بما يديم عملية الإفادة من هذه الثروة الضخمة، ولم يكن سوى الاعتماد على أخبار الآحاد الموثوق بهم لكنه

(١) الذريعة ١٠ / ٨٠.

(٢) علوم الحديث ١٠٩.

يتطلب تهيئة عدة لوازم كالوعي الثقافي لظروف مرحلة صدور الحديث، ومعرفة أسلوب البيان والحوار وطريقة الجواب المتعارفة آنذاك، مع الانتباه إلى ما تخلفه الظروف الصعبة من تعقيدات آلية تضبيب الرؤية وتشوشها، ومعرفة تفصيلية - إن أمكن - بأحوال الرواة من حيث العدالة أو الوثاقة أو حسن الحال وأضدادها بما ييسر للبت بكفاءة الراوي أو عدمها.

وهذا ما تظهر ملامح الاحتياج إليه شديداً فقهيّاً وتفسيرياً وعقديّاً بل وتاريخياً أحياناً مما يسجل لعلم الرجال حضوراً باعتبار علاقته الوطيدة بعلم الدراية المتمحور حول الحديث الشريف.

وقد لاحظنا أن سيدنا شرف الدين رحمته الله مضطلع بدور كبير في عملية تفعيل هذا العلم في خطابه العملي الجماهيري الذي يفيض من خلاله علماً نافعا في سبيل تكميل الإنسان وتوجيهه الوجهة السليمة، وكان حضور علم الرجال لديه من خلال عدة مواقع:

أولاً: عندما يعمد إلى محاكمة من يعترف بوثاقة رواة حديث لكنه بعد ذلك يشك في صحة الحديث نفسه قال: (أما الذهبي في التلخيص فقد اعترف بوثاقة الرواة لهذا الحديث عامة ونصّ على وثاقة أبي الأزهري بالخصوص وشكك مع ذلك في صحة الحديث إلا أنه لم يأت بشيء قادح سوى التحكم الفاضح^(١)). وقد حذر بهذا من ضياع المقاييس العلمية وخطورة انهيار القيم الفكرية وذلك عندما يتأثر الباحث الناقد بعوامل نفسية فلا يتجرد لبيان الحقيقة.

ثانياً: وعندما يشهد بأن تعدد الطرق بما يؤيد بعضها بعضاً يصحح الحديث إذ قال: (لولا اعتبار صحته من طريق أهل السنة ما أوردته هنا، على أن ابن جرير والإمام أبا جعفر الإسكافي أرسلوا صحته إرسال المسلّمات وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات الذين احتج بهم أصحاب الصحاح... فلا مندوحة عن القول بصحة الحديث، على

(١) المراجعات ص ١٩٤، رقم ٤٨، هـ.

أنّ لهم فيه طرقاً كثيرة يؤيد بعضها بعضاً^(١).

ثالثاً: وعندما يدلل على أن الاحتكام إلى علم الرجال في ما لم يكن الحديث متواتراً كخبر الواحد لينظر في وثاقة رجاله أو عدمها، ولكن لو كان متواتراً فلا يحسن ذلك، فقال عليه السلام: (إنّ تواتر حديث الغدير مما تقضي به النواميس التي فطر الله الطبيعة عليها شأن كل واقعة عظيمة يقوم بها عظيم الأمة فيوقعها بمنظر ومسمع من الألوف المجتمعة من أمته من أماكن شتى ليحملوا نبأها عنه إلى من وراءهم من الناس ولا سيما إذا كانت من بعده محل العناية من أسرته وأوليائهم في كل خلف حتى بلغوا بنشرها وإذاعتها كل مبلغ، فهل يمكن أن يكون نبؤها والحال هذه من أخبار الآحاد؟ كلا بل لابد أن ينتشر انتشار الصباح فينظم حاشيتي البر والبحر ولن تجد لسنة الله تحويلاً)^(٢)، مدلاً بهذا على أن الإنصاف يقضي بالأّ يناقش في الثابت مما كثرت رواته وتعددت وعاته بحدٍ يُستبعد معه أن يتفقوا جميعاً على الكذب بل يستحيل أن يتواطؤوا على التزوير.

رابعاً: وعندما يسوق قرائن تشهد لصحة حديث رداً منه على الطاعن في إسناده، وبياناً لإمكان استشفاف الصحة من لوازم تقتنص، فقال حول حديث المنزلة: (لم يخلج في صحة سنده ريبٌ ولا سَنَح في خواطر أحدٍ أن يُناقش في ثبوته ببنت شفة، حتى أن الذهبي على تعنته صرح في تلخيص المستدرک بصحته وابن حجر الهيتمي على محاربته بصواعقه ذَكَرَ الحديث ... فنقل القول بصحته عن أئمة الحديث الذين لا معول فيه إلا عليهم)^(٣).

خامساً: وعندما يكشف عن تدليس في تركيب أسانيد لا واقع لها، فيقول عليه السلام: (... وَحُفِظَتْ أَبَاطِيلُ وَكَانَ هَذَا الْبَاطِلُ - أعني حديث حميد عن أبي هريرة - أوفرها حظاً من كل عدو لأهل البيت اختلقوا في سبيل تأييده أحاديث

(١) م/ن ١٤٨ رقم ٢٢.

(٢) م/ن ٢٠٩ رقم ٥٦.

(٣) م/ن ١٥٥ رقم ٢٨.

ترادفه في معناه فركبوها على أسانيد رفعوا أحدها إلى علي نفسه، ورفعوا الثاني إلى ابن عمه وخريج حوزته عبد الله بن العباس، والثالث إلى وليه وخصيصه جابر بن عبد الله الأنصاري، والرابع إلى حفيده ووارث علمه الإمام أبي جعفر الباقر، وهذه مكيدة اعتادها خصوم علي فاستمرت عليها سيرتهم في مكابرة أهل البيت ونكاية أوليائهم من حيث لا تشعّر عامة الناس، وجاء بعدهم قوم ممن جمعوا الأخبار على علّاتها فاغترروا بهم فأثبتوها فيما جمعوها وهم غافلون^(١)، فقد أشار إلى أن لحفائظ النفوس دوراً في حصول ذلك وعدم صيانة القواعد لاقتحام الطارئین وتورطهم في التعامل مع أحاديث عليّة لم تظهر لهم آفتها؛ لعدم الخبرة ونقصان العُدّة، فانطلت عليهم علّتها.

سادساً: وعندما ينبه على ضعف بعض رجال الأسانيد بقوله: (والآفة فيما أسندوه من هذا الباطل إلى علي: أبو زرعة وهب بن راشد وكان مفرطاً في النصب أخذ عداوة بني هاشم وبغض علي بالخصوص عن شيخه أبي يزيد يونس بن يزيد بن النجاد الأبلي مولى معاوية بن أبي سفيان، وآفة ما أسندوه إلى ابن عباس: أبو القاسم مقسم بن مجزاة، كان لا يكتّم عداوة أمير المؤمنين... مع أن مقسماً أحد الضعفاء الذين نصّ البخاري على ضعفهم في كتابه الذي أفرده لهم...، ولضعفه أعرّض عنه الشيخان فلم يرويا له شيئاً...، وآفة ما رفعوه إلى جابر بن عبد الله الأنصاري: أبو صالح إسحاق بن نجيع الملطي فإنه رجل سوء خبيث مفرط في الكذب جريء في وضع الحديث ساقط بإجماع أهل الجرح والتعديل...، وآفة ما أسندوه من هذا الباطل إلى الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: محمد بن إسحاق إذ أورده في سيرته التي شحنها بأباطيل ما أنزل الله بها من سلطان)^(٢).

مردفاً ذلك بالتصريح عن كون تلك الأسانيد ضعيفة (لأنحطاطها بانحطاط

(١) أبو هريرة ص ١٣٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٩.

طرقها عن درجة الاعتبار^(١)، معلناً أن المعيار للعمل بالأحاديث هو اجتيازها بنجاح لعملية الاختيار من حيث السند والمتن لئلا يجترأ على القانون العلمي الذي يحظر اعتماد العليل ويمنع عن الاستناد إلى الضعيف.

سابعاً: وعندما يمحّص حالات الرجال ممّن يوثق بهم أو يطعن عليهم، كما في قوله: (إنّ في حديث أبي هريرة مراسيل كثيرة لا يمكن الاحتجاج بها وقد اشتبهت بمسانيده إذ لم يفرق بينهما في شيء، وهذا ما أوجب سقوط الجميع عملاً بالقاعدة المقررة في الشبهات المحصورة)^(٢).

الأمر الذي يحثنا لتعقب طريقته البحثية في تعامله مع رجال السند فنطلع على:

أ- أنّ عدالة الراوي شرط في صحة حديثه فلا بد من إحرازها ولا يمكن ذلك في الوسطة المجهولة^(٣)؛ حيث أنّ الغموض إذا اكتنف السند ظلّ عليه حتى يخرج من الحجية المنشودة وعندها فلا يعتبر، للتلازم بين اعتبار الطريق والتعبد بالحديث كحجة شرعية مع أنّ الغموض مستويات، فقد يكون بمستوى بعض عناصر السند من أوله كالمعلّق، أو من وسطه كالمنقطع، أو من آخره كالمقطوع - على كلام لهم في التمييز بينهما بعد الاتفاق على أنّ ذلك ناشئ من خلو السند من بعض العناصر -، وقد يكون بمستوى تفاوت الطبقة بين عنصرين من عناصر السند، كما قد يكون بمستوى الجهالة وغير ذلك مما يضر بصحة السند ويعرّضه للرد والإعراض عنه.

ب- إنه يُنصَح لا يرضى بدون أن يكون الرواي (ثقة حافظ ضابط متقن حجة)^(٤).

(١) م / ن ص ١٤٠.

(٢) م / ن ص ١٨٣.

(٣) م / ن.

(٤) المراجعات ١٢٩ رقم ١٦.

ج- إن المدار على (الصدق والأمانة بدون فرق بين السني والشيعة)^(١).
ومن خلال التأمل في هذه المعايير المنصوص عليها والمتسالم على إعمالها لدى الجرح والتعديل يعلم أن لصدق الراوي وأمانته في ضبط الحديث وأدائه تاماً دوراً مهماً؛ لأن ذلك يعكس لنا العدالة المطلوبة في أمثاله باعتباره أداة سمعية تلتقط فتوثق أو تلقى، وهذا ما يمكن التعبير عنه بأنه ثقة في النقل حافظ لما سمع ضابط للخصوصيات متقن في الأداء، فلا يكون ثمة ما يمنع عن الاحتجاج به من هذه الجهة.

ثامناً: وعندما يؤكد على دور الرواة من رجال الشيعة بما يؤهلهم للرواية عنهم والاعتماد على أحاديثهم لما اتصفوا به من الوثاقة والتثبت، فقال بعد أن أعد قائمة من مائة رجل: (من رجال الشيعة كانوا حجج السنة وعيبة علوم الأمة، بهم حفظت الآثار النبوية، وعليهم مدار الصحاح والسنن والمسانيد)^(٢).

ولم يكتف بسرد الأسماء عن ذكر من احتج بهم أو خرّج عنهم بالأسماء أو بالمصادر إحصاراً بالحق وتثبيتاً للحقيقة، كما عرض لذكر مجموعة رتب أسماءهم وفقاً للترتيب المعجم كانوا من أصحاب رسول الله ﷺ وهم من الشيعة ليبين أن إقصاءهم وتجنب الرواية عنهم أمرٌ أملتة ظروف خاصة سياسية، وعليه فيجب في شريعة الإنصاف وبقانون المساواة عدم القدح فيهم لمجرد تشييعهم بعد ما أحرزت مؤهلاتهم الحديثية.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

الخاتمة

وقد تبيننا من خلال هذه الوقفة في رحاب سيدنا عليه السلام عند محطتين تمثلان أنموذجاً من نماذج الخصوبة الفكرية والألق المعرفي الذي امتاز بهما: أن برنامجيه العلمي كان يتسع لمفردات علمية وعملية تتكامل لديه لإعطاء صورة تعبر عن العمق العلمي وبخطوات راسخة في طريق إغناء الحركة العلمية بفعاليات ساعدت على تركيز الدعائم وتعضيد القوائم للمحافظة على تراثية القيم والاحتفاظ بقيمة التراث. وقد هيا لهذا نضجُه وخصالُه الحميدة التي اشتركت مع جزالة فيه وهيبه وروعة وأصالة جعلت منه ذلك المحتفى به في هذا المؤتمر المزمع انعقاده في ذكرى رحيله الخمسينية، كما جعلت منه قطب رعى الإجازة في عصره حيث توسط العقد فانتظم رواة الحاضر بسلك رواة الماضي من خلال وجوده المبارك إذ كان واسطة الفيض للسلوك في هذا المسلك الحديثي الميمون الذي ندعو الله تعالى أن يوفقنا لنيل بركاته، والتوفيق لمرضاته حتى تتواصل الجهود لتجلية دورَي الدراية والرجال والإفادة من منافعهما المتصلة بمنبع الخير والبركات محمد وآله عليهم جميعاً أفضل السلام وأزكى التحيات. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

النجف الأشرف

ليلة التاسع عشر من ذي القعدة الحرام ١٤٢٥ هـ

الشيخ حسين الحلبي
فقيه المسائل المستحدثة
والمحقق المقارن



توطئة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الصادق الأمين وآله الطاهرين... وبعد

فقد رُوي عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:
(مَنْ وَقَرَّ عَالِماً فَقَدْ وَقَرَّ رَبَّهُ)

عيون الحكم والمواعظ ٤٣٩

إنَّ من المعطيات التي نستفيدها لدى السير في ظلال هذه الرواية، هو تبجيل العلماء والاحتفاء بهم، بل الإفادة منهم علمياً ومنهجياً وسائر الأطر المعرفية الأخرى؛ حيث ارتبطت العلاقة مع العالم بالعلاقة مع الله تعالى، وهذا ما يدل على شرف العلم وقدسيتها العالم، الأمر الذي يحدد تكليف الفرد بأن تكون علاقته مع العالم غير عادية بل متميزة.

وإن من مصاديق التوقير هو إقامة ما يميزهم إعلامياً، ويذكر بهم، كهذا المؤتمر الاستذكاري الذي أقامته كلية الفقه في جامعة الكوفة الموقرَتين؛ لأن الخطاب العالمي الحاضر يولي الإعلام وأدواته عناية خاصة؛ حيث يتسنى إيصال الفكرة لأوسع شريحة اجتماعية وفي مدة زمنية وجيزة، الأمر الذي يجعل من

الوسيلة الإعلامية حالة عصرية ينبغي التفاعل معها ؛ لأنه - كما قال الإمام شرف الدين - (لا ينتشر الهدى إلا من حيث انتشر الضلال)، فلا بد من استخدامها للتعريف بالطاقت العلمية على صعيد الدين والمذهب أو النجف الأشرف، بل إن التعاطي معها وفقاً لذلك يثمر الانتشار الواسع للمعلومة، وتلاقح الأفكار مع تنامي القدرات، وإضافة رقم آخر إلى أرقام رصيد القوة والأصالة لدينا، لذا فقد سعت إلى استثمار هذه الحالة الحضارية لإبراز دور فقيه من فقهاءنا الأعظم ممن سجل لهم التاريخ النجفي حضوراً متميزاً، من خلال فاعليته العلمية و فكره الأصل، وهو آية الله المحقق الشيخ حسين الحلي قدس سره (١٣٠٩-١٣٩٤هـ)، فحاولت إثارة الأجواء وتحفيز الأشخاص للمشاركة، من خلال إقامة ما يمكن عدّه تكريماً لهذه الشخصية ذات المواهب العلمية المتعددة، بل وقد سبقت ذلك مشاركة متواضعة عندما:

أ- أسهمت في التنويه عن ذكرى وفاته السنوية في (تقويم بداية الشهور القمرية الصادر عن مركز البحوث والدراسات الفلكية) ابتداءً من عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.

ب- وبوّبت مخطوطاته المصورة في مكتبة الإمام الحكيم العامة، كونها تحتوي تقريراً ته الأصولية للشيخ محمد حسين النائيني (١٣٥٥هـ) وللسيد أبي الحسن الأصفهاني (ت ١٣٦٥هـ) - مع اشتهاره بكونه فقيهاً - وتقريراً ته الفقهية للشيخ أغا ضياء الدين العراقي (١٣٦١هـ) - مع اشتهاره بكونه أصولياً - وسواها من آثاره القيّمة.

ت- وحفزت إلى تحقيقها من خلال طريقة الرسائل الجامعية؛ لما في ذلك من جهد علمي يظهر الخصائص ويقيم البحوث بموضوعية.

ث- وشجعت الأخ الفاضل حيدر المالكي على تناول سيرة الشيخ من خلال مقال ينشر في مجلة (ينابيع).

ج- و تحدثت في عقب درس الدراية والرجال إلى الطلاب الكرام عن أهمية

إحياء تراث الشيخ والإشادة بخدماته الجليلة، فكان أن ابتدر الأخ الفاضل الدكتور علي خضير حجّي بالقول ليكن ذلك في بداية العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م كأول نشاط دأبت عليه كلية الفقه، وقد عمل على عرض الأمر ومناقشته في مجلس الكلية، وفعلاً تجاوب الجميع فجزاهم الله خيراً إذ كانوا من مصاديق الرواية الشريفة السابقة.

وحقاً ما يروى عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: (اكتسبوا العلم يكسبكم الحياة) غرر الحكم ١٧٣٦؛ إذ أننا نحيا بالعلم، وبدونه فنموت وإن حينئذ. وقد انتظم البحث في توطئة ومقدمة وفصلين وخاتمة. وفي الختام أسأله تعالى إدامة التوفيق للجميع والقبول منهم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

النجف الأشرف

ليلة ٢٧/شوال/١٤٢٧هـ

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحديث عن شخصية علمية كشيخنا الحلي يحتاج إلى الدقة وتوخي الموضوعية؛ لما تميز به من مميزات تجعل منه علماً من أعلام مدرسة النجف الأشرف؛ إذ مازال يسجل حضوراً علمياً ذا بُعد معرفي غير تقليدي، وهاهو قد مضى على رحيله ثلاث وثلاثون سنة، ومازال تنقياً ظلاله، ومنتزود من عطائه، وسأقتصر في حديثي عنه إليكم عن ميزتين مهمتين لم تفقدا بريقهما الفكري حتى هذه المرحلة مع ما لها من سمات التجديد والحداثة؛ إذ نجده الفقيه السبعيني الذي يبحث استدلالياً عن موضوعات عصرية ذات صلة مباشرة عملية بأجيال قادمة، الأمر الذي يجعل من بحثها على مستوى البحث الخارج وقبل ما يقرب من خمسة عقود زمنية، قضية تستحق الدراسة والتحليل للموضوعات العلمية المبحوثة، كما تتطلب التقدير والتبجيل لشخصية العالم الباحث، كما وجدناه وهو يعيش في هذا المناخ العلمي الحوزوي يبحث بعض المسائل فيعرضها بأسلوب المقارنة، الأمر الذي ييسر للمتلقي التعرف على مستويات فكرية متعددة بتعدد الانتماءات المذهبية التي اختارت السير على خطوطها الفكرية، وبالتالي يهيئ الفرصة للوصول إلى معرفة الرأي الصحيح بعد إخضاعه لمقاييس التحقيق، ولا بد من تسليط الضوء على كل من الميزتين.

الفصل الأول

بحث مستحدثات المسائل ومعطياته العملية

إننا نؤمن بأن الإسلام دين الحياة، بل (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) (آل عمران: من الآية ١٩)؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة تعاويه مع مفردات الحياة بما ينسجم والحالة المثلى، وإلا لما تهيأ له الاستمرار حتى يرث الله الأرض ومن عليها؛ فقد غطى مساحة واسعة مما تتخلله حاجة الإنسان ويحتك به في معاشه أو معاده، ولم يقتصر على جانب دون آخر، بل إن القرآن (بَيَّانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ) (آل عمران: من الآية ١٣٨)، فلم تشذ عنه واقعة من الوقائع التي يحتاج المكلفون إلى معرفة حكمها إلا كان فيه ما يعينهم على ذلك؛ فلذا نجد أن الفقهاء استنبطوا أحكاماً لموضوعات ابتلائية وسواها، ومنها المستحدثات التي أفرزتها طبيعة العصر وما يقتضيه من تطوير في الأسلوب أو تغيير في المنهج الحياتي؛ رغبة في التيسير والسرعة، إلا أن بعض تلك الموضوعات تشتبك مع بعض المبادئ الشرعية، لذا كان لزاماً التفكير في حلّ الأزمة ومسايرة العصر وعدم التخلف عن ركب الحضارة من دون تضحية بالثوابت.

وإن من الأوائل البارزين الذين نشرت بحوثهم العلمية في هذا المجال العملي ووصلتنا هو سماحة المحقق آية الله الشيخ حسين الحلي فقد بحث حول:

١- التأمين على الحياة، وهو:

(اتفاق بين الشركة وطالب التأمين، وبمقتضاه يتعهد الطرف الأول بأن يدفع للطرف الثاني مبلغاً معيناً من المال أو ما يساويه بمجرد وقوع حادث معين مبين في وثيقة العقد في مقابل أن يدفع أو يتعهد بدفع مبلغ يتفق عليه الطرفان يسمى بقسط التأمين).

ظ/بحوث فقهية بتصرف ١٦.

٢- اليانصيب، وهو:

(عملية يتوخى من ورائها جمع المال أو تفريقه لغرض ما عن طريق بيع أو توزيع بطاقات معينة تصدرها جهة خاصة مع تعيين جوائز للفائزين).

م . ن بتصرف ٥١ .

٣- الأوراق النقدية والطوابع البريدية وتذاكر وسائل النقل وهي:

إصدارات اعتبارية تصدرها جهة عامة أو خاصة لأغراض عقلانية معينة.
٤- أعمال البنوك والمصارف، الشاملة للإيداع، والتوفير، والكفالات، والحوالات، وتحصيل الشيكات، وتحصيل الأوراق التجارية، والحسابات الجارية، وبيع وشراء الأسهم والسندات، والكمبيالات، والأعتمادات المستندية، وخطاب الاعتماد، ومعاملات مصارف الرهون والعقار والصناعي .

٥- السرقة، وهي:

(أن يتنازل المستأجر عما تحت تصرفه من إيجار المحل الذي يشغله إلى الآخر ويتقاضى إزاء هذه العملية مقداراً من المال يتفق عليه الطرفان).

م . ن ١٤٧ .

٦- إزالة الشيوخ، وهو:

(فيما لو وقع النزاع بين الشركاء في شيء تمتنع قسمته).

م . ن بتصرف ١٦٩ .

٧- حقوق المرأة الزوجية، وقد جاء بحثه لها كواحد من الردود العلمية الرصينة لمن يتوهم غمط حقوقها في الإسلام، أو كون الأحكام الشرعية في

صف الرجل دائماً، فأوضح عكس ذلك في بعض الحالات.

انظر بحوث فقهية ١٩٠-١٩١-٢١٣.

٨- الشوارع المستحدثة من قبل الدولة، وقد وسع في ذلك على الناس بالرجوع إلى الحاكم الشرعي، بعد أن اعتبر(عدم قصور أدلة ولاية الحاكم عن مثل ذلك).

م.ن.٢٤٦.

٩- طبيعة التعامل مع الوقف على البيع والكنائس.

وإذا ما عرفنا زمان ومكان البحث، فسيتضح عمق التفكير في هذه المدرسة التي أنجبت الشيخ الحلي، ومدى الاهتمام بتكثيف الموضوعات الحياتية فقهيًا بما لا يترك فراغاً في حياة الفرد وطبيعة تفاعله اليومي مع أفراد المجتمع، بل قد تتخذ - هذه الموضوعات - واقعاً فاعلاً كونها تتحرك بقوة في مجالات الداخل البيتي أو الخارج التجاري، وتتضح أهميتها عند معرفة المترتبات الفعلية على إنجاز عملية الاستدلال الفقهي على صحة ذلك أو فساده، فهناك فوائد اقتصادية واجتماعية ونفسية وقانونية وسواها مما يُعدّ نتيجة لكلٍ من هذه الموضوعات كما هو الحال في التأمين على الحياة، أو ما يحدثه التعامل بأوراق اليانصيب من ارتفاع في ضغط المال للبعض فينتشي، أو في ضغط الدم فينتكس، مع ما يؤثره من آثار سلبية كالبطالة وما تفرزه من الجرائم والحوادث، أو الدلالات المالية للنقود أو الشيكات ونحوها حتى ليشمل البطاقات الآلية المعاصرة؛ كونها ترمز للالتزام حسب السياقات الخاصة، أو الآثار المترتبة على التعاملات الربوية وما تحدثه من إنهاك اقتصادي لبعض الطبقات، وما يحصل من آثار معنوية سيئة نتيجة أخذ السرقة، أو إزالة الشيوخ، أو غصب الآخرين، فضلاً عما يحدث جراء عدم إنصاف المرأة- الزوجة- من تعسف الزوج في استعمال الحق.

وخلاصة القول أن بحث هذه المستحدثات يشكل علامة بارزة في الأفق

العلمي على مدى سعة باع الفقيه الذي يعيش هموم عصره ويشارك في إيجاد

اللول لها، كما ينبئنا أن السن وإن علت، والحدود من حوالي الإنسان وإن ضُيِّقت، فلا تحدّد نشاط العالم وحركته العلمية، بل يخوض غمار الفرضيات العلمية ويبعد في استنباط أحكامها الشرعية، وإن الثمرة المرجوة من تلك الجهود كلها هي أن يتأكد الإنسان أن الله تعالى لم يكلفه فوق طاقته، بل أتاح له سبيل الوصول إلى مرضاته، ويسر ذلك بتذليل صعوبات المكان أو الزمان وسائر ما يصحبهما مما يعترض سير العبد نحو مولاه تعالى.

الفصل الثاني

التحقيق والبحث المقارن وما ينجزاه فقهيًا

إذا ابنت النتائج العلمية على مقدمات محققة، كانت الحجة أقوى، والدليل أمتن، وبخلافه يسهل الإيراد، ويكثر الإشكال، والمتتبع للمنهج العلمي الذي التزمه الشيخ الحلي يجده محققاً في ما يختار- وإن لم يوافقه لاختلاف المبنى أو المنهج بينهما-؛ إذ يسير في طريق إثبات المطلوب خطوة بعد أخرى، فيسأله المتلقي ويستمد منه أسلوب التعاطي المناسب مع هذه المسألة في حل دليلها، أو النقض عليه، وهي سيرة تربي الطالب وتؤهله لتحصيل الملكة ببناء محكم، ولا سيما وأنه يتنوع في تحقيقاته أصولياً ولغوياً ورجالياً- وإن التزم الإشارة في الأخير-، ومن شواهد تحقيقه ما أفاده في مسألة تحديد الكر وزناً فبعد استعراضه لبعض كلمات المتقدمين من اللغويين في تحديد الرطل وأنه كيل أو وزن خلص إلى القول (فالرطل أصبح مختلفاً فيه فكان مجملاً لا محالة، ولا بد لنا من مراجعة الأخبار علناً نجد التفسير الصحيح) الدليل ٧٩/١، ثم راجعها فلم تسعفه بما يبين الإجمال في روايات التحديد بالوزن لقوة احتمال كون المراد به الكيل، فقال (...الحق أن التحديد بالأرطال لم يعلم المراد منه على التحقيق فلا يصلح للتعين) م . ن ٨٣

وإن هذا الاستعراض لكلمات المتخصصين وللأخبار بقيمته العديدة والدالية يغني الطالب بل يثريه، فيتعود أن يؤسس بنفسه ما يروم تشييده لتكون

آرائه بحق وصدق، ولا يتعود أسلوب التوافق في الآراء؛ لأن مصادرة جهد الغير تذهب برويق النسبة للذات.

وإنني أعتقد أنه لو لم تكن لشيخنا سوى هذه الميزة لكفاه فخراً أنه فقيه يُعْمَلُ نظره بجد، كيف وله حسنة أخرى - وهو كثير الحسنات - ألا وهي المقارنة بين آراء المذاهب، بما يحدث مناخاً لاستعراض الرؤى المختلفة واستلال الصحيح القويم منها، ويشهد لذلك موارد عديدة ومنها بحثه في مسألة تصفية الوقف الذري - إزالة الشيوع - ظ /بحوث فقهية ١٥٩، مبيناً عدم الجواز على مذهب الجعفرية والشافعية والمالكية والحنابلة، والجواز بشرط على رأي الحنفية، مع توقف الأباضية، ومنها بحثه الكرّي السابق ظ /دليل العروة الوثقى - ٨٢/١، فإن الغاية الوصول إلى بيان الحق الذي هو الأحق بالإتباع، ومن الوسائل المتحضرة المقبولة عرض الآراء واستعراض الأدلة واختيار الأقوم، وهي المقارنة التي تعدّ أسلوباً إعلامياً للمذهب.

خاتمة

١ - يبقى أن أشير إلى أنه قد ذكر قدس سره في الصورة الثانية - من بحثه حول الوقف على جهة مخصوصة مما حققه في موضوع الشوارع المفتوحة من قبل الدولة - (أن يقول المالك وقفت هذا المكان بيعاً لعباد الله إذا كانوا يهوداً... معتقداً... اليهودي أن عباد الله إنما هم جماعتهم وكذا المسيحي... وفي هذه الصورة يقع الوقف صحيحاً؛ لأن هذا الوقف في الحقيقة لنا نحن المسلمين لأننا عباد الله الحقيقيون، وأما أولئك فعباداتهم باطلة وهم كفرة فليسوا بعبيد الله) بحوث فقهية ٢٦٢.

فيتوجه السؤال أنهم لو لم يكونوا عبيداً له تعالى فلمن؟! ولذلك الأظهر إرادته أنهم ليسوا عبداً لله؛ لاعتقادنا ببطلان عبادتهم، وبالتالي فلم يعبدوه، فلا ينطبق عنوان عابد وهو الموقوف عليه، ولو انطبق عنوان عبد الذي هو مفرد عبيد.

٢ - كما أنه في نهاية بحثه المشار إليه لم يشر إلى الفرق الحكمي بين المساجد وغيرها من البيع والكنائس، مع أن الكلام - بدءاً - عنها تحديداً. نعم قد يجاب بشمول المساجد لاماكن العبادة بعامة؛ كونها محلاً لتعبد الأمم كلاً بطريقته الخاصة.

لكنه خلاف الانصراف لدى الإطلاق، ولا يصححه ما ادعي من أن (الشائع

التعبير عن البيع والكنائس بمساجد اليهود والنصارى وان ما حصل من الاختلاف فإنما هو في الاسم لا أكثر) بحوث فقهية ٢٥٧، فانه خلاف المتعارف المرتكز، فعهدته على مدعيه.

٣- يلاحظ على مقرري البحث عدم توثيق المنقولات عن مصادر فقهية أو لغوية أو سواها، بما يبين الجزء والصفحة وسواها من معلومات مهمة.

٤- كما يلاحظ على مقرر البحوث الفقهية عدم توحيد طريقت العرض للمطالب، فقد يعرضها بعبارته، ولعل هذا خلاف كون الكتاب تقريراً يحافظ على نصوص عبارات الأستاذ، وإن كان كذلك فلماذا لم يشر له، ومما يؤكد وجهة التساؤل هو ما يظهر في مواضع عديدة من تصريحه بنص عبارة الشيخ، أو لعله بنى على عرض المطلب مجموعاً منهما.

٥- وحبذا لو حققت تقارير بحوثه قدس سره بما يتناسب والعمق العلمي لها، وعسى أن يتحقق ذلك قريباً فانه ليس على الله ببعيد.

وأخيراً فجزى الله خيراً شيخنا الحلي وتلميذه الحافظين لجهوده العلمية المباركة السعدين السيد عز الدين بحر العلوم والشيخ حسن سعيد الطهراني، مع التمنيات بسنوح فرصة أخرى للحديث والبحث حول شخصية شيخنا وآثاره العلمية النفيسة، ومن الله التوفيق.

آلة البحث
عن الوظيفة العقلية
في منظور السيد محمد نقي الحكيم



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين.
وبعد:

فقد تلقيت دعوة للمساهمة في (دراسات في جهود السيد محمد تقي الحكيم العلمية والأدبية)، وإيماناً بفكرة المقارنة وما تحققه من معطيات وما تؤمنه من نتائج ترفد الواقع الإسلامي في مواقعه كافة، كما تيسر للواقع الإمامي حضوراً فاعلاً في بقية المواقع الأخرى كما يتجلّى دوره الذي عانى كثيراً من التعتيم. وإكباراً لفكر سماحة آية الله السيد النقي طاب ثراه، كان هذا البحث الذي تدور مقدمته وتمهيده وفصوله الأربعة حول مراحل الوظيفة العقلية كما يراها سماحته من خلال عرضه ومعالجته.

عسى أن يسهم البحث بالتفاعل مع بقية المساهمات ضمن هذا الإطار في التعريف بهذا الفكر الأصيل الذي أنتجته النجف الأشرف عندما خرّجته أستاذاً حوزوياً وجامعياً، وبعد ما وفرت له كل ذلك التراكم المعرفي الخزين لديه الذي وظفه في سبيل تبيان حقيقة يسعى كثير لطمسها، ألا وهي: أهمية الفكر الإمامي

وقابليته العظيمة على الابداع ومسايرة العصر بتعقل وبلا اندفاع، وقد توفق طاب ثراه في ذلك شأنه شأن عدد غير قليل من أمثاله العلماء رفع الله درجاتهم في الدنيا والآخرة ونفع بعلومهم إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

النجف الاشرف

محمد صادق السيد محمد رضا الخрсان

١٢ / رجب الحرام / ١٤٢٣ هـ

تمهيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يتميز الفكر الإسلامي الإمامي باطروحاته التي تعالج مختلف القضايا الانسانية بما يعكس سعة أفقه الذي يستشرف منه للاطلاع على قضايا الحياة ، ولكن بعض تلكم الاطروحات تحتاج إلى تجلية أو تنويه ليتبلور دورها الفعال في حياة الانسان وخاصة المعاصر - الذي بدأ يتعامل مع شبكة المعلومات في كل صغيرة أو كبيرة وبأدق التفاصيل - ليتعامل معها بما يتيح له فرصة التقدم في مجالات الحياة كافة.

وإنّ لهذا الفكر الامامي قواعد يرتكز اليها ومراكز يعتمد عليها تتصف - فيما تتصف به - بالوجود الحاضر والتواجد الفعال مهما طال عمر تأسيسها. ومن تلك القواعد والمراكز التي أغنت الفكر الامامي مدرسة النجف الاشرف حيث تخصصت ببحث موضوعات علمية معينة يتسم البحث فيها بالعمق والاصالة، ومنها الفقه أصولاً وقواعد وفروعاً، بما هيأ الجو المناسب لمزيدٍ من التحقيق والبحث الأصيل المتسم بالدقة، الذي تمخض عن بحوث رائعة ومصنفات جليلة أثّرت المكتبة الاسلامية؛ إذ أضافت الكثير لصالح المنظومة الاسلامية عامة، حيث فتحت الأبواب وفسحت الطريق أمام المناقشة والجدل

العلمي لغرض الوصول إلى ما يعين على تلمس الحقائق وتلاقح الافكار بما ينتج ثمرات علمية غير مبتسرة - كما يلاحظ على انتاج من لم يتفاعل مع تلك الأفكار.

ومن تلك الثمرات التي يستطوبها من يتنقل في أروقة العلم وبين البحوث الأصلية، هو تفعيل دور المقارنة بما تعنيه هذه الكلمة من (جمع شيء إلى شيء)^(١)، وبما يختزله هذا المصطلح من الانفتاح على الأفكار المعروضة المتنوعة في طرائق العرض وأساليب الإقناع الموحدة في إرادة الوصول نحو الحقيقة وتعزيز موقعها؛ لتكون الأدوات مكتملة لدى الباحث عندئذ ليوازن بينها فيصدر حكمه عن قناعة تامة، سواء أوافقت مبناه السابق أم خالفته، لأن الأفكار تتأصل بمتابعة البحث والمثابرة على انجاز العمل بتجردٍ عن العواطف وليس بطريقة إملاء النتائج مسبقاً على الآخرين؛ لأن الاختلاف أمر طبيعي يحدث نتيجة تعدد الاتجاهات الفكرية والمستويات الثقافية، كما أنه قد يصلح أحياناً كمؤشر إيجابي للدلالة على مدى استعداد المفكرين وقابلياتهم العلمية بما يسمح بإبداء الرأي وحرية التفكير والتعبير عن النتائج التي يتوصل إليها الباحث فيما يبحثه متجرداً عن العصبية والأهواء.

وإن من مظاهر هذا الاستعداد لإبداء الرأي والإفصاح عنه تلكم الحَلَقَات والجلسات التي يمتاز بها النجف الاشرف في مدارسه ومجالسه وندواته ومنتدياته، بل كل مكان أمكن أن يكون ملتقى يجتمع فيه اثنان أو أكثر لاستعراض مسألة معينة وتجاذب أطراف الحديث فيها ولايهم - غالباً - إلا التوصل إلى الحقيقة من خلال اثبات الرأي والمناضلة دونه والاستدلال عليه والاستعداد للدفاع عنه.

ولذا فما زالت النجف الاشرف - والحمد لله - تضطلع بالمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقها فهي ترفد العالم الإسلامي بالمفكرين والمصلحين بما للفكر والإصلاح من معانٍ سامية ترتفع محلقة بعيداً عن التمحور ضمن هذه الحالة

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ج ٥ ص ٧٦

أو تلك، بل تعيش النجف الأشرف - ضمن ما تهتم به - هموم العالم الإسلامي وإن اختلفت في أسلوب معالجتها للقضايا العامة على الساحة مع بقية الأساليب المعروضة، فالمهم أنها مازالت تنبض بالحياة الفكرية وتزخر بالعلماء والمفكرين - وإن توهم البعض غير هذا - والشواهد على نشاطها عديدة يمكن معرفتها من خلال استعراض تاريخ النجف الأشرف فيما قبل عهد شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ) حيث كانت معهداً علمياً يُقصد للتزود من معين علي عليه السلام الذي هو معينٌ عليٌّ بما للعلو من معاني الرفعة والسمو، وآثار ذلك بارزة يمكن تلمس بعضها ضمن هذا البحث المتواضع، الذي يدور موضوعه حول مؤلف ومؤلف هما من بعض عطاء النجف الأشرف، حيث يجد الباحث في المؤلف رجلاً جزلاً وباحثاً موضوعياً وفاقياً أصولياً يمتاز بحس المقارنة، كما يجد في المؤلف الأصالة والعمق والدقة وسلاسة التعبير وسهولة البيان وخصوبة المعاني التي تتفقت عنها الالفاظ، ومن الدلائل على ديمومة نبض النجف الأشرف بالحياة هو مواصلة رفدها الأمة الإسلامية، وتقديماً العطاء للمنظومة البشرية بما فيه خير الجميع، وتلاحق الأجيال للتزود من خيرات هذه الأرض المباركة مما جعلها قبلة يؤمها عدد غير قليل من المسلمين لشتى المقاصد ومختلف الحاجات، ويرد إليها الوردون فيجدونها منبعاً صافياً يزخر بالمكرمات والمآثر الجمّة، فقد أمتزج العلم بها أجواءً وصعيداً، مما هيأ منها مناخاً ثقافياً يتعايش فيها المسلمون من مختلف البيئات ولمختلف التوجهات وبمختلف الأعمار، ليتفاعلوا جميعاً في قضية الإسلام الأولى وهي التوحد في كلمة التوحيد، وما تقتضيه من تلاؤم وتفاهم وتقارب لكثرة ما به الاشتراك وقلّة ما به الافتراق، الذي إن حَدث فإنما يؤشر إيجاباً على انسيابية الحركة الفكرية لدى المسلمين بما يخدم قضاياهم المشتركة، ليجعل من الإسلام ديناً عالمياً منتشراً بفعالياته الحياتية التي تحرص على إسعاد البشرية وإنقاذها من الهوي في مهاوي الكفر أو الجهل أو الرذيلة، بل كل ما يشئت الجماعة ويفتت الكتلة الصالحة التي زاد في تماسكها شعورها

بالمسؤولية الملقاة على كاهل أهل الفكر أينما حيوا وكيفما كانوا. مضافاً إلى أن تلك الفوارق - التي أشرنا إليها وأنها مما به الافتراق - قد أفرزتها العوامل الطبيعية لتعدد المستويات الفكرية والاتجاهات التي يقصدها الناس، بما يجعل من تلك الفوارق أموراً اعتيادية شأنها شأن الفوارق التي تحدث بين أفراد الاتجاه الواحد، فلا يصلح أن تجعل حاجزاً دون التواصل والتوافق، وإن حصل ذلك فينبغي التوجس منه خيفة لأنه من صنع الخصوم فحذار حذار منه. كما أن مما تميزت به النجف الأشرف باعتبارها عاصمة العلم هو تخرجها العلماء والمفكرين ممن يسعى إلى إصلاح الأمة وحيائها من مواتها الثقافي أو بعث النشاط فيها بعد سباتها الروحي الذي يؤدي بها إلى ضرر جسيم.

ولم ينقطع ذلك - والحمد لله - طيلة الأعوام التي مرت على تمصيرها فكرياً بما شكل منها قاعدة علمية - حوزوية - وأن قل - أحياناً - المتخرجون منها، أولم يتصل خبرهم بالعالم، لكنه على كل حال متواصل برغم ما مرَّ بالنجف الأشرف من عواصف ومن إرادات بسوء على مر العصور، وأعتقد أن المنصف يوافقني الرأي في أنها مكرمة لأمر المؤمنين علي عليه السلام، حيث أنه ذاب في الإسلام ورفعته، فلم تذهب جهوده ولم تخسر صفقته، بل ربح على مدى الأعصر، فكان مثواه الطاهر مهذاً يحتضن كل من أوتي الحكمة ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(١).

لينطلق بعدئذ في رحاب الدنيا ناشراً ما تعلّمه في مدرسة باب مدينة علم رسول الله ﷺ.

وإنّ مما يشدّ الانتباه هو تلاقي الفكر بمختلف درجاته على صعيد البحث والتحقيق في مدرسة النجف الأشرف، وهذا ما لانجده في غيرها من عواصم علمية متأخرة عنها مهما تقدم عهدها، نعم من أفاد من تجربة النجف الأشرف تميز بهذا أيضاً فحاورَ وانفتح فكرياً على مستويات فكرية أخرى كيما يتواصل

(١) سورة البقرة آية ٢٦٩.

معها على صعيد الفكر البناء.

وان هذا التواصل الثقافي يَسَّرَ للنجف الأشرف الحضور معنوياً بثقلها العلمي، إذ تتميز برأيها المستقل ونظرتها الخاصة للأمور والقضايا، مما يعني عدم تبعيتها.

ولا يعني كل هذا التلاقي والتواصل: التخلي عما التزمه النجف الأشرف من خط يوازن بموجبه الأمور ويقيّمها؛ حتى تتكون لديه القناعة الكافية بجدوى هذا الموقف ورجاحة ذاك وأهمية ذلك، فلا تنساق غالباً - وراء أهواء...

وقد يريد البعض لهذا البلد المقدس أن يعيش كما يخطط هو لا كما يناسب النجف الأشرف أن تعيش، فهي من خلال علمائها ورجالاتها أعرف بأسلوب مخاطبتها الآخرين، لتبقى رمزاً للعطاء وعزاً للأمة حيث هي مَنْ إذا أراد الفرد أن يشمخ ويتعزز أثبت انتماءه الروحي العلمي إليها وإن امتدت جذوره إلى غيرها من بلاد الله العريضة.

ولذلك نجد أن النجف الأشرف هيأت الفرصة لأبنائها - بالانتساب أو التوطن - في الحضور الفاعل في المحافل العلمية من خلال مشاركاتهم المعرفية المتنوعة، وها هو سماحة السيد محمد تقي الحكيم طاب ثراه من الشواهد الحية على ما نقول من نبض النجف بالحياة وحيويتها الفكرية وإن تقادمت الأعوام فنافت على الألف من يوم قَصَدَهَا طلاب العلم والمعرفة، حيث نجد سماحته حاضراً من خلال مؤلفاته المتنوعة وخص تلك التي عَرَضَ فيها لآراء المذاهب الإسلامية ووازن بينها مقيماً لذلك التراث، وكذلك من خلال مَنْ تَرَبَّى على يديه حوزوياً أو أكاديمياً، ومن خلال مَنْ أفاد منه بتصدير وتقديم أو بتصحيح وتقويم، ومن خلال مَنْ يستذكر أو يقرأ حواراته في الدفاع عن العقيدة والمذهب، حيث جرت بينه وبين غيره من المفكرين المسلمين في القاهرة وغيرها فانطلق يبين الأحقية والأولوية وكان يحدث بذلك تلامذته في المعاهد الأكاديمية بل يذكره في مجالس النجف التي تَرَبَّى فيها، حيث هبَّت من حواليه نسيمات طيبة استنشق

عبرها فهيأت له الأجواء لأن وجود بمؤلفات تخدم القضية الإسلامية ومن أهمها كتابه (الأصول العامة للفقهاء المقارن) الذي طوّر من خلاله أسلوب عرض مسائل علم الأصول التي لم يتجدد أسلوب عرضها فضلاً عن أن يضاف إليها منذ وقت ليس بالقصير، حيث يلاحظ أنّ الاختلاف يتراوح أحياناً في طريقة المعالجة أو ينحصر في التركيز على المسائل العملية دون غيرها مما لا ثمره فيه، أو يتركز على تبني رأي ومعاضدته ونحو ذلك مما يفيد في دائرة محدودة بالقياس إلى الإمكانات العالية والجيدة المودعة في أذهان أولئك الأساطين.

ففي خضم ذلك وغيره من علامات الاستفهام أو التعجب التي تتردد هنا وهناك من الداخل والخارج حوزياً واكاديمياً، نهض سماحته بالأمر وتبنى فكرة عرض المسائل الأصولية بهذا التبويب المثمر والتحليل الذي يعين على تكوين انطباع جديد - أحياناً - فاستقصى المسائل الأصولية التي يحتاجها الباحث المقارن، وأجده في ذلك قد وظّف ما عرضه لصالح القضية المعرفية التي لم يُنوّه بها من قبل الكثير من المسلمين؛ حيث نجد بعض الإشارات إلى رأي ينسب إلى الطائفة بعنوان (قالت الشيعة)، مع أن هذا العنوان يضم أصنافاً التزموا بالإنصواء تحت هذا اللواء هم بعيدون عن الإمامية الإثني عشرية، ومع ذلك يُحمّلون هؤلاء تبعات آراء أولئك ولو لم يرتأوها، ولكننا - ولغرض الموازنة - لو تجولنا سريعاً بين أروقة الفكر الأصولي الإمامي الاثني عشري، لوجدنا الأمر مختلفاً بما يثير التعجب والاستغراب، حيث أننا لا نعدم أن نجد إشارة إلى آراء بعض أئمة المذاهب الإسلامية الأخرى وبالاسم الصريح الذي يفصح عن صاحب الرأي ليتمكن أن يناقش في إطاره دونما تحميل على مَنْ سواه، بل لانعدم - لو فتشنا - أن نجد شواهد عديدة على اهتداء أصوليينا إلى تفاصيل في آراء أصولي المذاهب الأخرى، مما يدل بالدليل الإثني^(١). على بحثهم وتقصيلهم المصادر، ولا

(١) الدليل الإثني هو: الاستدلال بالمعلول على العلة، فمن خلال البحث وتقصي المصادر عرفنا استقصاء أصوليينا لآراء أصوليي المذاهب الأخرى، وإلا لما أنتج هذا البحث والتقصي، بعد أن لم يكن يوجد صدفة.

أقل من عدم رفضهم مناقشة هذه الآراء بعد نسبتها وتدوينها لمجرد أنها لمن يخالفهم الرأي.

وأخال إن هذه صفة يحمدها كل من إطلع عليها، ولا يذمها المنصف من حملة الفكر، ولذا فمن المرجح المحبذ ولاسيما في هذا العصر لهؤلاء الحملة مهما تفاوتت درجاتهم المعرفية أن يسلكوا مسلك علماء الطائفة الإمامية الاثنى عشرية أمثال ابن الجنيد محمد بن أحمد (ت ٣٨١هـ)^(١) والشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣هـ) والسيد المرتضى علي بن الحسين (ت ٤٣٦هـ) والشيخ الطوسي محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) والمحقق الحلي جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ) والعلامة الحلي الحسن بن يوسف (ت ٧٢٦هـ) والفاضل السيوري المقداد بن عبد الله (ت ٨٢٦هـ) ممن سار على خط المقارنة، مستفيداً من ذلك في الدفاع عن المذهب، وعارضاً لأوجه الخلاف بين المذاهب الإسلامية؛ ليتبين أن ما يؤخذ على الإمامية من عدم الاتفاق هو مما أبتلي به غيرهم، ولكن قد عولج الأمر من قبل ذلك الغير بطريقة: (رمتني بدائها وانسلت)!!، وعلى كل حال فسواء كان السير على خط المقارنة كوسيلة دفاعية لصدمًا يتوجه إلى الطائفة، أو كوسيلة يبتغى منها نشر الفكر ليتوصل من خلاله إلى التعرف على نقاط الالتقاء بين الأفكار المتعددة، فهو أسلوب تكاملي يتعرف من خلاله على فهرسة متكاملة للمباحث التي أعتنى بها مفكرو هذا المذهب أو ذاك، كما هو الحال في موضوع (البحث عن الوظيفة العقلية) لتتنظم فيه الأصول الثلاثة العملية البراءة والاحتياط والتخيير حيث لا نجد أصداءً لبحثها في مصادر أصولية يعتمد عليها مفكرو المذاهب الإسلامية الأخرى، وقد أشار إلى ذلك السيد في تمهيده للباب الثالث بقوله: (وإذا دعنا الضرورات أحياناً إلى ذكر مباحث تمحضت مدرسة النجف في بحثها، فلأن التقييم الفقهي لبعض المسائل موقوف عليها، ومعالمها مفقودة في المذاهب

(١) ظ: محمد ابو زهرة في: محاضرات في أصول الفقه الجعفري ص ٢١.

الأخرى^(١) بما يتضح معه الأفق وبُعد مديات الرؤية هنا أو هناك.
 وكان إطلاق وصف (الرائد)^(٢) على سماحته أمراً طبيعياً بعد تلكم الجهود المتواصلة التي أثمرت الكثير، والتي نتمنى أن يتواصل إثمارها من خلال تفعيل دور هذا الكتاب الجليل في الحوزات العلمية وسواها بشكل يبعث على التواصل ويحقق النتائج المرجوة سواء أكان من خلال مدارسته أو اقتفاء الأثر في تأليف كتاب من هذا النوع، حيث تلح الحاجة إلى إبراز الجهود العلمية التي تسعى للتقارب بين المسلمين، كما يجد المستقري للأوضاع العامة أهمية حشد الطاقات في سبيل ذلك، فيتبين الجميع أن نقاط الاختلاف قد أفرزتها مواصلة البحث والجدية في تحقيق ذلك، وهو أمر جامع لا مُفرّق، بل يعين كثيراً على نشر المعرفة ولاسيما التي تميزت بها مدرسة أهل البيت عليهم السلام التي تغتذي بجذورها الممتدة إلى ذلك المعين المتدفق.

وإنّ تعميم هذا العطاء وإبراز دوره من أهم ما ينبغي أن يهتم به أهل العلم والمعرفة والساعين في نشرهما، وإلا لتعطّل دور ذلك كله مع إمكانية الاستفادة منه، حيث نجد أن الفكر الذي تشع به علوم القرآن والسنة الشريفة - بما لها من معنى واسع يتحقق من خلاله ما أراده النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الثقلين المشهور - بل المتواتر بين المسلمين - لتمتد خيوط شعاعه كالشمس التي تلاحق الموجودات بأشعتها وأنوارها ودفئها وعطائها ما ظهر من الموجودات وما بطن، بل لا أحسبني مبالغاً في القول بأن المقيس أجلى من المقيس عليه لسداد هذا الفكر حيث يتزود من معين رسول الله صلى الله عليه وآله الذي يستمد ممن لا محدودية في علمه ولاحد لمعرفته، الامر الذي يحقق ضماناً أكيدة للفوز دائماً بأعلى المراتب.

ولكن مما يؤسف له أن هذا الاتجاه المعرفي المتسم بالمقارنة لم يلق دعماً

(١) الأصول العامة ص ٤٧٧

(٢) ظ / دروس في أصول فقه الامامية ج ١ ص ٩١ .

مناسباً إلا من قبل القلة وأخال أنني غير مبالغ بوصفها بالقليلة؛ حيث الإهمال بل عدم المعرفة به وبمعطياته، وما يثري به الأمة وما يتركه من بصمات تدل على مواضع القوة في الإسلام وموارد العطاء في ثقافته؛ فانه من خلال ولوج هذا العالم الواسع يمكن للفقيه أن يُعْمَلَ بعض المرجحات المذكورة في مبحث التعارض لو احتاج إلى ذلك حيث لا يتيسر معرفة المخالفة أو سواها ما لم تسبق ذلك دراسة متأنية عبر نظرة فاحصة في الآثار الفكرية للمذاهب الإسلامية ليستخلص الباحث أن هذه المسألة أو تلك محل وفاق ليدعى فيها إجماع المسلمين، أو الضرورة الدينية أو ليقال أن هذا الحكم قد صدر لبعض الدواعي التي أو جبت مراعاة بعض الفقهاء أو القضاة ممن يُتَّبَع قولُهُ، وأن هذا كله فضلاً عن تحصيل الباحث كماً معرفياً لا يستهان به يتوافر من خلاله على ثقافة موسوعية تميزه عن سواه، وعندما يستسيغ هذا الأسلوب البحثي يهون عليه ما يواجهه في سبيل إنجاز بحثه ولا يثنيه عدم الترحيب من هذا أو تثبيط ذلك، كما يتعرف بنفسه على أن هذا الأسلوب المعرفي ليس ترفاً فكرياً ينبغي صرف الوقت والجهد في غيره، فأننا ينبغي أن لا ننسى في خضم كل هذه الأحداث والتجاذبات أن العلم إن أعطيتَه كلك اعطاك بعضه، مضافاً إلى أننا نرى أن الكثير من أهل المعرفة - فيما يفترض - يصرفون الكثير من الوقت والجهد فيما هو دون هذا الخط التكاملي الذي يمكن التوغل من خلاله لسبر مجلدات ومجلدات سواء في علم الفقه أو الأصول أو التفسير أو الحديث أو الرجال، ولنا أن نتصور حجم الفائدة وضخامة الإنتاج لو عملنا ولو تدريجياً على تحقيق ذلك.

وقد لا يتفق البعض مع هذه الفكرة ولكنها اختمرت من تجارب الاساتذة العظام وتأكيدهم على جدواها والحث على تنمية بذرتها، لذا فلما وجدت افتقار دارسي كتاب (أصول الفقه) للمرحوم آية الله الشيخ محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣هـ)، لما يكمل لهم دورة أصولية تامة؛ حيث خلا من بقية مباحث الاستصحاب وجَل تنبيهاته والاصول العملية الثلاثة فيدرج الطالب الحوزوي

نحو كتاب (الرسائل) للشيخ الأعظم الأنصاري (ت ١٢٨٢هـ)، أو كتاب (الكفاية) للشيخ المحقق الخراساني (ت ١٣٢٩هـ) وهو لما يتأهل في هذه المباحث المهمة، بل يلاحظ عدم غناء البعض من دارسيهما مما يشكل نقطة ضعف في الذهنية الأصولية لديه، فيلزم تلافيتها فضلاً عن التفكير في مساوئها.

فانعقد العزم على اختيار كتاب (الأصول العامة للفقهاء المقارن) ليكون عوضاً لما لم يصل إلينا من الشيخ المظفر بسبب إدراك الأجل أو لكثرة المشاغل المهمات، ولذا كان يحيل على كتاب الأصول العامة.

كما وأن هناك أسباباً ومميزات جعلتني أفضل استتال هذه المباحث الثلاثة المشار إليها من كتاب (الأصول العامة للفقهاء المقارن) وتدريسها؛ حيث لم تشدني تلك الجهود التكميلية المعروضة لكتاب (أصول الفقه) لما لاحظته عليها من ملاحظ لم أسوِّغ وقتها الاستمرار في عرضها، وإن كان مقتضى التناصح المندوب إليه شرعاً التنبيه لذلك، ولكن رغبة في عدم تشتت ذهن الطالب بين أصل المطلب وإبداء الملحوظة، اكتفيت باستتال المباحث من هذا الكتاب، وقد أعجب بفكرة التعويض هذه البعض فعمل على تطبيقها، ويمكن تلخيص الأسباب والمميزات في:

١- إنَّ كلاً من الآيتين الرضا والتقي متقاربان فكرياً؛ حيث تجمعهما قواسم مشتركة في طريقة التفكير وإيجاد الحلول والسير في سبيل تنفيذ الإصلاحات التي أرادها لطريقة الدرس الحوزوية.

٢- إنَّ كتاب (أصول الفقه) أُعدَّ كمحاضرات لطلبة السنتين الأولى والثانية في كلية الفقه، كما أن كتاب (الأصول العامة) أُعدَّ كمحاضرات لطلبة السنتين الثالثة والرابعة، فقد أريد لهما أن يتوحدا ضمن المنهجية الأصولية في الكلية.

٣- سبب العبارة في كتاب (الأصول العامة) بما يؤهلها لتكون نصاً منهجياً يدرّس في المعاهد العلمية عامة، فهي رصينة لفظاً دقيقة معنى، وهذا عنصر مهم ينبغي الحرص على توافره فيما يُختار لغرض التدريس المنهجي، إذ تفنقر بعض

النصوص المعروضة لهذا العنصر مما يوجب ملأً لدى البعض، أو ابتساراً في الفهم لدى البعض الآخر، ولذا قد تُطوى بعض المراحل من دون استيعاب، وهو ما ينعكس سلباً على البنية الاصولية العامة لدى الطالب الذي يفترض فيه الإتقان والبحث عن الأصالة وعدم التعجل.

٤- إن كتاب (الأصول العامة) يساعد على توافر طالب العلم الحوزوي على مفرداتٍ مقارنةٍ لم يألّفها، فهو أداة يتوخى منها الخير للنهوض بالمستوى العلمي، ليحرز التقدم الموسوعي أو لينشط الاتجاه المقارن وكلاهما يفيدان ويطوران كثيراً، وإن أدنى ما يفيدانه هو بعث الاتصال الفكري من جديد بين فقهاء بل مفكري المذاهب الإسلامية عامة حيث كما يقول بعض الباحثين :- (إن الاتصال الفكري كان قائماً بينهم وبين غيرهم من فقهاء المسلمين، ولم تكن بين العلماء تلك النفرة التي كانت بين زعماء السياسة) ^(١) بل (أن المقارنة كانت ديدن الأصحاب حتى أوجبت بعض الأمور ما أوجبت) ^(٢)، ولكن يؤسف لتعرض هذا الاتصال إلى فترة وفتور، ولا يبعد أن يكون من وراء ذلك من لا يُسَعِدُهُ هذا التواصل، فغذى بعض ما يشيع التفرقة بين المسلمين.

وبعد هذا التمهيد يحسن أن نتوجه لنلج الفصل الأول لنتعرف من خلاله على ماهية العقل ودوره حيث يتمحور الحديث حول (مراحل البحث عن الوظيفة العقلية).

(١) ظ : محمد ابو زهره في : محاضرات في اصول الفقه الجعفري ص ٢٧

(٢) ظ : القمي في : سفينة البحار ج ١ ص ٧٢٢ .

الفصل الأول

ماهية العقل ودوره

العقل ضد الحمق^(١)

أو هو: الحجر والنهية^(٢)

هكذا عرّفه قدماء اللغويين أخذاً من أن مادة هذه الكلمة (أصل...يدل... على حُبْسَةٍ في الشيء أو ما يقارب الحُبْسَةِ، من ذلك العقل وهو الحابس عن ذميم القول والفعل...) (٣) أو أن (أصل العقل الامسآك والاستمسآك كعقل البعير بالعقال) (٤)، مما يصحح القول بأنّ (العقل هو العلم الأول الذي يزجر عن القبائح وكل مَنْ كان زاجره أقوى كان أعقل.... وقال بعضهم: العقل: الحفظ، يقال: أعقلت دراهمي: أي حفظتها، وأنشد قول لبيد

وأعقلي إن كنتِ لما تعقلي ولقد أفلح مَنْ كان عَقْل... (٥)

وعندها فيسوغ التعبير عنه بأنه مركز العناية التي تحوط الإنسان بما

(١) ترتيب اصلاح المنطق ص ٢٦٥ .

(٢) تاج العروس ج ٨ ص ٢٥ ينقله عن العباب للصاغاني (ت ٦٥٠ هـ)

(٣) مقاييس اللغة ج ٤ ص ٦٩ .

(٤) المفردات ص ٣٤٢ .

(٥) الفروق اللغوية ص ٣٦٦ رقم ١٤٧٢ .

يجعله أكثر اتزاناً في تعامله مع مفردات الحياة عامة، لئلا يشذ في ذلك عن سائر مماثليه.

ويبدو وأن مَنْ تصدى لتعريف العقل لغةً أو اصطلاحاً اتكل على وضوحه في نفسه بما سهّل المهمة عليه ليعبر عن ذلك الواضح بما يتعامل به من مفردات اصطلاحية بالمعنى الأخص، فكأنه قد طوّع هذه المفردة الواضحة وأفاد من مرونتها ليعبر عنها بطريقته الخاصة، ولذا عُرّف بأنه:

(جوهر مجرد عن المادة وهو الذي يدرك المعاني الكلية والحقائق المعنوية)^(١).

أو أنه: (الطبيعة التي خص بها الإنسان يميز بها بين الخير والشر، ويقا بلها الجنون)^(٢).

أو أنه: (الطبيعة التي بها مناط السعادة الاخروية، وهي القوة الداعية إلى الخيرات الصارفة عن اكتساب السيئات، واليه أشار الصادق عليه السلام بقوله: (مَنْ كَانَ عَاقِلًا كَانَ لَهُ دِينٌ، وَمَنْ كَانَ لَهُ دِينٌ دَخَلَ الْجَنَّةَ.....)^(٣).

أو أنه: (ماكان بمعنى العلم أخذاً من التعقل، وهو المعنى المقابل للجهل كما في قول الرضا عليه السلام: (صديقٌ كُلُّ امرئٍ عقلُهُ وعدُوهُ جهْلُهُ)^(٤).

أو (أنه قوة بها يوجد التمييز بين الامور القبيحة والحسنة)^(٥).

أو (هو الجوهر المفارق عن الاجسام وأحوالها في الذات والصفات وفي الأفعال جميعاً)^(٦).

إلى غير ذلك مما عبروا به بحسب تعدد المستويات العلمية والاتجاهات الفكرية التي توجب تراكم معرفياً يؤدي إلى اختلاف طرق التعبير عن الشيء وتعريفه، ومن هنا يتوقف في عدّ أمثالها تعريفاً بالحد التام؛ حيث يلحظ استخدام الألفاظ كوسيلة للايضاح من دونما تقيّد بسوى ذلك بعد نجاحها في الكشف

(١) و(٢) و(٣) و(٤) فروق اللغات الملحق بكتاب الفروق اللغوية ص ٥١٩ رقم ٢١٠٢.

(٥) و(٦) شرح المصطلحات الفلسفية ٢١٤ - ٢١٦.

والدلالة عن المعنى المراد عرضه؛ إذ تآزرت جميعاً في تجذير معنى معين وترسيخه في الأذهان ليصح الاستناد إليه في المجال المطلوب.

وأحسب أننا ألممنا بما هية العقل، بقي أن نتعرف على دوره المهم.

فالعقل يلتقي تحت مظلة الجميع ولذا لا يناقش فيه من حيث الأهلية والحجية أحد من العقلاء ولذلك يكون المستند إليه في بعض المواقع أقوى استناداً من غيره ممن لم يستند إليه، باعتباره الملجأ عند افتقاد الدليل الشرعي فيركن إلى ما يقرره من وظائف حيث يتعذر تحصيل الأحكام الشرعية، فالصيرورة إليه لاستعلام مقرراته هو الطريق الأمثل عند تنجز العلم الإجمالي بتوجه التكليف، لأن المشرع هو سيد العقلاء بل خالقهم، ولذا لا يخرج عن مدركات العقل، كما لا يمكنه التنصل من قبول مقرراته لاسيما وأن العقل معلول له فليس من الصحيح الفصل بين مدركات العقل لاختلاف مواقع العقلاء، لتوحد هم عليه وإن اختلفوا من حيث التشريع بشرع والالتزام بأحكام أو عدم ذلك، ويكون الاختلاف عندئذ وليد حالة خاطئة وهي عدم تفعيل دور العقل في حياة المكلف ليأخذ موقعه المناسب في إسعاف الحالة المتعسرة التي يمر بها المكلف لو افتقد الدليل الشرعي.

وقد ذكر الأستاذ أبو زهره أن (مسألة جعل العقل حاكماً موضع خلاف بين أهل العلم جميعاً... فمن... قال أن العقل يحكم إن لم يكن نص من الشرع، وينسب ذلك القول إلى الحنفية وقد نادى به أبو منصور الماتريدي...) (١) ومن قبلهم الإمامية حيث افتقدوا الدليل اللفظي الشرعي أو افتقدوا إلى مَنْ يبينه لهم جرّاء ما مرّ على الحديث النبوي الشريف من دور المنع عن تدوينه ونشره أو تقليص نشاط حامله وعندها كان الملجأ هو العقل ليتفادى المكلف بذلك العقوبة التي يحذرهما، وعليه فيمكن الاعتماد على مقررات العقل في صورة عدم العلم بالأحكام في مقامي التجيز والتعذير فلا يسع المكلف الاعتذار بعدم وصول البيان بعد إحاطته خبراً بمقررات العقل وما يمليه على العقلاء من البراءة أو الاحتياط أو

التخيير كل بحسب موقعه ودوره، كما يسعه أن يحتج بمقررات العقل أيضاً في موطن المساءلة عن فعل أو ترك ليدفع بذلك عن نفسه العقوبة وأن الفعل لم يكن إلا لوجود العلم الإجمالي بالتكليف والذي لا يمكن الخروج عن عهده إلا بالامتنال ولو المتكرر، أو أنه - الفعل - كان باعتباره متعلق التخيير لعدم قيام الحجة الشرعية على أحد الطرفين، وكذلك يستطيع تبيان أن الترك منه كان باعتبار عدم بلوغ العلم أو العلمي بأصل التكليف بما ينتج أن الترك يكون بحسب الحالة الطبيعية أو ما يعبر عنه بالأصل الأولي، كما أن الفعل - أحياناً - يكون باعتباره متعلق التخيير عند فقدان المرجح لأحد الطرفين.

وقد بين سماحته أن العقل لا يمكنه المداخلة في نطاق الأحكام الشرعية وأبعادها التأثيرية في حياة الفرد لأن الأمر لو كان عكسا لصح، إذ الشرع مدرك لقوانين العقل غير أن العقل لا يدرك علل أحكام الشرع، فلذا لا يستطيع إسناده بشي سوى بيان: أن متابعة الشرع ضرورية من جهتين:

الأولى: ما هي بمنزلة المقتضي وهي شكر المنعم الواجب عقلاً.

والأخرى: ما هي بمنزلة دفع المانع وهي تفادي توجه العقاب المستحق عند المخالفة.

وهذه حقيقة ثابتة لو لم نعمل على تأكيدها لحار الفكر في وجه الخلاص مما يتعرض الفرد أحياناً إليه من مواقف يفتقد خلالها الرؤية الواضحة فيتعثّر هنا أو هناك بما يربك وضعه ويزيد من تراكم العقبات، فعندها يظهر الموقف العقلي والتقدير العقلاني للحالة بما يسمى الوظيفة العقلية.

وإنّ مما يشهد لذلك ما يجده الواحد منا وجداناً من سعيه - بحكم ما ارتكز في نفسه - إلى حماية نفسه من التبعات المترتبة وما يتبعها من عقوبة حيث يقلق من خطورة الموقف لو لم يبادر لتحصيل المؤمن ولذا يلجأ دائماً إلى السؤال والاستفهام عبر القنوات المتاحة له تفادياً من ذلك الأمر وهذا ما يشترك فيه المؤمن وسواه وإن افرق هو عن غيره - متميزاً - بأنه يلجأ إلى

الشرع للتعرف على الأحكام الشرعية، كما قد يتعرف من خلال ركونه إلى العقل بما له من إدراك أصيل للقضايا - على التكاليف الموجهة إليه لافتقاده المعرف الشرعي الذي يمكن أن يعزى إلى عدم التشريع للاكتفاء بمقررات العقل كما في حسن العدل أو الإحسان ونحو ذلك مما يكون تشريع الحكم محمولاً على مرحلة التأكيد لا التأسيس، بمعنى إرشاد الشرع إلى ما حكم العقل به كما في رعاية حق الوالدين إما لكونه براً وإحساناً أو لكونه شكراً للمنع، وكلاهما يتعاضان في كون الجزاء بالأحسن.

كما قد يعود السبب في افتقاد المعرف الشرعي إلى عدم بلوغ التكليف مع رضا المشرع بعمل المكلف بما يمليه العقل من مقررات عندئذ والالتوجه عليه تقبيح العقل نفسه بالتكليف بغير الواصل بما يكون في بعض المراحل تكليفاً بما لا يطاق، ولهذا العمق الدلالي الذي يختزله (العقل) بما يجعله متآصراً مع الحكم الشرعي في تهيئة المناخ الملائم لامتنال التكاليف فيحقق المكلف من ذلك مزيد الخير والتقدم على صعيد الحياة والمجتمع وهذا ما يسعى إليه الإسلام بتعاليمه وتشريعاته ومثله ومبادئه ليتأهل الإنسان للخلافة الإلهية فيصل إلى أفضل المراتب المنشودة، ومن بين تلك المراتب التئام المسلمين وتعاضدهم بما يفضي إلى تآزرهم ليشكلوا كتلة موحدة فلا يُخترقوا ولا ينهزموا أمام من لا يريد أن يُعبد الله سبحانه، وهذا خطر ما بعده خطر يلزم الاهتمام بسبيل مكافحته.

وإن من اسلم السبل وأكثرها أمناً وأهمية هو سبيل مقابلة الفكر بالفكر وعرض الرأي مقابل الرأي بما يؤدي إلى القناعة المشتركة التي تشد البنیان، ولا يتأتى ذلك - غالباً - إلا بالحوار المقارن الذي درج عليه سماحته في ما دافع به عن العقيدة من خلال تسليطه الأضواء على العطاء الذي يقدمه الفكر الأمامي أصولياً وعقيدياً بما يؤكد الأصالة والتجديد وهما عنصران مهمان جداً لديمومة العجلة متقدمة نحو إنتاج الأفضل الذي يهدف لنفع البشرية عامة ولا يرضى لنفسه إن يتخندق هناك أو هنالك بل يفتح بعقله على مستويات الفكر الأخرى ليحقق بذلك

نقلة نوعية يمكن من خلالها استخدام سلاح جديد في معركة العقيدة.
ويحسن بنا الآن أن نتخطى خطوة نحو الفصل الثاني لنتعرف من خلاله
على البراءة العقلية وما تعنيه، وما تقدمه من حلول عملية للمكلف.

الفصل الثاني

البراءة العقلية

يسعى الإنسان بحكم غريزته الذاتية للابتعاد عن مكامن الخطر، ليحتمي من الانزلاق والوقوع في المهاي، ولذا يبحث عما ينجيه ويلتمس ما يخلصه، ويتفحص الأدلة رجاء تعرّفه على وجه الحيلة مما يحتمله من تكليف، للخروج عن عهده أو لتأمين موقفه، حيث يخشى مولاه ويتفادى عقوبته، وقد يشذ عن هذا البعض فلا يبالي بتوجه التكليف وإنّ تيقنه فضلاً عما لو احتمله، وهذا شاذ لكل قاعدة شواذ، فلا نعتي أنفسنا بالحديث حوله، وإنما نعرض لبيان أول الأصول العملية وهي البراءة العقلية التي تعني قبح العقاب بلا بيان، ويحسن أولاً أن نعرض لمعنى البراءة لغة في المبحث الأول، ثم نعرض لتأريخ نشأة موضوع البراءة العقلية بحدود المتيسر في المبحث الثاني، ثم نبين تعريفها اصطلاحاً من خلال ما عرّفها سماحته في المبحث الثالث.

المبحث الأول

البراءة مصدر للفعل بريء.

وتعني: (التباعد من الشيء ومزاييلته)^(١).

كما تدل على (خلوص الشيء عن غيره)^(٢) كما تعطي معنى (قطع العلقه)^(٣) بما يحقق معنى إعفاء المكلف وعدم منجرية الخطاب في حقه كما هو مدلولها الأصولي، فلا تترتب تبعات، كما لا يعدُّ مقصراً، حيث قصرت مديات التكليف عن البلوغ إليه فلا يكون التكليف عندئذ فعالاً بالنسبة له، هذا كله بلحاظ عالم الإثبات أو مفهوم المعنى الاسم المصدري للبراءة، وأما بالنسبة لعالم الثبوت والمعنى المصدري فالتكليف باق بحاله، ولكنه غير سارٍ في حق هذا المعذور بل مع وقف التنفيذ في حقه - لو ساغ التعبير -، حيث يلاحظ أن هذا المكلف بحسب وضعه الخاص به قد ابتعد عن مدار التكاليف والزاميتها وما تفرضه على العبد المكلف من حق الطاعة والانقياد، فلم يعد الوصف قائماً فيه كما لا يصح إسناده إليه. وبهذا تبين خلوص المكلف عن التكليف المحتمل وانقطاع العلقه بينهما من حيث عدم البيان بعد بذل الوسع في استعلامه بما يتأكد معه ملاك البراءة العقلية

(١) مقاييس اللغة ج ١ ص ٢٣٦.

(٢) كليات أبي البقاء ص ٢٣١.

(٣) الفروق اللغوية ص ٩٥.

كما يتأكد ملاكها الشرعي، حيث انه ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾^(١) وحيث أن التكليف لم يبلغ المكلف فهو مَمَّنْ لم يؤت، فيرفع عنه العقاب المتوقع به مَنْ لم يؤد؛ إذ أن مقتضى فعالية التكليف التوعد بالحكم الجزائي دنيوياً أو أخروياً بحسب الموارد التي يختلف حجم الالتزام فيها وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾^(٢) حيث لا يستحق العذاب ما لم تقم الحجة الواصلة، وعليه فينفى أصل الاستحقاق (وحاشى لله أن يعذب مَنْ لا يستحق)^(٣).

(١) سورة الطلاق آية ٧.

(٢) سورة الإسراء آية ١٥.

(٣) الأصول العامة ص ٤٨٣.

المبحث الثاني

الظاهر أنه لم يعهد الاستدلال بالبراءة العقلية في مرحلة ما قبل الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين (ت ٣٨١ هـ)، ولا يبعد عزو ذلك إلى عدم الحاجة إليها لقرب العهد من عصر المعصوم بما يحقق للمكلفين فرصة الغناء بمعرفة الأحكام الشرعية من خلال بيان المعصوم ولو عبر السفراء، وقد يكمن عدم الحاجة لوفرة الروايات التي تنقح التكاليف الشرعية وتوضح الرؤية إزاء بعض المشكلات الفردية التي تحصل هنا أو هناك أو هنا لك، بما يحقق انسيابية مثلى في إطار التعامل الفردي العام، فلا يحار المكلف كيما يلتجئ لحكم العقل ليرفع حيرته.

وأن نظرة إلى المصادر القديمة المتوافرة لدينا تكفي للتدليل على صحة ما تقدم.

١- فلو استقرينا كتاب التذكرة بأصول الفقه^(١) وتصفحناه لوجدنا أن دور العقل يبرز في موردين حيث يعرض له في احديهما: (العقل وهو السبيل إلى

(١) للشيخ المفيد، وقد أختصرها الكراجكي (ت ٤٤٩ هـ) وضمنها كتابه (كنز الفوائد) وقد طبعت ضمن (سلسلة مؤلفات الشيخ المفيدج ٩) بعنوان مختصر التذكرة بأصول الفقه، يشار إلى أن هذه التذكرة من أقدم النصوص الأصولية.

معرفه حجية القرآن ودلائل الاخبار^(١) وفي المورد الآخر (فأما القول في الحظر والاباحه فهو ان العقول لا مجال لها في العلم باباحه ما يجوز ورود السمع فيها باباحته ولا يحظر ما يجوز وروده فيها بحظره ولكن العقل لم ينفك قط من السمع باباحه وحظر)^(٢) مما يؤكد ان لامورد يومئذ للاستفهام من العقل عن التكليف ونوعه بعد وجود الدليل السمعي، ألا ترى قوله: (ولكن العقل لم ينفك قط من السمع) بما يعني ان تلك المرحلة الزمنية لم تكن تعيش الضنك الفكري إزاء هذه القضية ولذا لم يدونوا فيها ما يمكن الرجوع إليه.

٢- وهكذا لو لاحظنا كتاب العده للشيخ الطوسي فنجده يقول: (اختلفوا في الاشياء التي ينتفع بها هل هي على الحظر أو الإباحة أو على الوقف... وذهب كثير من الناس إلى أنها على الوقف، ويجوز كل واحد من الأمرين فيه، وينتظر ورود السمع بواحد منهما، وهذا المذهب كان ينصره شيخنا أبو عبد الله رحمه الله، وهو الذي يقوى في نفسي...) ^(٣).

فإن من البين عدم الاحتكام إلى العقل لعدم الموجب آنذاك، لإمكان التعرف على الدليل السمعي، نعم نقل الشيخ الطوسي عن أستاذه السيد المرتضى القول بالإباحة في المسألة المعروضة آنفاً، بما قد يتصور معه الرجوع إلى حكم العقل، ولكن ذلك مبني على عدم الفرق بين الإباحة والبراءة العقلية؛ حيث أن الإباحة عملية تخير بين الفعل والترك لعدم المرجح لكفة أحدهما أو تساويهما في نظر المشرّع من حيث المصلحة والمفسدة بما لا يعلي واحداً بازاء الآخر فالنظر فيها إلى الواقع، بينما البراءة - المتحدّث عنها لا نظر فيها إلى الواقع وإنما هي وظيفة مرحلية ريثما ينجلي الأمر من خلال التعرف على الحكم الشرعي سمعاً، وعليه فيصح القول بوحدة موقف أستاذ الشيخ مع مواقف سائر علمائنا في هذه

(١) مختصر التذكرة باصول الفقه ص ٢٨.

(٢) م. ن، ص ٤٣.

(٣) عدة الاصول ج ٢ ص ٧٤٢.

المسألة. ولا سيما وانه قد اعتمد الاستدلال ببراءة الذمة^(١).

٣- ولو لاحظنا القسم الأصولي من كتاب (الغنية) لأبي المكارم ابن زهرة (ت ٥٨٥هـ) لوجدناه في جملة كلام له في موضوع الأخبار يقول (ومتى فرضنا عدم الدليل رجعنا إلى حكم العقل)^(٢)، وهو تحكيم للعقل واستلهاً منه لمعرفة الحل عند عدم الدليل، فيصلح شاهداً على تعرضه للبراءة العقلية، ولكنه لم يفصح عن مدركها هل هو قبح العقاب بلا بيان أو استحالة تكليف الجاهل لعدم تمكنه من الامتثال بعد افتراض جهله، وعلى كل حال يمكن أن يعدّ واسطة العقد بين مَنْ لم يتعرض لموضوع البراءة أصلاً وَمَنْ بسط القول فيها، وبهذا يكون النشاط قد دبَّ إليها.

٤- فنلاحظ في مقدمة كتاب (المعتبر) للمحقق الحلي قوله: (استصحاب حال العقل وهو التمسك بالبراءة الأصلية كما تقول: ليس الوتر واجباً لأن الأصل براءة العهدة)^(٣)، كما أستاذ إليها في مواضع من كتابه الآخر (معارج الأصول)^(٤)، ويلاحظ عليه أنه قد عبر عنها باستصحاب حال العقل، وهو ما يوافق - من حيث التسمية بالاستصحاب - ما عليه جملة من أصولي المذاهب الإسلامية الأخرى، مما يدل على أن بحث هذا الموضوع مستقلاً مما تميز به أصوليون.

ومع ذلك فلم تتبلور (البراءة) بشكل تتضح معه معالم الانقسام فيها إلا أنه بدت تتحرك ضمن المنهجية الأصولية العامة فيُستند إليها، وعندئذ يمكننا أن نعدّها عقلية تستند إلى قاعدة قبح العقاب بلا بيان حيث يوجد احتمالان متوازيان ولم يرد بيان شرعي ليحقق فعالية لاحد هما دون الآخر بل بقي احتمال العقاب يواجه احتمال عدمه.

(١) ظ: الذريعة إلى أصول الشريعة ج ٢ ص ٨٣٦.

(٢) غنية النزوع ص ٥٣٨.

(٣) المعتبر ص ٦.

(٤) ظ: مثلاً ص ١٤٥ / ١٥٢.

٥- ونجد الشيء نفسه لدى تلميذه العلامة الحلي حيث عبر بالبراءة الأصلية في كتابه (مبادئ الوصول) في أواخر مبحث النسخ^(١) وكذلك في كتابه (النهاية في الأصول) استند إلى (أصل براءة الذمة)^(٢) وإلى (البراءة الأصلية)^(٣) وبهذا يتبين عدم التصريح بالبراءة العقلية ليتمكن أن يقدم كمستند وثائقي يعبر عن قدم هذا المصطلح.

٦- ونجد أن الشهيد الأول محمد بن مكي (ت ٧٨٦ هـ) قد أدرج البراءة ضمن أقسام دليل العقل الذي لا يتوقف على الخطاب، في ما ذكره في مقدمة كتابه (الذكرى) في الأصل الرابع من الإشارة السادسة^(٤).

٧- وكذلك الشهيد الثاني زين الدين بن علي (ت ٩٦٦ هـ) إذ تعرض في القاعدة السادسة والتسعين من كتابه (تمهيد القواعد) لتقسيمات استصحاب الحال جاعلاً أولها (استصحاب النفي في الحكم الشرعي إلى أن يرد دليل وهو المعبر عنه بالبراءة الأصلية)^(٥)، وهكذا استند إلى أصالة البراءة في مسألة الشك في الأفعال بعد الفراغ من الفعل^(٦).

٨- وكذلك ولده جمال الدين الحسن بن زين الدين المعروف بصاحب المعالم (ت ١٠١١ هـ) فقد نقل كلام المحقق الحلي في المعارج واستجوده بما يشعر بموافقته معه من حيث الاستناد في (وجوب إبقاء الحكم مع عدم الدلالة الشرعية على ما تقتضيه البراءة الأصلية)^(٧) لكنهما اتفقا على أن ذلك معنى الاستصحاب^(٨)، فتأكد الملحوظة السابقة حيث يترأى أنّ الذهنية الأصولية العامة آنذاك كانت قد أعدت البراءة لتكون فرعاً من فروع الاستصحاب فتُبَحِّث ضمن الإطار العام للاستصحاب، وإنّ هذا مما لم يفترق فيه أصوليو المذاهب كافة فتوحدوا في هذا

(١) مبادئ الوصول إلى علم الأصول : ص ١٨٦ .

(٢) و(٣) النهاية في الأصول (مصورة) صفحة ٢٨٣ / ٢٨٩ .

(٤) ذكرى الشيعة ج ١ ص ٥٢ .

(٥) و(٦) تمهيد القواعد ص ٢٧١ / ٢٧٣ .

(٧) و(٨) معالم الدين ٤٥٤ .

الشأن.

٩- ونجد أن الفاضل التونسي عبد الله بن محمد (ت ١٠٧١ هـ) قد تعرض للبراءة الأصلية حيث يقول: (يعلم عدم تكليف المكلف إذا لم يجد الدليل بعد التتبع بما في نفس الأمر لأنه تكليف بما لا يطاق)^(١).

فتحصل من خلال استعراض هذه الموارد وتعاضدها في الإفادة: أنّ البراءة العقلية بهذا العنوان مما لم يحظَ بكثير اهتمام في كلمات السابقين، وذلك أما لعدم الموضوعية، وأما للاختلاف في طريقة التعبير والبيان.

ولكن قد ظهر ذلك في دور الوحيد البهبهاني محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) بأجلى مظهر وأصرح عبارة فنجده يقول في الفائدة الرابعة والعشرين: أن (دليل المجتهدين حكم العقل بقبح التكليف والمؤاخذة ما لم يكن بيان)^(٢)، فنراه قد صرح بالمستند والدليل للبراءة العقلية، وهياً لها أن تكون مرجعاً للمكلف في حالة الشك في تنجز التكليف ولزوم الانبعاث نحوه، فتكون معذرة له لعدم التحريك المولوي، وينفادى بذلك الوقوع في المعصية.

ويبدو أن عدم التفرقة بين أن يكون الشك في أصل توجه التكليف أو في متعلقه هو الذي أوهم القائلين بالاحتياط في الشبهة الحكمية التحريمية مع أن لكل حكمه بما لا يسوّغ الاتحاد، أعني الحكم بالاحتياط، وأنّ مثل هذا الخلط قد حدا بالوحيد البهبهاني أن يتصدى للاصحاح بجملة من الحقائق العلمية لتتجلى، وبهذا يتضح أن البحث عن البراءة العقلية من افرازات التطور الفكري الأصولي وليس من أحكام العقل البديهية، والا لما حصل التفاوت بين الأصوليين.

ثم أننا لو لا حظنا من خلال بعض النماذج المتيسرة في المصادر الأصولية لدى المذاهب الإسلامية الأخرى لوجدنا أنّ البراءة العقلية تتحرك في النصوص الآتية ضمن محور البراءة الأصلية، ليكون أسلوب العرض لها أو الاستدلال عليها

(١) الوافية ص ١٨٠ .

(٢) الفوائد الحائرية ص ٢٤٠.

مقارباً أو موحداً بين المذاهب الإسلامية كافة، ولا أقل من الحقبة الزمنية التي تعاصروا فيها، فمثلاً:

١- قال ابن حزم علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ): (وأصل الناس كلهم على البراءة من وجوب الأحكام حتى يلزمهم الحكم نص أو إجماع)^(١).

٢- كما قال الغزالي محمد بن محمد أبو حامد (ت ٥٠٥هـ): (أن البراءة الأصلية مقطوع بها)^(٢)، وقال في مورد آخر: (لأن المفتي إذا فقد الأدلة القاطعة يرجع إلى البراءة الأصلية والاستصحاب)^(٣).

٣- كما قال الرازي فخر الدين محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ) في أثناء كلام له حول النسخ: (.... وإن كان حكماً عقلياً وهو البراءة الأصلية لم تسم تلك الإزالة نسخاً... فإن البراءة الأصلية معلومة بالعقل)^(٤).

٤- كما قال الامدي علي بن محمد (ت ٦٣١هـ): (فالأصل البراءة حتى يثبت الناقل)^(٥).

ولعل المستقرئ يجد غير هذه الشواهد التي لم تعنون فيها البراءة العقلية بهذا العنوان الصريح الذي غدا مصطلحاً.

وقد يجد البعض قدّم بعض المصطلحات الأصولية عند بعض المذاهب بما يتأصل معه علم الأصول عندهم، ولكن الواقع أن ذلك وليد عدم الرجوع إلى المعصوم بعد النبي صلى الله عليه وآله بما أحوج إلى إعمال الأحكام العقلية وإعطائها دوراً مبرزاً من حيث واقع الافتقاد للنصوص بما يورث الافتقار إلى المعذر، بينما نلاحظ أن مذهب الإمامية عندما انفتح على تطبيق جدّي لبعض الأحاديث النبوية المصّرحة بالحل الأمثل عند ارتحال الرسول الأمين صلى الله

(١) الإحكام في أصول الأحكام ج ٧ ص ٩٤٦

(٢) والمستصفي في علم الأصول ص ١٠١ / ١١٧. ولاحظ أيضاً: ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٤) المحصول في علم أصول الفقه ج ٣ ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٩.

عليه وآله وسلم، كان أكثر معافاة من هذا المأزق، وعليه فيكون من الطبيعي تأخر بلورة بعض المصطلحات، بل تدوين بعض العلوم والتعديد لها؛ حيث اكتفينا بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي أمّن لنا الأئمة من أهل البيت عليهم السلام طريق معرفتها ورفع المتشابه منها بما وفرّ لنا البيان لينعدم بذلك الموضوع للبراءة العقلية.

ولنا أن نتحقق عندئذ من أن الميزان والمناط إنما هو الدليل السمعي اللفظي الذي لا يترك مجالاً للرجوع إلى الأصل العملي أو الحكم العقلي وإن اكتفى المشرّع بما يمليه العقل من أحكام حيث يقرر نتيجة يمكن الركون إلى معذريتها عند فقدان الدليل.

ثم أنه يلاحظ اتساع نطاق الاستعمال لمصطلح البراءة العقلية واستمرار تداوله تعريفاً واستدلالاً ونقداً، ونكتفي بعرض ما ورد في كتاب (الأصول العامة) وذلك في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

عرّف السيد طاب ثراه البراءة العقلية بأنها: (الوظيفة المؤمّنة من قبل العقل عند عجز المكلف عن بلوغ حكم الشارع أو وظيفته)^(١) ليتبين أنها ليست حكماً لأنها لا تبرز بإزائه إذ معنى وجوده وجود البيان بينما تعتمد البراءة العقلية في أصل موضوعها على عدم البيان، ولذا اعتبر الفحص في جريانها وإلا لم يستقل العقل بقبح العقاب إذ كيف يقبح مع قيام الحجة المنجزة بدورها للتكليف والموجبة للامتنال والمؤدية بالتالي للتعذير، فهي انما تجري في مرحلة الجعل والاشتغال.

ثم عرض سماحته للأدلة التي أُستدل بها عليها قائلاً: (وقد أُستدل لها بالقاعدة العقلية المعروفة بقاعدة قبح العقاب بلا بيان وأصل من الشارع)^(٢) وقد دعم هذه القاعدة من خلال بيانه لمدى تأصلها واعتبارها عقائياً فقال بأنها (مما تطابق عليها العقلاء على اختلاف مللهم ومذاهبهم وتباين أذواقهم ومستوياتهم وتشعب أزمانهم وبيئاتهم)^(٣) مشيراً بذلك إلى أنها مما تطامنت إليها نفوس العقلاء بما يمكن توجيهه بأن التكليف أمر حادث يفتقر إلى موجد ويحتاج إلى موجب فما لم يطمئن بحدوثه ويحرز موجه يتعامل معه معاملة العدم؛ لأن (الأصل خلو

(١) الأصول العامة ص ٥١٣.

(٢) و(٣) الأصول العامة ص ٥١٣.

الذمة عن الشواغل الشرعية... ولو كان... الحكم ثابتاً لدلت عليه احدى... الدلائل، لأنه لو لم يكن عليه دلالة لزم التكليف بما لا طريق للمكلف إلى العلم به وهو تكليف بما لا يطاق...^(١) وهذا لوحده لازم باطل حيث يفضي إلى ظلم العباد وقد تعالى ربنا وتنزه عن ذلك.

وبعبارة أخرى إن الأمر أو النهي المتوجهين إلى المكلف لو لم يبلغاه لما كان ملزم للتنفيذ، حيث أن التبليغ شرط أساس في عملية التعدي والجور، وهو ما لا يقره العقل.

وقد ذكر سماحته أن بعض المشرّعين المحدثين^(٢) قد عبّر عن البراءة العقلية بتعبير آخر يفيد مفادها وأنه (لا عقاب بغير قانون)، ثم عبّ على ذلك بأن مجرد تشريع القانون غير كافٍ في استحقاق العقاب ما لم يكن مبلّغاً بوسائل التبليغ المتعارفة وقد احتمل سماحته أن يكون القول المعروف بان الاصل براءة الذمة إشارة إلى هذه القاعدة العقلية.

ثم ذكر أن هذه القاعدة مع ما هي عليه من الاتفاق العقلاني لم تسلم من النقد حيث قيل أنها معارضة بقاعدة عقلية مثلها وهي وجوب دفع الضرر المحتمل ويبدو أنه قد أشار بذلك إلى ما ذكره الشيخ الأنصاري بقوله: (ودعوى أن حكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل بيان عقلي فلا يقبح بعده المؤاخذه، مدفوعة...)^(٣) الذي أشار - بدوره - إلى ما أورده أستاذه السيد المجاهد محمد بن

(١) المعارج ص ١٥١ .

(٢) لم نهتد - لحد الان - لمعرفة المعني بهذه الإشارة من سماحته بالرغم من سؤاله وإشارته لبعض المصادر التي لم تسعفنا بشيء ، وبالرغم من كثرة التتبع ومراجعة المصادر الأصولية والقانونية، ولكن قد تحسّل أن هذا النص يتفق بروحه مع قاعدة ((لا جريمة ولا عقاب إلا بنص)) التي ظهرت لأول مرة في فرنسا وقررتها المادة الثامنة من إعلان حقوق الإنسان الصادر سنة ١٧٨٦ م واخذت بها بعد ذلك معظم التشريعات الحديثة ، حيث انها من القواعد التي تقضي بها أصول النظام الطبيعي العام . انظر: الحسني في شرح قانون العقوبات العراقي الجديد ، وعليه فلا مانع من اختلاف التعبير عنه بمختلف ما يؤدي الفكرة

(٣) الرسائل ص ٢٠٣ .

علي الطباطبائي (ت ١٢٤٢ هـ) بقوله: (فان قلت: الضرر محتمل إلا بالنسبة إلى البعض، والعقل حاكم بوجوب دفعه فلا يقبح العقاب حينئذ لمكان التنبيه والإشعار، وهذا وإن لم يتحقق بالنسبة إلى البعض إلا أنه يكفي لمنع ما أدعيت من العموم...) (١).

فإنّ كلاً من قاعدة قبح العقاب بلا بيان وقاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل عقليتان لا يمكن إغفال الأخرى، لأنها تصلح أن تكون بياناً فالحجة قائمة في مقامَي التنجيز والتعذير، فعلى المكلف - بحكم العقل - أن ينأى بنفسه عن الضرر ولو كانت نسبة وجوده نسبة احتمالية لظنية فضلاً عما لو كانت يقينية.

ولكن يرد على هذا:

أن تصوير المسألة بهذا الشكل يوحي بأن الأحكام العقلية متضاربة في ذاتها، مع أن منشأ الإدراك لها واحد، فكيف يتهاافت في نفسه؟! لأن (أي حكم عقلي لا يعقل أن يكون منافياً لحكم عقلي آخر) (٢) بل لابد من البحث عما يرفع هذا التناقض في الموضوع الواحد.

١- فهل أنّ مجرد الاحتمال التكيفي يصلح دليلاً على تنجز التكليف ليكون - الاحتمال - بياناً، فمن عصاه استحق العقوبة، او لا يصلح لذلك؛ لعدم خلو الموارد الشكّية غالباً من طرو الشك بما لا يبقى مجالاً لقاعدة قبح العقاب بلا بيان، فكأن هذه القاعدة الثانية أتت ناسخة للأولى، وهل هذا إلا عين التناقض؟! وكيف يجتمع ذلك مع اتفاق العقلاء واتحاد كلمتهم على العمل بقاعدة قبح العقاب بلا بيان لبيسروا البراءة العقلية ويفعلوها في الموارد كافة ما لم يحرز اشتغال الذمة.

٢- وهل أنّ مجرد قصور القاعدة الثانية يصلح لأن يكون رافعاً لموضوع القاعدة الأولى بعد احراز ان قاعدة قبح العقاب إذا حلت أزاحت الاحتمالات

(١) مفاتيح الأصول ص ٥١٨ .

(٢) أجود التقريرات ج ٢ ص ١٨٧ .

البيانية كلها، لفرض أن ادراك العقل للبراءة وتعامله معها قد كان في مرحلة أسبق من مرحلة جعل التكاليف أيًا كان منشؤها وعليه فلا تكونان متناقضتين، بل متواردتين، بمعنى أن إحدى القاعدتين ناظرة إلى الأخرى نظر تخصيص بما يرفع موضوعها فلا تبقى ثمرة لاعتبارها.

وقد استقرب سماحته الرأي الذي تبناه المحقق النائيني محمد حسين بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٥هـ) - مشيراً إلى (غموض نسبي في أداء بعض مقرري بحثه)^(١) - من أن كلتا القاعدتين في مورد غير مورد الأخرى؛ لأن أساس الأمور مبني على احتمال الضرر الواجب الدفع بحكم العقل.

وهذا الضرر لا يخلو أمره من أن يكون ضمن محورين لا ثالث لهما:

١- أما ان يكون ما يخشاه المكلف بمستوى الأذية الدنيوية بحيث يلحق به ما لا يتحمل عادة أي بحسب طبيعة أمثاله كما لو أقصي من مرتبة ذات عنوان اجتماعي أو دخل مادي بما يكون خلوه منهما مؤشراً سلبياً عليه لدرجة الاتمهان أو الفقر ونحو ذلك مما لا يحتمل، وهنا يحكم العقل بالاحتياط ولا مجرى للبراءة في البين، فاذا حكم العقل فإنما حكم بمستويات وجوده كافة، وحيث أن الشارع المقدس هو خالقه وسيد العقلاء فلا شك في حكمه بالاحتياط، لحرصه الأكيد على أن يجنب الأفراد ما يلحق بهم الضرر الذي يتفادون الوقوع فيه، وبهذا اتضح وجود البيان ووصوله فلا يتكَلَّ عندئذ على قاعدة قبح العقاب بلا بيانٍ وأصلٍ لفرض وصوله ضمن الإدراك العقلي إياه.

٢- وأما ان يكون ما يخشاه المكلف وما يتحفظ منه بمستوى العقوبة الأخروية بحيث يخاف أن يناله عقاب يوم القيامة جراء ذلك، وهذا المقدار من التصريح بالسبب الباعث على الخوف يكفي في ردّ هذا الاحتمال وتطمين المكلف بأن ما يكون من الأوامر عائداً ليوم القيامة لم يكلف العباد بشأنه فعلاً، هذا بعد التنزل عن فعلية مثل هذه الأوامر وفعاليتها بالنسبة لمن هم في دار الدنيا والعمل

(١) الأصول العامة ص ٥١٥.

فعلاً؛ لأنّ تلكم الأوامر انما تتصل بدار الجزاء ولا ربط لأحديهما بالأخرى الا بمقدار اتحاد الموضوع مع اختلاف المتعلق فلا نتصور أنّ المكلف في الدنيا تتوجه له أوامر لا فعالية لها بمعنى لم تؤخذ في مرحلة الجعل والإنشاء على نحو العرض من الأوامر الاخرى التي تتصل بحال المكلف في الدنيا، بل قد أخذ الترابط بينهما طويلاً فاذا انتهى أمد حياة المكلف في الدنيا تبدأ مرحلة تعامله مع أوامر ذات طبيعة أخرى وعندها يحق له أن يخشى العقاب بينما لا يوجد مبرر له لو خشيه في حال عدم التوجه أصلاً.

ألا ترى أنّ المجازاة مترتبة على إنجاز التكاليف وأدائها، إذ لا معنى للمبادرة لذلك قبل أداء المكلف إلا لبعض الدواعي التي قد تستوجب ذلك بالنسبة لبعض الآمرين وإما بالنسبة للمولى الحق عز وجل فلا يعجل ذلك ولا أقل مما يتصل بموضوع العقاب لأن لموضوع الثواب بحثاً خاصاً به حيث تتصل المسألة عندئذ بسعة كرمه وعظيم إحسانه، وهو بحث يتعرض له في علم الكلام.

وعليه فلا موجب لهذا الاحتمال - العقوبة الأخروية - ليتوجه تكليف بموجبه وأنما هو محض توجس من المكلف، وهذا ما لا يستتبع جعلاً شرعياً، بل أن مجرد تصوره فضلاً عن الايمان به يوجب خدشة في حكمة المولى، لأنه لو أراد أن يحذر المكلف من عاقبة الأمر أفيسلك طريق التحذير بصورة التوعد بالعقاب على عدم الانتهاء عما نهاه عنه، حتى اذا ما خالف المكلف - من خلال فعله لما نهى عنه - فيستحق توعداً بعقاب آخر، وهكذا كل مخالفة تستتبع عقاباً إلى ما لانهاية وهذا ما يعرف اصطلاحاً بالتسلسل الذي لا يصح الانتهاء اليه والقبول به، فمن الطبيعي عندئذ أن يسلك المولى طريقاً غير هذا بما يؤكد أن هذا الاحتمال باطل لعدم إمكان التحذير.

فتبين أن البراءة العقلية أقوى مدركاً وأصلب قاعدة من أن تؤثر عليها قاعدة احتمال الضرر لعدم حاكمية العقل بالعدول عن موجب البراءة.

نعم، لو كان الامر مما يتعلق بالنفوس أو الفروج أو الأموال مما نعلم بحرص

الشارع على مراعاتها والاهتمام بشأنها بما لا يبيح للناس التجرؤ على انتهاكها والنيل منها بلاوجه حق فعندئذ يحسن الاحتياط تحفظاً على حصول تلك النتيجة المرادة والهدف المنشود لما لذلك من أثر كبير في حفظ المجتمع وتوازنه. كما يحسن الاحتياط في صورة اخرى وهي ما لو عسر على المكلف تأمين موقفه الشرعي كما في موارد الشبهات البدوية قبل تيسر آلية الفحص وما يعينه على الخروج عن عهدة التكليف المتوقع.

وحيث قد أشار سماحته إلى غموض نسبي في أداء المطلب فيحسن أن نشير إلى ذلك، حيث ورد في التقرير الاول لبحث المحقق النائيني: (ضرورة أن حكم العقل بلزوم دفع الضرر المحتمل يرتفع موضوعه بأدلة البراءة، لأن احتمال الضرر فرع بقاء التكليف بالاكثير، وبعد رفع الشارع التكليف عنه لا يحتمل الضرر حتى يلزم دفعه، سواء أريد من الضرر العقاب أو الملاك، فالبراءة الشرعية تكون واردة على حكم العقل بلزوم دفع الضرر المحتمل، بل البراءة العقلية ايضاً تكون واردة على الحكم العقلي فضلاً عن البراءة الشرعية، وقد تقدم تفصيل ذلك كله..)^(١).

ويبدو أنه يعني بذلك ماورد:

(وهذا الحكم العقلي الطريقي أو الموضوعي المستتبع للحكم الشرعي على طبقه يكون ... وارداً على البراءة العقلية، فانه يخرج المورد ... عن كون العقاب عليه بلا بيان، بل يكون ... العقاب عليه عقاباً مع البيان الواصل)^(٢). كما قد ورد في التقرير الآخر أن:

(حكم العقل بوجوب الدفع ... لم ينشأ عن ملاك الحرمة الواقعية على تقدير وجودها واقعاً حتى يكون متمماً لجعل الحرمة، بل هو ناشئ عن ملاك آخر واحتمال الضرر هو تمام الموضوع له، وحينئذ فحكم العقل بوجوب الدفع يستحيل أن يكون بياناً للحكم الواقعي وموجباً لوصوله بنفسه أو بطريقه واذا

(١) و(٢) فوائد الاصول ج ٤ ص ٥٤ وج ٣ ص ٢١٨ .

كان كذلك فيستحيل أن يكون وارداً على حكم العقل بقبح العقاب بلا بيان ورافعاً لموضوعه، ومع وجود موضوعه يستقل بقبح العقاب فيرتفع احتمال الناشي عن احتمال ملازمة العقاب مع مخالفة التكليف الواقعي مع قطع النظر عن ملاحظة الأحكام العقلية فلا محالة يكون وارداً على حكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل ورافعاً لموضوعه ومبيناً لعدم الملازمة بين العقاب ومخالفة الحكم الواقعي ما لم يكن واصلاً بنفسه ولا بطريقه..^(١)

وبعد التأمل لم يتضح وجه الربط بين مَنْ يسلمُ الورود ومن يعتبر القاعدتين منفصلتين عن بعضهما مورداً، فلعل سماحته يشير لذلك.

وقد أكد سماحته على أن البراءة العقلية وظيفة يقررها العقل لا حكم يستعلم من الشرع، جاعلاً ذلك من البديهيات بعد معرفة أن الرجوع إليها عند اختفاء الأحكام الشرعية ولذلك لا تعد من الاصول المحرزة، إذ (ليس فيها جنبه نظر للواقع ولا حكاية عنه. بل ليس فيها ما يكشف عن رأي الشارع حتى في هذا الحال لاستحالة ذلك، ومن هنا قلنا أنها وظيفة عقلية لا شرعية)^(٢).

ويكون بهذا قد اتضح أن الإنسان إنما يتفاعل مع ما يدور حوله بمقدار مبلغه من العلم، وعليه فما لم يعلم - ولو بطريق العلمي - لا يصدر منه أي تصرف ايجابي بما يؤدي بنا إلى أن عدم وصول البيان بعد الفحص المناسب الذي يثمر القناعة بالعدم يكون دافعاً للعقاب بحكم العقل حيث يستطيع المكلف أن يحتج بأنه لو كان ثمة خطاب لبان، وها هو قد بحث عنه فلم يتبين له شيء فينجو بذلك من اللوازم المترتبة.

وبعد هذه الجولة في أجواء البراءة العقلية علينا التعرف على الاحتياط العقلي ايضاً وذلك في الفصل الثالث.

(١) أجود التقارير ج ٢ ص ١٨٧.

(٢) الأصول العامة ص ٥١٨.

الفصل الثالث

الاحتياط العقلي

تقدم في مقدمة الفصل الثاني أنَّ الإنسان يُنَحِّي نَفْسَهُ عن مكامن الخطر التماساً للنجاة والخلص مما يسبب له احراجاً في مقام التنجيز وما يتبعه من مسائل، وأن هذا المنحى قد يؤدي به إلى سلوك طريق البراءة حيث يفتش عن الدليل بالطريقة المناسبة لذلك ومع ذلك لا يهتدي إليه.

كما قد يؤدي به إلى سلوك طريق الاحتياط حيث يدرك العقل أنَّ مَنْ يخالف التكليف يستحق العقاب فيكون الجو العام مفعماً بالتنجيز وهو ما لم يألفه المكلف في الفصل السابق حيث كان معتاداً على البراءة وما تعنيه من المعذرية.

وعليه فيكون محور الحديث في هذا الفصل تبيان معنى الاحتياط، وذلك في المبحث الأول على أن يتلوه الحديث عنه بحسب العرض الأصولي الاصطلاحي كما عرض سماحته وذلك في المبحث الثاني من دون تعرض لتأريخ النشأة حيث يمكن الاكتفاء بما سبق من عدم الحاجة لمثل هذا الموضوع فيما قبل عصر الشيخ الصدوق وأما ما بعده فلا أجدني مبالغاً بالقول بانعدام الإشارة أو محدوديتها الأبعد عصر الازدهار حيث أخذ الوحيد البهبهاني على عاتقه تأصيل المباحث الأصولية وتعميقها في الأذهان بما تستحقه.

نعم، كانت الأصول العملية تُدرَج - غالباً - في كتب مَنْ يعرف بالقدماء من الاصوليين ضمن دليل العقل.

كما يمكن القول بأنه حيثما يحتاج إلى البراءة يبرز الاحتياط كاحتمال قائم لدوران الأمر بين هذه الاحتمالات.

كما يمكن القول باكتفاء مَنْ لم يصرح بالاحتياط العقلي بما يذكر عادة بعنوان أصالة الحظر.

المبحث الأول

الاحتياط: استعمال ما فيه الحياطة، أي الحفظ^(١)، فإذا احتاط الرجل يكون آخذاً في أموره بالأحزم؛ حيث يطلب بذلك ما يوفر له الحماية بما يحقق معنى الإحداق به^(٢) وهو في كل الأحوال تعبير مجازي^(٣) عن تأمين السلامة والسير بالاتجاه الموصوف بالثقة، وما عدا ذلك فينتفي الموضوع والمفهوم للاحتياط. وحيث تحصل أن الاستعمال مجازي فيكون من الطبيعي تعدد الطريق ابتغاءً للسلامة وأخذاً بالأحزم ليكون طريقان كل منهما يؤمن السلامة. أحدهما: (حكم الشارع بلزوم الإتيان بجميع احتمالات التكاليف أو اجتنابها عند الشك بها، والعجز عن تحصيل واقعها مع إمكان الإتيان بها جميعاً أو اجتنابها)^(٤) من جهة ما ورد من الأمر بالتقوى أو النهي عن اتباع غير العلم أو الإلقاء في التهلكة قرآنياً^(٥) أو التحذير من الشبهات والأمر بالاحتياط روائياً^(٦) بما

(١) المفردات: ص ١٣٦ .

(٢) ظ / ابن منظور في لسان العرب ج ٧ ص ٢٧٩ .

(٣) ظ / الزبيدي في تاج العروس ج ٥ ص ١٢٣ .

(٤) الأصول العامة ص ٤٩٥ .

(٥) ظ / ماورد في آية (١٠٢) آل عمران وآية (١٦) التغابن وآية (١٩٥) البقرة وآية (٣٦) الأسراء.

(٦) ظ / وسائل الشريعة ج ١٨ - ص ١١٤ - ب ١٢ صفات القاضي ح ٩ - ص ١١٢ ، ح ٢ - ص ١٢٣ - ح ٤١

- ص ١٢٧ ح ٥٨ .

يستشف منه الانسجام مع دلالة الدليل العقلي من ضرورة الاحتياط فيما لا يؤمن معه الضرر بما يكون إرشاداً وتأكيذاً إلى:

الآخر: (حكم العقل بلزوم الخروج عن عهدة التكليف المنجّز اذا كان ممكناً)^(١).

وسنكتفي بما تقدم من الحديث عن الاحتياط الشرعي ليتركز الحديث لاحقاً عن الاحتياط العقلي بحسب المنظور الاصطلاحي.

(١) الأصول العامة ص ٥٢١.

المبحث الثاني

عُرِّفَ الاحتياط العقلي بتعريفات لا يهمننا التعرض اليها سوى ما عرّف به سماحته من أنه: (حكم العقل بلزوم الخروج عن عهدة التكليف المنجّز إذا كان ممكناً)^(١) حيث لوحظ في الاحتياط العقلي أنه عين حكم العقل بحسن العقاب على تقدير المخالفة ليتبين أنّ أصل موضوعه قائم على احتمال العقاب الموجب لرعاية التكاليف الشرعية والخروج عن تبعية التكليف فتبدأ مرحلة البحث عن الوظيفة العقلية حيث تنتضب الرؤية أمام المكلف فلا يميز تكليفه الشرعي، ولأجل أن ينأى بنفسه عن أن تطاله العقوبة يبحث عما يقرّره العقل ليكون بذلك موافقاً لحكم العقل بتنجز التكليف ومبتعداً عن العقوبة وما تمثله من سلبية يخشاها.

وقد لاحظ سماحته فيما عرّف به الاحتياط العقلي أنه إن اقتصر فيه بلاضافة قيد الإمكان، فسوف يشترك الأمر بين حكم العقل بذلك الوارد في كل من الاحتياط والتخيير فلا يكون التعريف مانعاً عن الأغيار، فبحث عما يطرد الأغيار فأضاف قيد الإمكان؛ حيث يفترقان في صورة إمكان الجمع وعدمه، مضافاً إلى أنّ التعريف لو لم يقيد بالإمكان لكان انتساب الفعل للشخص قهرياً انطباقياً لا بمحض الإرادة والاختيار، بينما قد تقدم في المبحث الأول الإلماع إلى العنوان

(١) الأصول العامة ص ٥٢١.

الارادي الاختياري، حيث عرّف الاحتياط - بما هو بغض النظر عن انقسامه - بأنه استعمال ما فيه الحيطة، فصار لازماً إضافة الامكان ليتحقق مفهوم الاحتياط، وإن كان يمكن القول بالاستغناء عن ذلك من خلال افتراضه أساساً بما يغني من التنصيص عليه، نعم، يبقى ذكره صريحاً أسدّ، وقد تعودنا من سماحته اختيار الأسدّ لفظاً ومعنى.

ثم أنه قد أشار إلى أنّ هذا التعريف مما يشمل:

حالة الشك المجرد قبل تصدي المكلف للبحث عن الحكم والفحص عنه.
وحالة علم المكلف الإجمالي بتوجه تكاليف يلزمه الخروج عن عهدها والتخلص من مسؤوليتها فعلاً أو تركاً، وحالة علمه التفصيلي بتوجه تكليف معين جنساً مع الجهل بنوعه، أو معين بنوعه مع الجهل بفصله.
فانه - والحالة هذه - يلزمه اتخاذ موقف معين إزاء توجه هذا التكليف الذي لم يسعفه الحظ في تشخيصه دفعاً للضرر المحتمل الموجب للوقوع في المخالفة.

ثم ذكر أنّ الدليل على هذا الحكم العقلي هو ادراك العقل لتوجه التكليف بما يحتم الامتثال بعد البيان والبلوغ ولو أدى ذلك إلى الاتيان بالمحتملات الممكنة كافة لامتناع التكليف بالامتنعة.

كما نوّه سماحته إلى أنّ الدليل على الاحتياط العقلي في الحالة الأولى حيث لم يتبين الأمر للمكلف إنما هو دفع الضرر المحتمل لعدم وجود المؤنّ بما يبقى احتمال التكليف فعلاً بحسب الإدراك العقلي، وعندها يلزم الخروج عن عهدة التكليف يقيناً.

أما الدليل على الاحتياط العقلي في الحالة الثانية فهو مبتن على مسلكين لا ثالث لهما في أصل نهوض الدليل على قابلية العلم الاجمالي لتنجيز التكليف.

أحدهما: كون العلم الإجمالي يتمتع بالاهلية المستقلة للكشف عن الواقع بما يؤهله لأن يكون علة تامة للتنجيز ولا يغض منه كونه متصفاً بالإجمال بعد

افتراض كونه علماً حيث يكون العلم بما يعنيه من البيان من قبل المولى والبلوغ لدى المكلف هو المناط في التنجيز وعدمه؛ لأن الجاهل القاصر معذور. ولا يتصور على هذا المسلك إمكان جعل الشارع للمرخص في الترك أو الفعل بحسب ما تقتضيه الحالة بما يؤدي إلى الإعفاء؛ لأن ذلك موجب للتوريط بالمعصية يقيناً أو احتمالاً.

والآخر: كون العلم الاجمالي عنصراً مهماً في عملية تنجيز التكليف أو عدمه لكنه لا يرقى إلى درجة التأثير التام بما يساوق مرتبة العلة التامة لافتقاره في عملية تأثيره إلى انتفاء الموانع وارتفاع العوائق، كما لو كان مرخص في البين بما يربك عملية الاقتضاء وفعالية ذلك العلم الاجمالي ليوحد الداعي في نفس المكلف للامتثال، وعندها فلا يتم التكليف.

وفي هذا المسلك يمكن تصور جعل الشارع للمرخص لكن لا في تمام الأطراف تفادياً من إشكال التوريط في المعصية حيث لا يعقل صدور الأمر من المولى الحكيم بتلك الصورة التي أوجت بلزوم الامتثال ثم يتحلل من ذلك كله بالترخيص حيث يكون ذلك خُلف إرادته، ومجرد القبول بذلك يؤدي إلى القول بالعبثية، ولو افترضنا أن المرخص يكون في بعض الأطراف فلا يخلو اما ان يكون في طرف معين دون آخر، وهو من الترجيح بلا مرجح؛ حيث تكون الأطراف كافة بملاك من الأهمية واحد أو متقارب، وأما أن يكون في طرف دون آخر من دون تحديد، وهو في حكم الملغى؛ حيث لم يؤثر الترخيص شيئاً يذكر. تبقى الإشارة إلى أنه لوحظ في الطبعة الاولى من هذا الكتاب ص ٥٢٦ وجود سقط في العبارة ولا يبعد أن يكون مطبعياً حيث ورد قوله: (وجعله في بعض الاطراف دون ترجيح بلا مرجح) والصحيح هو (وجعله في بعض الاطراف دون بعض ترجيح بلا مرجح).

كما يلاحظ أن سماحته قد اكتفى بعرض المسألة عرضاً علمياً من دون أن يتحف القارئ بما استقر عليه رأيه العلمي من اختيار أحد المسلكين.

ثم انه قد عرض لبيان الفرق بين مقامي الثبوت والإثبات مبيناً عدم الجدوى في ذلك التفريق لتبعية الإثبات لسابقه، وللعلم بعدم الشمول؛ حيث يلزم التكاذب في بعض الأطراف؛ لأن دلالة الدليل على وجود الحكم في طرف يلزم منها عدمه في الطرف الآخر، لفرض العلم بعدم التعدد بل هو حاصل بوحدة الواقعة.

ثم بين أن أدلة الأمانة بما تقتضيه من جعل الشارع الحجية بإزائها حيث تصلح لرجوع الجاهل اليها عند فقد الدليل لما فيه من الحكاية عن الواقع ولو حكماً، بمعنى الحكاية المجعولة كالبيئة أو خبر العادل أو الشهرة أو الإجماع المنقول ونحوها مما أمضاها الشارع متعبداً الجاهل بها بما يجعلها حجة في مقام التنجيز والتعذير - قد بين أن هذه الأدلة - ليس بصدد البيان لجميع الاطراف بل إذا تمت أمارية شيء كالبيئة على شيء بعينه فقد دلت بالدلالة الالتزامية على العكس والخلاف في المقابل وإلا لزم تكاذب البينتين أو اجتماع النقيضين وعندها لا تنفع المحاولات التالية:

١- التبرع بجعل الحجية بجانب إحدى الأمارتين بعينها لأنه من الترجيح بلا مرجح وهو مالا يستساغ في حدّه.

٢- جعلها عائمة غير مختصة بإحدى الأمارتين لتكون الحجية بإزاء الكلي الذي ينطبق على كل منهما؛ لأن ذلك يترك المشكلة عالقة، والمقام يقتضي ابتغاء الحل.

٣- جعلها بإزاء إحدى الأمارتين بنحو القضية بشرط لا عن الاقتران بالأخرى، بما يعني أن أحدهما حجة ما لم تقترن بالأمانة الأخرى؛ لأن ذلك من الإطلاق الذي لا يعقل في المقام لأدائه إلى جعل الحجية فيهما معاً، وهذا ما يواجهه:

أ- العلم باختصاصها بوحدة دون الأخرى فيكون خُلفاً.

ب- عدم تحديد الحجية بإزاء ماهي حجة واقعاً، بينما يطلب في أمثال المقام تشخيص الحجة عن اللاحجة لغاية الاتباع تفادياً من الوقوع في محنة العقاب

حيث ينشط احتماله، لما تقدم من أن وجوب الاحتياط عقلاً من جهة مراعاة العقل للتكاليف الشرعية وما تفرضه من مراعاة لمقام العبودية.

ج- عدم إمكان تصور الإطلاق لعدم إمكان التقييد أصلاً في المقام؛ لأن التقابل من قسم تقابل الملكة وعدمها.

كما بين أن الأصل رافع لحيرة المكلف، حيث يجعل لمن يجهل حكمه الشرعي ليكون معيناً له على ذلك توصلاً للمعذرية المنشودة من دون تكفل بالكشف عن الواقع ولو نسبياً.

وقد خلص إلى أن الأمانة لا معنى لجريانها في أطراف العلم الإجمالي لإفضاء ذلك إلى التكاذب؛ حيث أن الدليل على صلاحية كل طرف من أطرافها لوجود الحكم فيه دال بالدلالة الالتزامية على نفيه في الطرف الآخر مالم يفترض تعدد الواقعة الذي هو عكس فرضنا، وقد اتضح مما سبق عدم جدوى جعل الحجية في إحدى الأمارتين دون الأخرى أو في إحدى الأمارتين غير المعينة أو تقييدها بعدم ارتكاب الطرف الآخر لانتاج ذلك التخيير، مما يعني جعل الحجية بإزائهما معاً.

وقد فصل بين الأصول التي يمكن جعل الشارع لها لرفع حيرة المكلف بين ما توافق مؤدى العلم الإجمالي فتجري في جميع الأطراف، وما كانت على خلاف مؤدى العلم الإجمالي.

١- فأما أن يكون الحكم المعلوم الزامياً فيراعى في ذلك ترتب مخالفة عملية من جراء جريان الأصول في جميع الأطراف أو عدم ترتبها، فإن ترتبت فلا تجري لإفضاء ذلك إلى الإذن بالمعصية وهو ممتنع عقلاً فضلاً عن أدائه إلى نقض الغرض الذي يُجل عنه العقلاء فضلاً عن سيدهم، وإن لم تترتب كما في دوران الأمر بين محذورين كالوجوب والحرمة فوافق سماحته من استظهر عدم المانع من الجريان لعدم ترتب اللازم الباطل وهو الأذن بالمعصية وإن استلزم ذلك المخالفة العملية لجريان أصليين معاً فيكون المكلف في سعة من الإلزام بل يؤمن

بإباحة ذلك ظاهراً له وهو ما قد يفهم بالحالة المعاكسة لمؤدى العلم الإجمالي، ولكن حيث لا يؤدي إيمانه بذلك إلى تكذيب المعصوم فلا محذور فيه.

٢- أو أن يكون ذلك الحكم المعلوم غير إلزامي فإذا كان جريان الأصول مثمراً لحكم إلزامي، فاستظهر عدم المحذور؛ لعدم الإفضاء إلى اللازم الباطل المتقدم، بل ترقى سماحته إلى القول بعدم المانع من اكتفاء الشارع المقدس بالاحتياط فيما يحتمل بحسب طبيعته الترددية الألزام وغيره.

ثم بين أن بعض أطراف العلم الإجمالي قد يتميز بما يوجب اختصاصه بجريان الأصل فيه دون سواه وعندئذ ينحل العلم الإجمالي ويجري الأصل أ- كما لو تعذر بعض الأطراف بما يوجب تميزه عما سواه فيمكن إجراء الأصل عن عدم التكليف به ولو للزوم الحرج ونحوه.

ب- وكما لو أضطر المكلف إلى استعمال بعض الأطراف.

ج- أو لو أكره على ذلك.

د- أو لو انتفت القدرة على ذلك البعض بما يشكّل في المجموع العام في هذه الاحتمالات كلها تعذراً فعلياً عن اتصاف المكلف بوصف التكليف وقتئذ، فينحل العلم الإجمالي بشكل طبيعي؛ حيث يتضاءل إلى درجة الشك فتسبح الفرصة تماماً لجريان الأصول بلا محذور.

ثم حكى عن المحقق النائيني إبداء الفرق بين الأصول الإحرازية وغيرها.

١- فالأصول الإحرازية هي تلكم الأحكام الذي لوحظ في مقام جعلها الواقع كالاستصحاب وأصالة الصحة وقاعدتي الفراغ والتجاوز، وأنها لا تجري في أطراف العلم الإجمالي إذا خالفت مؤداه؛ حيث يلزم نحو من التعاكس في السير التصاعدي نحو الواقع، كما هو شأن هذه الأصول، بينما قد يكون بعض تلك الأطراف على خلاف الواقع. وقد أيده في ذلك ودافع عن وجهة نظره بعدما استنبطها من بعض مبانيه القائمة على الاستفادة مما ورد في اعتبار الأصول التنزيلية التي تحاول رؤية أحد طرفي الشك بمنظار الواقع لتنتهي بذلك مشكلة

المكلف المتحير الشاك.

وكانت لائحة دفاعه عن وجهة نظر المحقق (هو امتناع جعل الشارع في مقام الثبوت حجية الأصول التنزيلية في جميع الأطراف مع انتهائها إلى طلب اعتبار غير الواقع واقعاً مع حضور الواقع لدى المكلف بالوجدان ... فالمحذور إنما هو في صدور الجعل المستوعب لجميع الأطراف منه وهو عالمٌ بانتهائها إلى طلب اعتبار غير الواقع واقعاً حتماً لا في إباء الأدلة عن شمولها جميعاً للتكاذب)^(١).

ثم أولى عنايته لموضوع الشبهة بقسميها المحصورة وغير المحصورة حيث تعددت تحديدات الأعلام لها، ولما لهذا الموضوع من شأن عملي يحتاجه المكلف في حياته اليومية، فما لم تتضح المعالم التي من شأنها تحديد كل قسم من هذين القسمين لما أمكن ترتيب الأثر الشرعي على ذلك.

وقد خص ثلاثة مما حُدّت به الشبهة غير المحصورة بالذكر؛ لكونها منسوبة إلى ثلاثة من أعلام المدرسة الأصولية الامامية اتسمت جهودهم بالأصالة والتجديد، فضلاً عما يمثلونه من أعصر متعاقبة تمثل مراحل ثلاث: الاستاذ والتلميذ وتلميذ التلميذ، بما أثمروه من أفكار ساعدت كثيراً على تطوير الفكر الأصولي، وما زالت جهودهم وأفكارهم مورداً للدرس والتدارس بما يجعلها، بل يجعلهم موضعاً للتقدير والإكبار، وكونها محوراً تدور حوله بقية التحديدات كما احتمل سماحته^(٢)، - وبهذا يصح ما تقدم في التمهيد من الإلماع إلى ان الاختلاف يكاد أن ينحصر في طريقة المعالجة أو العرض حيث يُتبنى رأيٌ ويُدعم بطريقة استدلال أخرى - نعرض لها وهي:

١- (أن تكثر أطرافها كثرة يعسر معها العد)^(٣) كنسبة الواحد إلى الألف،

وقد احتمل تبعاً لاستاذة الشيخ الحلي (ت ١٣٩٤ هـ) الذي لم يستبعد اتحاد هذا

(١) الأصول العامة ص ٥٣٠.

(٢) م. ن ص ٥٣٣.

(٣) م. ن.

التحديد مع ما ذهب اليه الشيخ الانصاري حيث قال:
(أنّ غير المحصور: ما بلغ كثرة الوقائع المحتملة للتحريم إلى حيث لا يعتني
العقلاء بالعلم الاجمالي الحاصل فيها)^(١).
إلا أنه يمكن التأمل في ذلك، اما من خلال:

أ- قول الشيخ الانصاري نفسه من أن (هذا غاية ماذكروا أو يمكن أن يُذكر
في ضابط المحصور وغيره ومع ذلك فلم يحصل للنفس وثوق بشيء منها،
فالأولى الرجوع في موارد الشك إلى حكم العقلاء بوجوب مراعاة العلم الاجمالي
الموجود في ذلك المورد)^(٢).

ب- أو فعل الشيخ الحلي حيث عدّ في الأول ما لم يستبعد نسبته للشيخ
الانصاري ثم أردفه في الثاني بما صرح بنسبته إلى الشيخ، والتعدد يعني
المغايرة ولو في الجملة، ولكن على كل حال قد تسالموا على تلك النسبة بينما قد
تبين منه في الجملة المذكورة آنفاً عدم وثوقه بذلك بما يصلح لأن ينسب اليه،
ولعل المبرر له أنه قد أتى على استعراض الآراء بما لا يمكن نسبة بعضها اليه
ولاسيما وأنه مثّل لها وناقشها كلها بما يؤكد عدم تفاعله معها إلا بمقدار العرض
والمناقشة.

نعم، لا يستبعد أن ينسب هذا التحديد للسيد الطباطبائي (محمد كاظم بن
عبد العظيم (ت ١٣٣٧ هـ) ولو من خلال التمثيل بنسبة الواحد إلى الالف، وان أمكن
القول بالتزامه^(٣) بما ينسب للشيخ الانصاري.

٢- (أنّ الميزان في كون الشبهة غير محصورة عدم تمكن المكلف - عادة -
من المخالفة القطعية بارتكاب جميع الاطراف ولوفرص قدرته على ارتكاب كل
واحد منها)^(٤)، وهذا التحديد الذي ورد في تقارير محاضرات السيد الخوئي

(١) و(٢) الرسائل ص ٢٦١- ٢٦٢.

(٣) ظ: كتاب دليل العروة الوثقى ج ١ ص ٢٠٤.

(٤) الأصول العامة ص ٥٣٣.

(ت١٤١٣هـ)^(١) يعبر عن وجهة نظر المحقق النائيني الذي يقول: (والأولى أن يقال أن ضابط الشبهة الغير المحصورة هو: أن تبلغ أطراف الشبهة حداً لا يمكن عادة جمعها في الاستعمال من أكل أو شرب أو لبس أو نحو ذلك، وهذا يختلف حسب اختلاف المعلوم بالاجمال)^(٢).

وكان مقتضى مراعاة التسلسل الزمني أن يتدرج بذكر تحديد الاستاذ ومن بعده تلميذه المباشر ومن بعده تلميذ التلميذ، وهذا ما يؤكده بعض السياقات العلمية المعمول عليها في المعاهد ولا سيما الاكاديمية إلا ان سماحته اختار تقديم هذا الرأي ليذكر من بعده الرأي الذي يدعمه ويرتضيه لتنظم بذلك سلسلة الحديث ولئلا يطول الفصل بين الرأيين الثاني والثالث.

٣- (أن يكون بعض الاطراف خارجاً عن محل الابتلاء أو تكون الأطراف مما يعسر مخالفتها جميعاً أو يكون المكلف مضطراً إلى بعضها)^(٣)، وهذا إلى الرأي أقرب منه إلى التحديد المنطقي، حيث ينسب هذا الرأي إلى المحقق الخراساني الذي لم يقتنع بما ذكر من تحديدات، حيث صرح بأن (.... ما قيل في ضبط المحصور وغيره لا يخلو من الجفاف)^(٤) بل يرى (أنه مع فعلية التكليف المعلوم لا تفاوت بين أن يكون أطرافه محصورة وأن يكون غير محصورة، نعم، ربما يكون كثرة الأطراف في مورد موجبة لعسر موافقته القطعية باجتنب كلها أو ارتكابه او ضرر فيها أو غيرهما مما لا يكون معه التكليف فعلياً بعثاً أو زجراً فعلاً وليس بموجبة لذلك في غيره كما أن نفسها ربما يكون موجبة لذلك ولو كانت قليلة في مورد آخر فلا بد من ملاحظة ذاك الموجب لرفع فعلية التكليف المعلوم بالإجمال أنه يكون أو لا يكون في هذا المورد أو يكون مع كثرة أطرافه وملاحظة انه مع

(١) ظ : دراسات في علم الاصول ج٣ ص ٢٨٠، وأيضاً مصباح الاصول ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٢) فوائد الاصول ج ٤ ص ٣٨.

(٣) الأصول العامة ص ٥٣٤ .

(٤) متن الكفاية المطبوع ضمن كتاب حقائق الاصول ج ٢ ص ٢٠٦ .

أية مرتبة من كثرتها كما لا يخفى^(١).

ولعل القول بعدم انسجام هذا الرأي مع التحديدين السابقين من حيث الموضوع والحكم، غير بعيدٍ عن الصواب، أما الموضوع فلامتيازهما عليه بأعطاء الضابطة التي يمكن قياس الأفراد كافة عليها دونه.

ولكن يمكن أن يُبتغى العذر في ذلك بأنه قد عبر بكلمة (تحديدات) دون كلمة (حدود)، والتحديد أعم من أن يكون بالحددين التام أو الناقص أو الرسمين التام أو الناقص حيث يطلب فيه الكشف ولو النسبي عما يراد توضيحه، إلا أن تفهم المرادفة بين التحديدات والحدود لافتراض عدم امكان الكشف حتى النسبي منه ما لم تستخدم الحدود.

وعلى كل حال، فقد قال سماحته عن هذا الثالث بأنه (قد تبنى صاحب الكفاية هذا الرأي وجلّاه وأكد عليه اساتذتنا الأعلام، وهذا الرأي وإن انطوى على انكار الشبهة غير المحصورة لشموله حتى للشبهة ذات الطرفين إذا كان واحداً منهما خارجاً عن محل الابتلاء...) ^(٢).

ويبدو انه يعني ببعض اساتذته الأعلام السידين الحكيم والخوئي والشيخ الحلي ^(٣).

يبقى لنا حق التساؤل عن موقع الخبر للجملة الاسمية التي صرح بالمبتدأ بقوله: (وهذا الرأي) ثم انصرف إلى بيان الجملة الاعتراضية ومن بعد ذلك التعليل مع انه لم يخبر عنه!؟

ولا يستبعد أن يكون الخبر من قبيل (سديد) أو (متين) ونحوهما مما يشعر بارتضائه ويفصح عن موقفه تجاه هذه القضية، وحيث أن لكل شيء آفة، فلعل

(١) متن الكفاية المطبوع ضمن كتاب حقائق الاصول ج ٢ ص ٣٠٥.

(٢) الأصول العامة ص ٥٣٤ يشار الى نصب أسم كان (إذا كان واحداً...) وحقه الرفع فلاحظ.

(٣) ظ/ كلاً من المستمسك ج ١ ص ٢٤٦ والدراسات ج ٣ ص ٢٨٢ + المصباح ج ٢ ص ٣٧٦، ودليل

العروة ج ١ ص ٢٠٩.

هذه من آفات الطبع، أو نتيجة انشداذه الفكري إلى الموضوع فاسترسل بتوجيه غرض اساتذته الاعلام مؤثراً ذلك على الإخبار عن رأيه بما يدعمه.

ثم خلاص سماحته إلى:

١- عدم الجدوى في هذا التقسيم الثنائي للشبهة.

٢- عدم احتفاظ العلم الاجمالي بقابليته التجيزية، فتسميته عندئذ بالعلم لا تخلو من تجوُّز ومسامحة.

٣- عدم ارتباط بعض المسائل التي عادة ما تبحث في موضوع دوران الأمر بين التعيين والتخير، بالمطالب الاصولية حيث يتسم الكثير من تلك المسائل بالطابع الفقهي، فيتمحض موضوع دوران الأمر بين التعيين والتخير لجعل الحجية لبعض الأحكام الظاهرية بالبحث الاصولي، حيث يكون المرجع هو الاحتياط ترجيحاً لجانب التعيين المحتمل.

ثم ختم مبحث الاحتياط العقلي ببيان أن الاحتياط في هذا المقام وظيفة شخصها العقل تحرزاً من المخالفة وتحريراً للموافقة من دون أن يكون في البين نوع كشف عن الواقع الشرعي، بل ولا تشريع لوحظ فيه أمثال المقام للزوم التسلسل جراء إثبات الجعل الشرعي من خلال رجوعه إلى استحقاق العقاب أو عدمه.

وعلينا الآن التوجه نحو الفصل الرابع للتعرف على التخيير العقلي.

الفصل الرابع

التخير العقلي

سبق القول بأنَّ الإنسان يسعى إلى التعرف على ما ينجّيه ويخلصه من تبعات التكليف، ولذا يسلك عدة طرق يبحث من خلالها عن الدليل أو المعذّر، وقد تقدم البحث حول طريقين وهما: البراءة والاحتياط العقليان، وسيتمحض البحث في هذا الفصل حول الطريق الثالث الذي هو التخير، حيث يعتمد المكلف عند فقدان الدليل عندما يدور الأمر بين محذورين لا سبيل إلى الإعراض عنهما معاً، ولا مسوغ للارتطام بهما معاً؛ حيث يخشى عاقبة إهمالهما معاً كما يخشى من يرتطم عدم القدرة على الخروج^(١)، ولذا نجده يتفادى ذلك بالبحث عن الوظيفة العقلية بعد أن أعياه التعرف على الحكم الشرعي.

وسيكون محور الحديث في هذا الفصل تبيان معنى التخير وذلك في المبحث الاول على أن يتلوه الحديث عنه بحسب العرض الاصولي الاصطلاحي الذي عرضه سماحته ليكون ذلك في المبحث الثاني.

ويبدو أن ما عُرِضَ من أسباب في الفصل السابق لعدم التعرض لتأريخ النشأة آت هنا.

(١) ظ / الصحاح مادة رطم .

المبحث الأول

التخيير مصدر أو اسم مصدر للفعل المضَعَّف خيَّر يخيِّر فهو مخيِّر ومخيِّر على وزان باب التفعيل، وانما ردّد بين المصدر وأسمه اشارة إلى ما عليه البعض من انكار وجود أسم المصدر حيث لا يرى فرقاً - أو يهمله - بين أصل الحدث والأثر الحاصل منه.

وعلى كل حال، فالتخيير (ترديد الأمر بين شيئين ولا ... يكون إلا بين ممنوعين في الأصل)^(١) بما يقرب كون معناه: إنتقاء المخيِّر ما يراه خيراً ونبذ ما لا يراه كذلك؛ حيث أن (أصله العطف والميل)^(٢)، فكأنه يعطف نحو ما يصطفيه ويميل اليه بما يفصح عن رغبته في ما اختاره، وتوجهه النفسي اليه، لادراكه عدم امكان التخلي التام عنهما فلا بدله من التحلي والرضا بأحدهما.

وبهذا لا يعسر تصوير المشاكلة بين هذا المعنى للتخيير وما استعمل فيه اصطلاحاً؛ إذ يجد الفرد نفسه بين أمرين لامناص له عن الوقوف بإزاء أحدهما والتزامه ليكون مخلصاً من ترتب التبعات عليه، ورافعاً للحيرة التي يعانيتها في مثل هذه المواقف.

وبعد هذه الاشارة الى المعنى اللغوي من خلال الجذر الذي تفرعت منه

(١) كليات ابي البقاء ص ٣٢.

(٢) مقاييس اللغة ج ٢ ص ٢٢٢ .

الاستعمالات لهذه المفردة العربية يصح أن تنتقل إلى المبحث الثاني لتتعرف على التخيير العقلي خاصة، حيث يتركز موضوع البحث عن مراحل تشخيص الوظيفة العقلية، وإلا فقد يكون الباعث نحو التخيير مما ينتسب إلى الشرع ليكون وظيفة شرعية ولا يرقى إلى مستوى الحكم الشرعي حيث (لا يكشف عن وجود مصلحة في متعلق الجعل ليكون من سنخ الأحكام وإنما جعل لرفع الحيرة فقط)^(١) ولا سيما و(أن أدلة التخيير... بين صحيح لا يدل بمضمونه ودال لا يصح سنداً فهي لا تنهض باثبات ما سيقى له، على أن الحق يقتضينا أن نسجل أن القائلين بالتخيير لم نعرف لأحد منهم فتوى فقهية مستندها ذلك وربما وجدت في الموسوعات وضيعها علينا نقص الفحص)^(٢).

(١) الأصول العامة ص ٥٠٥.

(٢) الأصول العامة ص ٥٠٨.

المبحث الثاني

عرف سماحته التخيير العقلي بأنه: (الوظيفة العقلية التي يصدر عنها المكلف عند دوران الأمر بين المحذورين - الوجوب والحرمة - وعدم تمكنه حتى من المخالفة القطعية)^(١) ليتبين أن المكلف يواجه تكليفاً بلزوم استيفاء ملاك يقوم في طرفي التخيير لا يتمكن المكلف من الجمع بينهما ليجب عليه الاحتياط بذلك ولذا يصح القول بأنَّ المكلف يفتقر إلى ما يعينه على التمييز بين مرجحات الفعل أو الترك ليأخذ بهذه ويدع الأخرى، بل يبقى الأمر مضرباً بالنسبة إليه حيث يقطع بعدم إمكان الموافقة القطعية أو المخالفة القطعية، ولذا فيسعى إلى ما يكون معيناً له من خلال امتثال أحدهما ليسقط الآخر بالتالي، ولا يجديه نفعاً أن يهملهما معاً لما في ذلك من تحقيق للمخالفة القطعية المستتبعة للعقوبة.

وقد ألمح سماحته إلى ما ذكره الأصوليون من فروض متعددة لا ينطبق على ما عُرِّف به التخيير العقلي سوى فرض واحد وهو كون الواقعة واحدة ولم يكن التكليف مما تشترط فيه القربة.

وقد اقترح تبديل تسمية (التخيير العقلي) بالتخيير التكويني موافقاً أو متابعاً في ذلك المحقق النائيني حيث ارتأى ذلك من قبل حيث قال: (فالتخيير العقلي في باب دوران الامر بين المحذورين إنما هو من التخيير التكويني حيث أن

(١) الأصول العامة ص ٥٤١ .

الشخص لا يخلو بحسب الخلقة من الاكوان الاربعة...^(١) الاجتماع، الافتراق، الحركة، السكون، فإذا ما كان كذلك بنحو ما نعة الخلو أنتج بوضوح أن عملية التماس الوظيفة العقلية وتشخيصها لم يكن خاضعاً لتأثير أحد ودلالاته بأمر أو نهى وإنما يتصرف الفرد تلقائياً فيختار أحدهما لأنه لا بد له من الاتصاف بفعل أو ترك، وإن كلاً منهما اذا اصطفاه المكلف فقد فعله وترك غيرهِ.

وإنّ هذا الاقتراح لهو خطوة موفقة تجاه تحقيق مبدأ السلامة اللغوية والاستعمالية لتكون التسميات حتى الاصطلاحية منها أكثر تأصلاً لتُفرغ عن معناها الصحيح ولا تكون مجرد دلالات رمزية تفتقر إلى عامل القوة المشار إليه.

وقد أنصف مستعملي مصطلح (التخير العقلي) ببيان (أن العقل بعد أن يسد جميع منافذ الأقوال السابقة ولم يبق إلا هذا المنفذ فإنه لا بد أن يوجه الإنسان إلى سلوكه بالذات)^(٢) فيكون من المقبول تسمية التخير بالعقلي لدلالة العقل الإنسان على سلوك هذا المنفذ، والذي أشار اليه فيما أختاره من الأقوال وهو التخير بين الوجوب والحرمة عقلاً مع عدم جريان شيء من القواعد الشرعية فيها وهو القول الخامس مما ذكره والذي أختاره من قبل المحققان النائيني والعراقي^(٣).

ويحسن أن نعرض للأقوال الأربعة الأخرى وهي:

القول الأول: جريان البراءة عن كل منهما عقلاً وشرعاً، واختاره السيد

الخوئي^(٤).

القول الثاني: تقديم جانب الحرمة على جانب الوجوب تأصيلاً لقاعدة (دفع

المفسدة أولى من جلب المصلحة).

(١) فوائد الأصول ج ٣ ص ٤٤٥ .

(٢) الأصول العامة ص ٥٤٢ .

(٣) فوائد الأصول ج ٣ ص ٤٤٩ + مصباح الأصول ج ٢ ص ٣٢٨ ، المقالات ص ٨٢ .

(٤) دراسات في علم الأصول ج ٣ ص ٣٢٧ + مصباح الأصول ج ٢ ص ٣٢٨ .

القول الثالث: الحكم بالتخيير بينهما شرعاً.

القول الرابع: التخيير بينهما عقلاً مع الرجوع إلى أصالة الاباحة الشرعية، وأختاره المحقق الخراساني معللاً ذلك بـ (عدم الترجيح بين الفعل والترك وشمول مثل (كل شيء لك حلال حتى تعرف أنه حرام) له)^(١).

ثم أنّ المستقرب للآراء الاصولية ولاسيما بلحاظ ما عرضه الشيخ الانصاري يمكنه أن يعدد الأقوال إلى تسعة حيث ذكر في مبحث العلم الاجمالي من المقصد الأول: القطع، وفي مبحث التخيير من المقصد الثالث: الشك، ما يوحي بالتعدد حيث ذكر في المورد الأول المشار اليه أنه (وإن اختلفوا بين قائل بالتخيير وقائل بتعيين الأخذ بالحرمة، والانصاف أنه لا يخلو عن قوة..^(٢)) لكنه قال في المورد الآخر المشار اليه : (فالأقوى في المسألة التوقف واقعاً وظاهراً)^(٣).

وبهذين القولين قد ارتقى تعداد الاقوال إلى سبعة فاذا ما فرعنا من القول بالتفصيل بين اتحاد الواقعه وتعددتها ليرجع إلى البراءة في صورة الاتحاد ويخير ابتداءً في صورة التعدد، فترتقي إلى تسعة واذا ما اضفنا القول بالتخيير الاستمراري إما مطلقاً واما بشرط البناء عليه من الاول مع القول بالاباحة الظاهرية فترتقي إلى أحد عشر قولاً^(٤).

ولم يتبين - فعلاً - الوجه في عدم تعرض سماحته، بل وغيره من أساتذته الأعلام لرأيي الشيخ الانصاري ولاسيما وأن مقتضى مراعاة التدرج في العرض الاصولي للمسألة ذكر رأيه على كل حال، كيف وهو المجدد لعلم الاصول في عصره بما يترك بصماته واضحة، وإن أمكن عزو القول الثاني اليه حسب ما أشار اليه أولاً.

وقد بيّن سماحته الوجه في عدم جريان شيء من القواعد الشرعية بأنه

(١) متن الكفاية المطبوع ضمن كتاب حقائق الاصول ج ٢ ص ٢٧٤.

(٢) و(٣) الرسائل ص ٢١ و ص ٢٣٧ .

(٤) ظ: كتاب أوثق الوسائل ص ٣١٥ - ٣١٦ .

إذا قامت الأمانة على كل من الحرمة والوجوب فيعني ذلك التعبد بهما معاً وهما متناقضان فيستحيل، كما لا يمكن جعلها بإزاء أحدهما غير المعين لعدم جدواه في تشخيص متعلق التكليف، كما لا يمكن جعلها أيضاً بإزاء أحدهما المعين لأنه من الترجيح بلا مرجح، كما لا يمكن أيضاً الرجوع إلى الاستصحاب أو سواه مما يلاحظ فيه الواقع ليحرز حيث يعني جعل غير الواقع واقعاً ومنحه أحكامه وآثاره كافة، وهذا ما لا يتأتى في أمثال المقام، سواء أكان من خلال الرجوع إليه في كلا الموردين أو أحدهما غير المعين فضلاً عن المعين، كما لا يمكن الرجوع إلى الأصل الأولي في الأشياء أعني الحل؛ لاصطدامه بما أحرز من العلم الإجمالي بوجود حكم إلزامي في الجملة فلا يمكن إهماله والمصير إلى الأصل الأولي، كما لم يمكن المصير إلى البراءة الشرعية؛ لعدم جريانها إلا في محل يمكن وضع الإلزام فيه ليتسنى رفعه، وفي أمثال المقام مما يعلم إجمالاً بوجود الحرمة كيف يهمل ليصار إلى البراءة الشرعية؟!

ثم أشكل على ما ذكر في الدراسات^(١) من أن المولى قادر على جعل كل من الحرمة والوجوب منفصلاً عن الآخر ولا يلزم من ذلك جمع بين المتناقضين ليكون التكليف بالاحتياط بإزاء كل منهما بنحو الماهية بشرط لا عن الاجتماع فيمكن فعل أحدهما، - فأشكل - بعدم الوضوح، لأن الكلام في صورة دوران الأمر بين الحرمة والوجوب وهما مما لا يجتمعان، فكيف يتصور جعل المولى تكليفاً بالاحتياط بإزاء كل منهما؟ كما استحال جعله تكليفاً بالبراءة لاشتراكهما في عدم الإمكان، إذ ينبو كل من الحرمة والوجوب عن الاجتماع مع الآخر، وهذا أمر أساس يبتني عليه إمكان القول بالتمسك بحديث الرفع أو عدمه، فإن حديث الرفع ينفع لو لم يكن في البين مانع ثبوتي، وأما معه فلا يجدي الحديث، لأنه أشبه ما يكون بالسالبة بانتفاء الموضوع.

وقد أشكل أيضاً على ما ورد في الدراسات^(١) من أن الشارع قادر على الزام المكلف أما بالفعل أو الترك باعتبار مولويته التي تؤهله لرفع كلا الحكمين معاً أصلاً، وأن لم يكن متمكناً من الالتزام ظاهراً بهما معاً فكأنه - والحالة هذه - يملك أصل الجعل وإن لم يمكنه تفعيله في حق المكلف للمنافاة بينهما - فأشكل - بأن مجرد القدرة على أصل الجعل من دون إمكانية التفعيل في حق المكلف لالزامه بذلك غير مثمر مادام يستحيل امتثال المكلف كلياً منهما، ولا يجدي جعله بإزاء أحدهما غير المعين فضلاً عن المعين كما تقدم بيانه.

وبهذا ألغيت فعالية الأصول في مثل المقام فلا مفر من القول بالتخيير. ومن الدقة ما عبر به سماحته في قوله: (فالقول بإمكان الرجوع إلى بعض الأصول في الأطراف لا نملك توجيهه فعلاً)^(٢)؛ إذ يمكن أن يتجدد بعدئذ لقابلية الإنسان للإبداع والتطور.

ثم بيّن أن الرجوع إلى التخيير ما لم يكن دليل في البين يوجب إجراء أصل في بعض الاطراف بينما لو كان ثمّ دليل فيخرج الأمر عن كونه دائراً بين محذورين.

ثم خلاص إلى أن التخيير التكويني هو المتعين عند الدوران لعدم نهوض الأدلة التي سيقّت لإسناد الأقوال الأخرى حيث لامناص من رجوع المكلف إلى ما يرشده اليه عقله في أمثال المقام من وظيفة عقلية تيسر له السبيل ريثما يتبين له الحكم الشرعي جلياً ليمتثله.

وبهذا نكون قد واكبنا سماحته في عرضه لمراحل البحث عن الوظيفة العقلية وتلمسنا مواطن القوة من حيث وضوح الاداء لا استخدامه العبارات الجزلة التي تنتج وفور المعنى بما يعين كثيراً على انشداد القارئ سواء أكان طالباً حوزوياً أم غيره للمطلب الاصولي الذي عادة ما يوصف من قبل البعض - ولعله الكثير -

(١) الدراسات ج ٣ ص ٣٣٠.

(٢) الأصول العامة ص: ٥٤٣.

بالصعوبة أو الجفاف، وإن شئت فعبّر بالدقة، بما يبني حاجزاً يصعب اختراقه فيتهول أمره، ولكن لا أخاله يبقى مصراً على وصفه بعد أن يتوافر على عبارة صحيحة متينة تعلم الطالب أن ينتقي المفردات ويطوعها لا براز المعاني واضحة مفعمّة بالروح العلمية الأصولية، التي أن تعباً بها يكون مستعداً للتفاعل جيداً مع الدليل فيُحسن الاستدلال واقامة البرهان، وكل ذلك يعود بعائدة ضخمة على مستوى التحصيل العلمي ولاسيما الفقهي.

يبقى أن نشير إلى تمنّي أن لو عزز سماحته ما ينقله بذكر المصدر والمعلومات الوافية عنه ولاسيما وأن ذلك من المفردات الأصيلية في الحالة العلمية الكبرى التي عاش أجواءها، وحيث لم تسنح الفرصة له في ذلك فحبذا لو قام به من سعى أو يسعى إلى إخراج الكتاب اخراجاً جديداً قد يوصف بالتحقيق، وإن لم نجد لذلك أثراً في حدود ما اطلعنا عليه، ولكن يبقى الطموح في المستقبل لغرض التكامل، وفق الله تعالى الجميع له والحمد لله أولاً وآخراً.

مصادر البحث

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أجود التقريرات: السيد الخوئي تقريراً لبحث الشيخ النائيني نشریات مكتبة البوذر جمهوري طهران / ط ٢.
- ٣- الإحكام في اصول الأحكام: ابن حزم - مطبعة العاصمة - القاهرة.
- ٤- الإحكام في اصول الأحكام: الآملي - نشر المكتب الاسلامي دمشق - ١٤٠٢ هـ ط ٢.
- ٥- الأصول العامة للفقهاء المقارن: السيد محمد تقي الحكيم - دار الاندلس - بيروت - ١٩٦٣ ط ١
- ٦- أوثق الوسائل: الشيخ موسى التبريزي مطبعة مهر - قم.
- ٧- تاج العروس: الزبيدي منشورات مكتبة الحياة - بيروت.
- ٨- ترتيب اصلاح المنطق: ابن السكيت - نشر مجمع البحوث الاسلامية - مشهد، ١٤١٢ هـ ط ١.
- ٩- تمهيد القواعد: الشهيد الثاني - مكتب الاعلام الاسلامي - خراسان - ١٤١٦ هـ ط ١.
- ١٠- حقائق الاصول: السيد الحكيم - منشورات مكتبة بصيرتي - قم.
- ١١- دراسات في علم الاصول: السيد علي الشاهرودي الهاشمي تقريراً لبحث

- السيد الخوئي - مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي قم ١٤١٩.
- ١٢- دروس في اصول فقه الامامية: الشيخ عبد الهادي الفضلي - مؤسسة أم القرى - ١٤٢٠ هـ ط ١.
- ١٣- دليل العروة الوثقى: الشيخ حسن سعيد تقريراً لبحث الشيخ الحلي. مطبعة النجف - النجف ١٣٧٩ هـ.
- ١٤- الذريعة إلى اصول الشريعة: السيد المرتضى نشر دانشگاه - طهران.
- ١٥- ذكرى الشيعة: الشهيد الأول - مطبعة ستاره - قم ١٤١٩ هـ/ ط ١.
- ١٦- الرسائل: الشيخ الانصاري منشورات كتاب فروشي مصطفى، قم.
- ١٧- سفينة البحار: الشيخ عباس القمي - انتشارات كتابخانه - سنائي
- ١٨- شرح قانون العقوبات العراقي الجديد: د عباس الحسني - مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٧٢ ط ٢.
- ١٩- شرح المصطلحات الفلسفية: اعداد قسم الكلام في مجمع البحوث الاسلامية - مؤسسة الطبع والنشر في الاستانة الرضوية المقدسة ١٤١٤ هـ ط ١.
- ٢٠- الصحاح: الجوهري دار العلم للملايين - ١٤٠٧ هـ ط ٤.
- ٢١- عدة الاصول: الشيخ الطوسي - مطبعة ستارة - قم ١٤١٧ هـ.
- ٢٢- غنية النزوع: ابن زهرة (الجوامع الفقهية) انتشارات جهان طهران.
- ٢٣- الفروق اللغوية: ابو هلال العسكري - مؤسسة النشر الاسلامي - قم ١٤١٢ هـ.
- ٢٤- فوائد الأصول: الشيخ محمد علي الخراساني الكاظمي - مؤسسة النشر الإسلامي - قم ١٤١٧ هـ.
- ٢٥- الفوائد الحائريه: الوحيد البهبهاني - نشر مجمع الفكر الاسلامي - قم ١٤١٥ هـ.
- ٢٦- الكليات: ابو البقاء - مؤسسة الرسالة - ١٤١٩ هـ.
- ٢٧- لسان العرب: ابن منظور - نشر أدب الحوزة - قم ١٤١٥ هـ.

- ٢٨- مبادئ الأصول : العلامة الحلي - مكتب الاعلام الاسلامي - قم ١٤٠٤ هـ
ط ٣
- ٢٩- محاضرات في اصول الفقه: ابو زهرة - معهد الدراسات العربية - ١٩٥٦
م.
- ٣٠- المحصول في اصول الفقه: الرازي - مؤسسة الرسالة بيروت - ١٤١٢ هـ
ط ٢
- ٣١- مختصر التذكرة باصول الفقه: الشيخ المفيد - دار المفيد - بيروت ١٤١٤ هـ ط ٢.
- ٣٢- المستصفى: الغزالي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٣- المستمسك: السيد الحكيم - مطبعة الاداب - النجف - ١٣٩١ هـ ط ٤.
- ٣٤- مصباح الاصول: السيد محمد سرور الواعظ البهسودي تقريراً لبحث السيد
الخوئي - مطبعة النجف - النجف ١٣٨٦ هـ
- ٣٥- المعارج: المحقق الحلي - طبعة حجرية.
- ٣٦- المعالم: الشيخ حسن العاملي - مطبعة الاداب - النجف ١٣٩١ هـ ط ١.
- ٣٧-المعتبر: المحقق الحلي - منشورات مجمع الذخائر الاسلاميه - قم.
- ٣٨-المفردات: الراغب الاصفهاني - مطبعة مصطفى البابي - مصر ١٣٨١ هـ
- ٣٩- مفاتيح الاصول: السيد المجاهد - مؤسسة آل البيت - قم.
- ٤٠-المقالات: الشيخ ضياء العراقي - نشر مكتبة البوذر جمهري - طهران
١٣٦٩ هـ
- ٤١- مقاييس اللغة: ابن فارس - مطبعة مصطفى البابي - مصر ١٣٨٩ هـ ط ١.
- ٤٢-النهاية: العلاقه الحلي - مصورة عن مخطوطة - مكتبة السيد الحكيم برقم
٨٧٨.
- ٤٣-الوافية: التوني - نشر مجمع الفكر الاسلامي - قم ١٤١٥ هـ
- ٤٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي - دار احياء التراث العربي - بيروت.

المحتويات

المقدمة	٥
في ظلال وصية الإمام علي (عليه السلام)	٧
أسس العدالة والاعتدال عند أمير المؤمنين (عليه السلام)	١٣
الإمام الحسين (عليه السلام) وحقوق الإنسان	٤٧
التشريع الإسلامي بين أصالته الفكرية وقيادته للحياة	٥٥
التقوى.. أطروحة إسلامية لمشكلات اجتماعية	٦٥
المخدرات ضرر لا تبيحه إلا الضرورة	٧٥
مرحلة أرذل العمر.. دالة توحيدية	٨٥
الإمام شرف الدين وعلمي الدراية والرجال	١٠٣
الشيخ حسين الحلي فقيه المسائل المستحدثة والمحقق المقارن	١٣٣
آلية البحث عن الوظيفة العقلية في منظور السيد محمد تقي الحكيم	١٤٩

